



زنجبار

افریقیا

البحر الهندي

زنجبار

تأليف

دکتر محمد صالح العقاد
جمال زکریا قاسم

الإلف كتاب

زنجبيل

بإشراف إدارة الثقافة العامة
وزارة التربية والتعليم الإقليم الجنوبي

تَرْخِيْبُ سَائِرِ مَعْنَى

تأليف

جسار زكريا قاسم

ماجستير في التاريخ الحديث

الدكتور صلاح العقاد

مدرس التاريخ الحديث بجامعة عين شمس

ملتزمة الطبع والنشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد قويد - القاهرة

تصدر هذه السلسلة بمعاونة المجلس الأعلى
لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

دار الطباعة الحديثة
هـ شابع غيط النزل ن ٤٩٢١٨

مقدمة

تطور المفهوم الجغرافي لكلمة زنجبار تطورا كبيرا على مر العصور ومعنى الكلمة هي ساحل الزنج من الفارسية « بار » ، بمعنى الساحل . وقد أطلقها المسلمون الأوائل على جميع ما عرفوه من ساحل إفريقيا الشرق وسموا البحر المقابل له ببحر الزنج (القسم الغربى من المحيط الهندى) .

ولكن المفهوم الحالى لسلطنة زنجبار ينحصر فى تلك الجزر الصغيرة المواجهة لشاطئ تنجانيقا والتي أكبرها جزيرة تانزنجبار وبمبة . وتقع الأولى حيث تقوم عاصمة السلطنة الحالية على بعد ٢٠ ميلا من الساحل والثانية على بعد ٣٠ ميلا شمال زنجبار ، وتضم هذه الجزر الآن نحو ٣٠٠.٠٠٠ من السكان . ويمارس السلطان سلطته الشرعية على هذه الجزر تحت الحماية البريطانية منذ سنة ١٨٩٠ . وما زال حقه فى السيادة على جزء من ساحل كينيا معترف به من الحكومة البريطانية ويمتد هذا الجزء على مسافة ٣٠٠ ميل فى عشرة أميال عرضا . ولكن لا تزيد مظاهر السيادة على جواز رفع علم زنجبار بجوار العلم البريطانى ، إذ أن الإدارة الإنجليزية لم تفرق فى نظمها الإدارية والتشريعية بين المنطقة الساحلية التى هى بحية وبين الداخل الذى هو مستعمرة تاج .

ولم يشهد الساحل الإفريقى الذى حمل هذا الاسم دولة سياسية موحدة حتى يمكن التحدث عن سلطنة لزنجبار ترجع إلى أصول تاريخية قديمة ، وربما كانت أعظم دولة ظهرت فى المنطقة منذ اتصالها بالعالم الإسلامى هى دولة الزنج من القرن العاشر حتى القرن السادس عشر والتي كانت عاصمتها فى كلوة .
ولكن فى معظم الأحوال كانت تتنازع المنطقة إمارات إسلامية عريضة ، وفارسية تأثرت بالبيئة الإفريقية . وتستقل كل منها بمبنا أو أكثر على الساحل أو جزيرة من الجزر . فلم يبق إذن من الأسس التى تكون مفهوم زنجبار

قبل قيام السلطنة الحديثة التي تحمل هذا الاسم في القرن التاسع عشر سوى عناصر الثقافة والحضارة المترجمة بالبيئة الإفريقية والدين الإسلامى .

وبعد تدخل عرب عمان في إفريقيا الشرقية نقطة تحول هامة في تاريخ المنطقة، فهو الذى تمخض عن إنشاء سلطنة زنجبار الحديثة في عهد السيد سعيد أعظم الشخصيات العربية في عصره . فهو الذى أخضع الساحل مباشرة لسلطة سياسية موحدة ، واتخذ من جزيرة زنجبار عاصمة للسلطنة العربية الإفريقية في عام ١٨٣٢ . ثم ربط المنطقة الداخلية بالساحل بصورة منظمة ، وهكذا ظهرت الشعوب الإفريقية الداخلية إلى التاريخ الذى كان حتى ذلك الوقت لا يعرف إلا الساحل . كذلك كان السيد سعيد هو الذى فتح شرق إفريقيا للأوروبيين وعرفهم بتلك المناطق بواسطة المعاهدات التى عقدها مع معظم الدول الكبرى في عصره . وكان طبعيا أن تتعرض زنجبار للأطماع الاستعمارية التى عمت إفريقيا في النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وكان أثر التدخل الأوروبى بالنسبة لزنجبار أبعد أثرا منه في أية دولة إسلامية أخرى إذ أنه انتهى بإزالة معالم هذه السلطنة من معظم المناطق التى كانت تسودها يوما ما . فالألمان ضموا الجزء الجنوبى من الساحل الإفريقى إلى مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية التى أصبحت تعرف بعد الحرب العالمية الأولى وبعد وضعها تحت الوصاية البريطانية باسم تنجانيقا، بينما ضم الإنجليز القسم الأوسط من ساحل زنجبار إلى مستعمرتهم بشرق إفريقيا التى أصبحت تعرف باسم مستعمرة كينيا بعد الحرب واختص الإيطاليون بالقسم الشمالى الذى ضم إلى مستعمرة الصومال .

وهكذا أصبحت هذه المناطق الساحلية جزءا صغيرا من وحدات كبيرة نشأت على أنقاض السلطنة العربية . وتحول مركز الثقل إلى الداخل ، وأصبح المسلمون السواحليون أو العرب الذين كانت لهم المكانة العليا في سياسة

المنطقة وإدارتها يكونون الآن أقبليات جنسية في الوحدات السياسية الحديثة
(كينيا — تنجانيقا — الصومال) .

وأذكر أنى وعدت بظهور هذا الكتاب عندما صدر كتابي الأول عن
الخليج العربي . ذلك أنه كما يتضح من فصول هذا الكتاب توجد صلة
تاريخية قوية بين منطقة الخليج وساحل إفريقيا الشرق . والباحث في أحدهما
يجد نفسه منساقا إلى دراسة المنطقة الأخرى . وترجع صلاتي بدراسة هذه
المناطق إلى الإعداد للدكتوراه في جامعة باريس ، وكان سرورى عظيما عندما
علبت بعد عودتي إلى مصر أن أحد الزملاء من الشبان النابهين وهو جمال
زكريا قاسم يعد رسالة عن دولة آل أبي سعيد في عمان ونجبار ، فرأيت أن أضم
مجهوده العلمي إلى دراستي في هذا الكتاب ، فاشتركنا في كتابة الفصول الخمسة
التي تطابق موضوع رسالته وهي تمتد من الفصل الثالث إلى الفصل الثامن .
بينما انفردت بدراسة الموضوعات الأخرى . وبذا يكون هذا الكتاب قد
أعطى صورة شاملة لتاريخ زنجبار منذ اتصال العرب بشرق إفريقيا حتى وقتنا
الحاضر .

ولا يسعنى في هذا المقام إلا أن أقدم أنا وزميلي الشكر للأستاذ الكبير
محمد شفيق غربال الذى أولانا ثقته ، فعهد إلينا بوضع ذلك الكتاب ضمن
سلسلة من الكتب خصصتها إدارة الثقافة العامة لدراسة بعض أقطار إفريقيا .

صالح المقار

١٩٥٩ / ١١ / ٢٧

الفصل الأول

اتصال العرب بساحل إفريقيا الشرق

ونشأة الإمارات السواحلية

يرجع اتصال العرب بساحل إفريقيا الشرق إلى عصر ما قبل الإسلام . ولكن معلوما تنا عن هذه الفترة لا تكاد تذكر . والراجح أنها كانت مقصورة على المبادلات التجارية . أما بعد الإسلام فقد اتخذت هذه الصلات شكلا آخر تتمثل في هجرة جماعات من العرب والفرس إلى الساحل الإفريقي وتوطنها فيه . ويلاحظ أن هذه الجماعات كانت تأتي من سواحل شبه الجزيرة العربية مثل الإحساء والبحرين وعمان وحضرموت واليمن ، وقد نقلت معها صورا من الحضارة الجديدة على إفريقيا وهي إنشاء المدن والمراكز التجارية التي كانت تمتد من خليج عدن إلى مدار الجدى أى فى تلك المنطقة التي كان يطلق عليها جغرافيو العرب اسم بر الزنج .

وقد ساعدت العوامل الجغرافية على نشاط حركة الملاحة بين منطقة الخليج العربي وبين ساحل إفريقيا الشرق ، لأن الرياح الموسمية التي تهب على منطقة المحيط الهندي تمكن السفن الشراعية من القيام برحلتين منتظمتين فى السنة بأقل مجهود . ففي فصل الخريف تدفعها الرياح فى اتجاه جنوبي غربى فتخرج من خليج عمان إلى المحيط الهندي ثم تسير بمحاذاة الساحل الإفريقي الذى ينحني فى اتجاه جنوبي غربى ، وفى فصل الربيع تدفعها الرياح الموسمية فى اتجاه شمالي شرقى يمكن هذه السفن من العودة إلى قواعدها فى شبه جزيرة العرب .

ولاشك أن الهنود قد استفادوا أيضا من تلك الرياح فانصلوا هم أيضا بالساحل الإفريقي الشرق أو ساحل عزانيا^(١) كما كان يعرف قبل الاسلام . ولكن نشاطهم ارتكز على الناحية التجارية البحتة .

ورغم ارتفاع درجة الحرارة ارتفاعا كبيرا على الساحل الإفريقي ، فإن العرب لم يتأثروا بهذا المناخ لأنهم كانوا يأتون عادة من منطقة أشد حرارة وهي ساحل عمان . ولذلك لم يستطع الآوريون الحلول محلهم في استيطان الساحل اللهم إلا في المنطقة الجنوبية البعيدة عن خط الاستواء نسبيا في موزمبيق . أو عندما استطاع الإنجليز في القرن العشرين التوغل إلى جبال كينيا وتنجانيقا العالية والتي يتراوح ارتفاعها بين ١١٠٠٠ قدم مثل مرتفعات كينيا و ١٤٠٠٠ قدم مثل جبال كليمنجارو في تنجانيقا . وتغطي الثلوج بعض قمم هذه الجبال بصورة دائمة بالرغم من وقوعها قرب خط الاستواء . وقد عرف العرب هذه الجبال بدليل أن ، أبا الفدا ، يحدثنا في كتابه عن جبال الثلج .

ونحن لا نستطيع أن نحدد تماما بداية وفود العرب إلى شرق إفريقيا ، فلا يستبعد مثلا أن يكون بعض عرب اليمن قد هاجروا عقب انهيار سد مأرب (١٢٠ م) إلى ساحل إفريقيا . وهناك من المؤرخين من يرجع أول هجرة عربية إلى عام ١٢٢ هـ (٧٣٩ م) . ويعللونها باضطهاد الزيدية على يدي الأمويين . ويستدلون على ذلك بأن طائفة من العرب في إفريقيا كانت تسمى ، بالأموزيديج ، وهي تحريف سواحلي لكلمة الزيدية . ولكننا نرجح أنه سبق ذلك اتصالات بين العرب وبين الساحل الإفريقي وخاصة عقب ظهور الإسلام . ففي أثناء العشرين سنة التي تلت وفاة النبي (٦٣٠ م) اندفع عرب الجزيرة العربية في فتوحاتهم نحو العراق وفارس والشام ومصر ولكن لم

يشارك عرب عمان في تلك الفتوحات ، وذلك نتيجة لانعزال إقليمتهم .
فكان من الطبيعي أن يتجهوا إلى منطقة أخرى ، فهبات العوامل الجغرافية
لهم شرق إفريقيا .

على أن الهجرة التي اتفق عليها عدد كبير من المؤرخين ترجع إلى عهد عبد الملك
ابن مروان (٧٥/٩٥ هـ) (٦٩٥/٧١٤ م) ، ذلك أن عبد الملك اتبع سياسة قبلية
في شبه جزيرة العرب فاستعان ببعض القبائل على البعض الآخر . فاضطرت
بعض القبائل المهزومة إلى الهجرة خارج بلاد العرب ومن بينها قسم من قبيلة
الأزد العمانية هاجر إلى شرق أفريقيا تحت قيادة سليمان وسعيد
الجلنديين . ولذلك عندما وصلت الزيدية إلى الساحل الإفريقي ووجدوا
هؤلاء العرب قد سبقوهم إليه تسلموا إلى الداخل حيث اختلطوا بالسكان
الأصليين . وعلى كل فإنه يبدو أن هذه الهجرات التي توافدت قبل القرن
الرابع الهجري قد استقرت حول لاموفي جنوب الصومال حاليا وأن هؤلاء
العرب الأوائل هم الذين بنوا مدينتي مقديشو وبراو في أوائل عهد الفاطميين
بمصر كما يقول المسعودي . ويعزى تأسيس هاتين المستعمرتين إلى جماعة من
المهاجرين من قبيلة الحارث - وهي قبيلة كانت تقطن على مقربة من جزائر
البحرين - فروا من استبداد حكامهم ، ويقال إن هؤلاء المهاجرين قد
وفدوا في سفن ثلاث بزعامة سبعة إخوة هاربيين من اضطهاد حاكم
الإحساء^(١) . ولعل أبعد هذه الهجرات أثرا في تاريخ المسلمين بشرق أفريقيا
هي تلك الهجرة التي أتت من شيراز واستقرت في القسم الجنوبي من
الساحل أو ما يقابل تنجانيقا حاليا وأسست أول دولة سواحلية عظيمة عرفت
بدولة الزنج . على أن الرواية التي تنبثنا عن أصل هذه الهجرة تشبه الأساطير
الخرافية من بعض الوجوه ، فيقال إنه كان لأمير شيراز ابن من جارية زنجية
اسمه علي . غيره إخوته بأصله فقرر الرحيل مع أبنائه الستة ، إلى شرق

إفريقيا وقاد كل من السبعة سفينة خاصة حملته إلى مكان ما على الساحل وقرر أن يبني كل واحد منهم مدينة في المكان الذي تحمله إليه الريح . ولكن الثابت هو أن علي بن الحسن قد أنشأ مدينة كلوة ، وأنه أخضع معظم المراكز العربية الموجودة على الساحل في ذلك الوقت .

ولا يتفق الباحثون على تاريخ وصول علي بن الحسن الشيرازي إلى ساحل إفريقيا وإنشائه مدينة كلوة التي أصبحت عاصمة لدولة الزنج . والمعروف حسب حوليات كلوة^(١) أنها أسست بعد مقديشيو بسبعين عاما . فإذا قارنا ذلك برواية المسعودي من أن مقديشيو قد أسست في أوائل عهد الفاطميين بمصر أمكن تحديد تاريخ بناء كلوة في أوائل القرن الخامس الهجري ، لكن باحثين متخصصين في تاريخ شرق إفريقيا وهما جيان Guillian ورويش Reusch يرجحان أن يكون تاريخ بناء كلوة هو سنة ٢٦٥ هـ — ٩٧٦ م . وعلى هذا يقدم تاريخ بناء مقديشيو إلى سنة ٢٩٥ هـ^(٢) .

ويؤكد هذا الرأي وصف المسعودي الذي زار ساحل إفريقيا الشرقي في القرن الرابع الهجري ، فقد ذكر أن الإمارات العربية تمتد من مقديشيو شمالا حتى سفالة جنوبا . وتشمل عدة موانئ بين هذين الطرفين مثل براوة والبندي وسيوى وكلوة . وأضاف المسعودي أن إحدى الجزر الواقعة على يوم ونصف من مصب أحد أذرع النيل — سماها جزيرة قباليو — يحكمها أحد الأمراء المسلمين^(٣) .

(١) نقل كرك القنصل الإنجليزي في زنجبار نسخة من حوليات كلوة إلى المتحف البريطاني ويوجد ملخص وتعليق على هذه الحوليات في :

Journal of the Royal geographical Society 1895, By Arthur Strong.
Guillain, vol.I p.184 S.q ; Reusch, 91 (٢)

(٣) المسعودي : مروج الذهب ج ٣ ص ٢٩ — ٣١ طبعة باريس .

واستنتج جبان أن تكون هذه الجزيرة هي إحدى جزر الكومور^(١) ، وأن يكون المسعودى قد توهم أن نهر تانا هو أحد أذرع النيل . وترجع أهمية دولة الزنج إلى أنها وحدت معظم المراكز العربية في شرق إفريقيا وبلغت ذروة قوتها في عهد سليمان بن علي ثاني حكام هذه الدولة . فلم تستعص عليه من مدن شرق إفريقيا سوى مدينة مقديشو ، التي كانت تحكمها أرستقراطية تجارية لا تتوارث الحكم فيها ، مما جعل الباحثين يشبهونها بجمهورية البندقية . وضمت دولة الزنج كذلك جزيرتي زنجبار وبمبة . وتدل الحفريات على أن دولة الزنج استغلت بمبة أكثر من زنجبار . هذا فضلا عن الصلات التجارية الواسعة مع جزيرة مدغشقر وجزر الكومور . وبواسطة هذه الدولة دخل الإسلام هذه الجزر فأصبح دين الغالبية في الكومور كما اعتنقته إحدى قبائل مدغشقر وهي قبيلة انتييمرون في الطرف الجنوبي الشرقي من تلك الجزيرة^(٢) .

والظاهرة التي ميزت تاريخ دولة الزنج منذ نشأتها حتى سقوطها على يد البرتغال في سنة ١٥١٣ هي ذلك الصراع الدائم بين الحكومة المركزية في كلوة وبين حكام الموالي الذين حاولوا الاستقلال بمدنهم وإنشاء إمارات صغيرة على طول الساحل . وفي الفترة الأخيرة التي سبقت مجيء البرتغاليين منذ حوالي سنة ١٤٦٠ تقريبا أضيف إلى هذا النوع من النزاع صراع آخر بين أعضاء الأسرة الشيرازية الحاكمة من جهة وبين أبناء الوزير سليمان الذين استطاع بعضهم اغتصاب العرش في قترات متقطعة من جهة أخرى وسيستفيد البرتغاليون من تلك المنازعات فيبسطوا سلطتهم على الساحل بسهولة^(٣) .

(١) استعملنا النطق الأوربي لتلك الجزر والراجع أنها تحريف لكلمة القمر التي أطلقها العرب على تلك الجزر .

(٢) G.Ferrand, Les Musulmanes des Iles Comores et Madagascar (٢) Paris, 1901.

على أن هذه القلاقل التي سادت دولة الزنج لم تمنع من ازدهار الحضارة المادية في ربوعها . وقد وصف ابن بطوطة^(١) كيف أن الغنائم كانت ترد بكثرة على سلطان كلوة وأنه كان يوزعها حسب الشرع فكان الأشراف يأتون إليه من جميع أنحاء العالم الإسلامي ليأخذوا نصيب أولى القرى . وقد بلغ من ثراء هذه البلاد أن السلطان كان يحجل من إعطاء الذهب . ويمكن تعليل هذا الرخاء الذي أدهش البرتغاليين عند وصولهم بعاملين رئيسيين أولا : اشتغال المسلمين المهاجرين إلى إفريقيا بنقل التجارة بين البلدان الواقعة على سواحل المحيط الهندي . وأهم السلع التي اعتمدت عليها هذه التجارة هي الرقيق والعاج ، وأحيانا العنبر . ويبدو أن المسلمين كانوا يحصلون على هذه السلع من رؤساء القبائل الإفريقية في نظير المنسوجات ، وبقية الأدوات الحضرية التي يجلبونها من بلادهم . وقد عرف الرقيق الأسود الذي كان يتجر فيه العرب في بلاد الصين وجزر الهند الشرقية . ولكن الأسواق الرئيسية كانت في فارس وبلاد العراق . ونحن نعلم أنه منذ القرن الثالث الهجري استخدم هؤلاء الزنوج بكثرة في مزارع العراق وأنهم قاموا بثورة إجتماعية سياسية في سنة ٢٧٠ هـ . وثانيا : استغلال مناجم الذهب التي ما تزال موجودة في إقليم روديسيا وهو يقع خلف القسم الجنوبي من الممتلكات العربية في إفريقيا ، فكانت كميات هائلة من الذهب ترد إلى ميناء سفالة حتى سماها ابن بطوطة سفالة الذهب . ولا نعرف بالضبط ما إذا كان العرب قد توغلوا إلى هذه المناطق لاستغلال مناجم الذهب بأنفسهم ، أم أن الإفريقيين كانوا يحملون الذهب إلى الساحل . والباحثون الأوروبيون يميلون عادة إلى التقليل من أهمية الاستيطان العربي في شرق إفريقيا ، فيؤكدون أنه لم يتجاوز الساحل . والراجح أنهم لم يسيطروا سلطتهم السياسية فعلا في الداخل ولكن قوافل التجارة كانت تتردد بانتظام في قلب القارة حتى البحيرات الاستوائية منذ ذلك الوقت البعيد . وتدل الحفريات التي أجريت في منطقة مناجم مانيكة

بروديسيا، على أنه قد وجدت فيها حضارات أرقى من حضارة البانتو . وتتسم هذه المخلفات بالطابع العربي الفارسي الذي ميز دولة الزنج^(١) . وهنا يجدر بنا أن نقسام ما هي الأجناس أو الشعوب التي صادفها العرب عند نزولهم بساحل إفريقيا الشرق ؟ .

الواقع أن مجموعة قبائل البانتو قد وفدت إلى ساحل إفريقيا الشرق في القرن السابع الميلادي أي قبل وصول العرب بقرن واحد ، ثم أصبحت تسيطر على النصف الجنوبي من القارة الإفريقية وتنتهي حدودها الشمالية على وجه التقريب من خط يمتد من الكيرون غربا حتى جنوب الصومال شرقا . وقد قذفت هذه المجموعة أمامها بالشعوب الإفريقية الأقدم منها في الجنوب وكانت تتألف من مجموعتين أساسيتين الهوتنتوت والبوشمان . وقد انحصرت هاتان المجموعتان حاليا في اتحاد جنوب إفريقيا وهما في طريقهما إلى الانقراض ولا سيما البوشمان الذين تضائل عددهم إلى نحو ٨٠٠٠ . أما البانتو فيبلغون نحو ٢٢ مليوناً . والصفة المميزة لهم هي التشابه اللغوي ومع أن النظام القبلي ظل سائدا لدى شعب البانتو بصفة عامة إلا أنه عند وصول البرتغاليين إلى شرق إفريقيا وجدت بعض دول بفتاوية كان أعظمها مملكة مونوموتابا التي امتدت بين حوض الزمبيزي والمبويو . ولا شك أن عرب الساحل كانوا على صلات تجارية بتلك الممالك وأنه وقعت بين الفريقين حروب عدة لأن ابن بطوطة ذكر أن أهل كلوة في جهاد دائم . ويؤكد هذا أن معظم المدن العربية اختيرت فوق جزر يفصلها عن الأرض شريط ضيق من الماء مثل كلوة وباته ولامو حتى تكون بمأمن من غارات القبائل المتوحشة . وكان العرب يطلقون اسم الكفار لوصف قبائل البانتو في الجنوب ومازالوا إحدى مجموعات البانتو في اتحاد جنوب إفريقيا تعرف عند الأوربيين باسم Les Cafres كأثر من آثار تلك التسمية العربية .

(١) Baumann et Stermann, Peuples et Civilizations de l'Afrique Vol. 3 Chapitre 2.

وليس العرب وحدهم الذين خالطوا قبائل البانتو على ساحل إفريقيا الشرق فقد وفدت على الساحل هجرات حامية من آسيا ومن وسط القارة الإفريقية نفسها . ولكن هجرات العرب والفرس كان لها تأثير بعيد في تكوين أهل الساحل من الناحيتين الثقافية والاجتماعية .

أما من الناحية الجنسية فإن الشعب السواحلي يعتبر ثمرة اختلاط أجناس عديدة من الحاميين بالبانتو . وقد بدأ هذا الاختلاط قبل وفود الهجرات العربية الفارسية بعدة قرون وربما ترجع إلى القرن الأول الميلادي . وربما تبادر إلى الذهن أن سكان جزيرة زنجبار هم أكثر شعوب شرق إفريقيا تأثرا بالعرب . وذلك لكونها مقر الحكومة العربية العمانية طوال القرن التاسع عشر . ولكن الواقع لا يدل على خلاف كبير بين الجزر وبين الساحل . وتعليل ذلك هو أن حكومة آل أبي سعيد قد استقدمت خلال هذا القرن أفواجا متلاحقة من الرقيق الإفريقيين الذين هم من أصل بانتاوى واختلط العرب بهم عن طريق النسرى بالإماء ففقدوا نقاءهم الجنى .

أما المهاجرون المسلمون الذين سبقوا دولة آل أبي سعيد فيدعى معظمهم الانتساب إلى فرس شيراز ، ويعتبرون أنفسهم السكان الأصليين للجزيرة . وقد استقروا بها في عهد دولة الزنج ولم يبق من الأجناس الأولى التي كانت تسكن زنجبار قبلهم سوى أقليات ضئيلة .

وقد بدأتميزات الأمة السواحلية تظهر بجملاء في عهد دولة الزنج ، على أنه يجب التفرقة بين استخدام عبارة سواحلية للدلالة على جنس معين وبين استخدامها للدلالة على لغة أو ثقافة خاصة . فبالمنعنى الأول ينحصر السواحليون في الشريط الساحلي وفي جزر زنجبار وبمبة . وقد أحد الرحالة في القرن التاسع عشر تعدادهم بـ ٣٥٠٠٠^(١) . ويسمى السواحلية أنفسهم بالوازامبا

ويقسمون أنفسهم إلى فرعين رئيسين بناء على اعتقادهم في أصل أسلافهم .

١ — السواحلية الشماليون ويدعون الانتماء إلى زيد بن علي ويفخرون بأصلهم العربي .

٢ — السواحلية الجنوبيون الذين يدعون الانتماء إلى أسرة الحسن الشيرازي الفارسية ويفخرون بماضي دولة الزنج التليد ، وما زال هذا الاعتقاد يؤثر على التوجيه السياسي في عصرنا الحاضر فقد تألف في زنجبار حديثا حزب سياسي سمي نفسه الاتحاد الشيرازي الإفريقي وهو حزب يدعو إلى تضامن الإفريقيين مع السواحلية الذين ينتمون إلى الفرس مع اعتبار الأقليات الأخرى جاليات أجنبية طارئة على البلاد .

ويبدو أن هذا الانقسام يقابله انقسام في اللهجة بين السواحلية في الشمال والجنوب . وأن الإدارة في عهد آل أبي سعيد كانت تراعى تلك الانقسامات ، فذكر برن أنه كان في ممسة ثلاثة مشايخ وثلاثة قضاة لكل من السواحلية الشماليين والجنوبيين وللعرب الذين لم يفقدوا مميزاتهم بعد .

أما السواحلية كمفهوم لغوي وثقافي فهي أوسع انتشارا بكثير من المفهوم الجنسي للكلية . فاللغة السواحلية تنتشر من مقديشيو شمالا حتى نهر روفوا في موزمبيق جنوبا . ولكن يجب التفرقة بين أمرين ، فاللغة السواحلية كلغة حديث يومية تقتصر على الساحل وعلى الجزر المتاخمة وجزر كومور ورغم أن هذه الجزر الأخيرة لا تختلف من حيث تكوينها البشري عن البانتو الخاص في داخل إفريقيا ، وبين اللغة السواحلية كأداة تفاهم بين القبائل المختلفة اللغات أو كلغة خاصة بالتعامل السياسي والتجاري مع الأوروبيين أو مع سكان الساحل وبهذه الصفة تنتشر اللغة السواحلية بعيدا في داخل إفريقيا فنجدها معروفة لدى أهل أوغندا والكنفو وفي جزيرة مدغشقر .

واللغة السواحلية لغة مبسطة تعتمد في معظم مفرداتها على لغات البانتو الإفريقية ولكنها أسهل من حيث التركيب ويدخلها كثير من المفردات العربية ولاسيما الألفاظ المستعملة للشئون التجارية والفنية وجميع مظاهر الحضارة الحديثة . ويقدر رويش المتخصص في اللغة السواحلية وتاريخها عدد المفردات العربية في هذه اللغة من الربع إلى الحسين^(١) ، بينما أن الألفاظ الخاصة بالزراعة والحياة اليومية كلها من أصل بانتوى ، وتكتب السواحلية بحروف عربية وأدبها متأثر بالأنواع الأدبية عند العرب ولكن لم تنح لهذه اللغة فرصة التطور والنمو لأن اللغة العربية ظلت هي اللغة الرسمية لإمارات الساحل وإن قيل بأن دولة الزنج اتخذت اللغة السواحلية لغة رسمية .

ويلاحظ أن تأثير السواحلية في القسم الجنوبي من الممتلكات العربية في إفريقيا كان أبعداً من داخل إفريقيا . ويعمل ذلك بأن قبائل البانتو كانت أضعف مقاومة للتأثيرات الأجنبية من الشعوب الحامية التي تسكن الصومال . واتخذت لهجة السواحلية الجنوبيين في العصر الحاضر كلغة رسمية للتعليم في شرق إفريقيا وهذه اللهجة متأثرة بالفارسية والعربية معا ، لما ذكرنا من الصلات الوثيقة التي ربطت دولة الزنج بالفرس ، ويعتمد المبشرون على اللغة السواحلية لبث دعايتهم بين مختلف القبائل الإفريقية ، لأنها لغة أرقى ويمكن استخدامها لنقل مفهومات الحضارة الحديثة . وهم يحبذون استبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية لكتابة هذه اللغة ، ويحذون تشجيعاً من الحكومة البريطانية في شرق إفريقيا .

أما الوصف بعربي في شرق إفريقيا فتطبق على مفهوم اجتماعي أكثر منه جنسي أو لغوي . فالعرب هناك هم الأرستقراطية المشتغلة بالتجارة أو

أصحاب الأراضي الزراعية . وقلبا يحتفظ العرب بنقاء جنسهم أو لغتهم بعد هجرتهم إلى شرق إفريقيا بجبل واحد أو جيلين على الأكثر . فثلا يتكلم سلاطين زنجبار اللغة السواحلية في حياتهم الخاصة ويتعلمون اللغة العربية كلفة أجنبية لازمة للثقفين ثقافة دينية أو سياسية . ويجب أن يؤخذ هذا المعنى في الاعتبار حين تحدث التشريعات البريطانية في كينيا أو تنجانيقا عن تحديد عدد من المقاعد في المجالس التشريعية للعرب^(١).

وفي العصور الحديثة تعرض السواحليون لضغط الهجرات الداخلية من إفريقيا حتى أنه يمكن القول بأن السواحلية مهددون بفقد مميزاتهم كجنس . فقد انتقلت إلى الساحل في أوائل القرن التاسع عشر قبائل بنتاوية عديدة بسبب تغلب قبائل الجالا على حوضي التانا والجب في جنوب الصومال وفي كينيا ظهرت قبائل قوية من النيليين مثل الميزاي والتاندي وطردت الباتو من مزارعهم الخصبة . وكذلك لم يعدم الساحل وجود قبائل بنتاوية خالصة ، تحتفظ بدياتها الوثنية مثل قبيلة الدروما جنوب ممبسة وسط أغلبية من الشعب السواحلي .

والسؤال الذي يقاد إلى الذهن هو لماذا لم ينتشر الإسلام في شرق إفريقيا بقدر ما انتشرت اللغة السواحلية ؟

ويعلل الباحثون الأوروبيون هذا الأمر بأن العرب تعمدوا عدم نشر الإسلام بين القبائل الإفريقية حتى يحتفظوا بها كمورد لتكوين تجارة الرقيق . ولا يعتقد أن هذا الربط بين الامتناع عن نشر الإسلام وبين الرغبة في الاحتفاظ بموارد الرقيق كان موجودا في ذهن المهاجرين المسلمين عن تعمد والأصح أن يقال إن الحماس الديني لا يتوفر عادة لدى البيئات التجارية .

(١) C F- Charles Eliot. East Africa Protectorate Chap. 2.

وهو من خير الأبحاث التي كتبت عن الأجناس في شرق إفريقيا .

ومن المعروف أن الحكام العرب في شرق إفريقيا بما في ذلك آل أبي سعيد كانوا يقدمون المصالح التجارية على الشئون السياسية . ولذلك نلاحظ أن المذهب الأباضي لم ينتشر كثيرا في شرق إفريقيا بالرغم من خضوعه فترة طويلة لحكم عرب عمان . وظل المذهب الشافعي سائدا بين مسلمي شرق إفريقيا . كذلك لم تختف الوثنية حتى من الساحل حيث مازالت تعتنقها عدة قبائل إفريقية . ويلاحظ توماس أرنولد أن الدخول في الإسلام تزايد في ظل الحكم الأوروبي في تنجانيقا ، لأن الألمان كانوا يعتمدون على العرب والسواحلية في إدارة البلاد فشعرت القبائل الزنجية بأن الإسلام يعطى صاحبه هبة لدى الحكام^(١)

وعلاوة على هذا فقد حالت العوامل الطبيعية دون استيطان المهاجرين للداخل فاقصرت علاقاتهم مع هذه المناطق على إرسال القوافل التجارية . وتمثل هذه العقبات الطبيعية في اعتراض مساقط المياه لملاحة أنهار شرق إفريقيا ، فيوجد مسقط مياه على بعد مائتي ميل من مصب نهر الزمبيزي ومائة ميل من مصب نهر التانا . وتقع المرتفعات على بعد خمسين ميلا من الساحل وتغطي معظم هذه المرتفعات أشجار شوكية . ثم إن الصحراء المدارية تمتد في شرق إفريقيا إلى الجنوب أكثر من امتدادها وراء الساحل الغربي . وبسبيل هذه المقارنة بين شرق إفريقيا وغربها ، يجدر بنا أن نلاحظ أن الذين حملوا الإسلام إلى غرب إفريقيا من أمثال عثمان دامديو والحاج عمر كانوا من الإفريقيين الذين أسسوا دولا كبيرة باسم الدعوة إلى الإسلام . أما في شرق إفريقيا فقد ظل الإسلام ينظر إليه مثل المسيحية على أنه دين الأجانب من العرب أو الفرس وغيرهم من المهاجرين .

(١) انظر الترجمة العربية لكتاب الدعوة إلى الإسلام ص ٢٨٨ .

الفصل الثاني

البرتغاليون

حقق ساحل إفريقيا الشرقي للبرتغاليين بعض أهدافهم من حركة الاستكشاف والتوسع الاستعماري. فمن المقرر أنه من بين العوامل التي دفعت البرتغاليين إلى المساهمة بدور وافر في حركة الاستكشاف الجغرافية الأمور الآتية :

أولا : الانتقام من المسلمين الذين حكموا شبه جزيرة أيبيريا فترة طويلة من الزمن . ولهذا السبب بدأ البرتغاليون حركتهم التوسعية بإنشاء القلاع على ساحل المغرب الأقصى في سنة ١٤١٥ .

ثانيا : البحث عن مواطن الذهب . ثالثا : الاتصال بإحدى الممالك المسيحية التي تحدثت عنها أقاصيص الرحالة في العصور الوسطى باسم مملكة يوحنا ، ولم تحدد هذه الأقاصيص موقع المملكة بالضبط، ولكن فهم أنها تقع في مكان ما وسط القارة الإفريقية. ولما لم يعثر البرتغاليون في أثناء تقدمهم على طول الساحل الغربي لإفريقيا على أثر لتلك المملكة فقد رجحوا أن تكون في الجانب الشرقي من القارة . ولا شك أنهم كانوا يعنون بتلك المملكة دولة الحبشة المسيحية . وإذن فإن منطقة إفريقيا الشرقية المواجهة للمحيط الهندي كانت تحقق جميع هذه الأهداف بالنسبة للبرتغاليين فالإمارات التي تفتشر على ساحلها إمارات إسلامية ، عربية كانت أم سواحلية . ومناجم الذهب موجودة في روديسيا خلف هذه الإمارات . وقد ظهر أن العرب يستفيدون من هذه المناجم ثم إن مملكة الكاهن يوحنا تقع بقية منها .

وقد أحرز البرتغاليون تقدما هائلا في حركة الاكتشافات في عهد الأمير

هنرى الملاح سنة ١٣٩٠ - ١٤٦٣ وساعدهم على ذلك الموقع الجغرافى . حيث أن البرتغال هى شريط ضيق من الأرض يمتد بمحاذاة ساحل الاطلسى ثم إن النبلاء البرتغاليين كانوا يمدون فى قيادة الحملات البحرية منفذا لهم يتخلصون به من سيطرة الحكومة الملكية فى أراضى البرتغال . وقد وصلت الحملات البرتغالية فى عهد هنرى الملاح إلى خليج غينيا . وبذا بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ الكشف الجغرافى لأنه تأكد أن القارة الإفريقية تمتد جنوب خط الاستواء ، وأن الملاحة جنوب هذا الخط ليست أمراً صعباً كما كان متوقفاً^(١) . وقد ثبت حق البرتغاليين فى امتلاك الأراضى التى يكتشفونها بصور أمر بابوى فى سنة ١٤٥٦ يقضى بتقسيم المكتشفات الجديدة بين أسبانيا والبرتغال ويجعل الملاحة ما بين غرب إفريقيا حتى الهند احتكاراً للبرتغاليين ، بينما يختص الأسبان بالجزء الغربى من الكرة الأرضية . وكان هذا حافزاً جديداً للبرتغاليين كي يضاعفوا جهودهم فى البحث عن الطريق البحرى إلى الهند .

وخلافاً لما هو شائع لم يكن « فاسكوديجاما » هو أول من عبر رأس الرجاء الصالح وإنما كان أول من استخدم هذا الطريق للوصول إلى الهند . ففي سنة ١٤٨٧ قام برتلى دياز على رأس حملة بحرية وكان من بين التعليقات التى حددت هدف هذه الحملة الوصول إلى مملكة الكاهن يوحنا . وبعد بضعة شهور من ملاحه مستديمة لاحظ دياز أن ساحل إفريقيا قد أصبح على الجانب الأيسر من سفنه . فأدرك أنه قد عبر الطرف الجنوبى للقارة وإن لم ير بالضبط موضع رأس الرجاء الصالح ، ولكنه لم يستطع المضى فى رحلته لأن البحارة البرتغاليين هددوه وأجبروه على العودة قبل أن يصل إلى الطرف الجنوبى للممتلكات العربية فى شرق إفريقيا . وفى نفس التاريخ قام رحلتان برتغاليان لدراسة الطريق البحرى المؤدى إلى شرق إفريقيا عبر وادى النيل

و يقال إن أحد هذين الرجلين وهو بييردى كوفلهام قد استطاع الوصول إلى ملكة يوحنا . واستقر بها إلى أن عثر عليه مواطنوه حين استولوا على ساحل إفريقيا الشرق في أوائل القرن السادس عشر . وبوصول فاسكوديجاما إلى شرق إفريقيا في مارس سنة ١٤٩٨ تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة ، هي مرحلة السيطرة البرتغالية . ولكن قبل أن يثبت البرتغاليون حكمهم انقضت نحو إحدى عشرة سنة في أعمال الاكتشاف والحرب من سنة ١٤٩٨ إلى سنة ١٥٠٩ بحيث يمكن تسميتها بالمرحلة التمهيدية للحكم البرتغالي .

وكان أول ما شاهده ديجماما من المدن الإسلامية في شرق إفريقيا هي مدينة سفالة . وقد رحب بمقدمه حاكم المدينة من قبل سلطان كلوة . ظنا منه أن الأسطول يتبع الأتراك أو مسلمي الغرب . ولكن عندما وصل ديجماما إلى كلوة كان أمره قد عرف . فتلقته المدينة بإطلاق النار وبدأت مرحلة من الصراع العنيف بين البرتغاليين وبين الإمارات الإسلامية الواقعة على سواحل المحيط الهندي ، بحيث يمكن القول بأن مسرح الحرب الأصلية قد انتقل في القرن السادس عشر من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي . وانتقلت معها جميع الفظائع التي تميزت بها تلك الحروب من إحراق للبدن واسترقاق للسكان والاستيلاء على السفن التي تحمل الحجاج إلى مكة ، وحمل ركبها أسرى^(١) .

وتتكون عناصر المقاومة التي واجهها البرتغاليون في المحيط الهندي من الإمارات الإسلامية التي حاولت أن توثق صلاتها بعضها ببعض الآخر ما بين ساحل ملبار في الهند إلى ساحل إفريقيا الشرق . وذلك بتوسط التجار العرب الذين رأوا أن البرتغاليين أتوا بنية اغتصاب التجارة البحرية من أيديهم . كذلك ساهمت الدولة المملوكية في مصر بنصيب في هذه المقاومة .

خاصة ، وأن شريف مكة الذى كانت تربطه بمصر وساحل إفريقيا الشرق علاقات وثيقة استنجد بالسلطان الغورى . ويضيف بعض المؤرخين حقيقة هامة عن صلة الممالك بشرق إفريقيا وهى أن بعض الحكام فى ساحل الصومال كانوا يدينون بالولاء لدولة الممالك بمصر . فقد ذكروا أنه عندما تقدم البرتغاليون من ميناء أوجه شمال ماليندى اعتذر حاكمه بأنه لا يستطيع دفع جزية للبرتغاليين لأنه يتبع السلطان المملوكى بالقاهرة^(١) . وأخيرا اشتركت جمهورية البندقية فى مقاومة حركة التوسع البرتغالية لأنها أصيبت فى مصالحها مثل الممالك تماما من جراء تحول طريق التجارة من الشرق الأدنى إلى رأس الرجاء الصالح . ولكن لم يكن للبندقية أسطول يذكر فى المحيط الهندى فاككتفت بالتأييد السياسى .

على أن البرتغاليين قد وجدوا ثغرة خطيرة فى تلك الجبهة وهى خيانة حاكم ماليندى الذى أراد أن يتخلص من تبعيته لسلطان كلوة فارتضى فى أحضان الغزاة ، وقدم لهم جميع أنواع المعونة التى يحتاجون إليها . وظل خلفاؤه محافظين على ولائهم للبرتغاليين مابقى الصراع بين هؤلاء وبين المسلمين فى شرق إفريقيا ، وعندما وصل ديجاما إلى ماليندى زوده الحاكم بالملاحين العرب ، والخرائط التى ساعدته على استئناف السير إلى شبه جزيرة الهند . وكان ديجاما بحاجة إلى هؤلاء الملاحين لاليرشدوه فقط إلى الطريق وإنما ليسدوا النقص الذى أصاب البحارة البرتغاليين بسبب اختطاف الموت لنسبة كبيرة منهم . فن ١٧٠ رجلا خرجوا مع ديجاما لم يعد إلى البرتغال سوى ٥٥ رجلا . وفى طريق عودته من الهند رسا الأسطول البرتغالى مرة أخرى بماليندى وحمل معه وفدا من قبل حاكمها ليقدم إلى ملك البرتغال علامات الولاء .

وفي خلال هذه الرحلة تأكد ديجاما من أهمية شرق إفريقيا بالنسبة للإمبراطورية البرتغالية المنتظرة . فالهدف الاقتصادي لهذه الإمبراطورية احتكار تجارة التوابل بين الشرق الأقصى وبين أوروبا . وقد تبين لديجاما أن التجار في الهند أو في مالقا لا يبيعون إلا بالذهب الذي يوجد بكمية وفيرة في شرق إفريقيا . لذلك كان على جميع الحملات البرتغالية التي تابعت بعد ديجاما في المحيط الهندي أن تخص شرق إفريقيا بحجز كبير من جهودها .

وقد أرسلت أول هذه الحملات في سنة ١٥٠٠ بقيادة بدرودى كبرال ولكنه ضل الطريق فعملته الريح إلى البرازيل حيث حقق للبرتغال كسباً أعظم من المهمة الأصلية التي أرسل من أجلها . لذلك عهدت حكومة البرتغال - إلى ديجاما بقيادة حملة أخرى إلى المحيط الهندي في سنة ١٥٠٢ واستطاع ديجاما في هذه المرة أن يجبر سلطان كلوة على الاعتراف بسيادة البرتغال ودفع جزية سنوية مقدارها تسعمائة جنيه . ولكن بمجرد أن ابتعد الأسطول البرتغالي أعلن إبراهيم سلطان كلوة نبذه لهذا الاتفاق الذي فرض عليه بالقوة .

وتنتيجة لهذا قرر عمانويل الأول إرسال حملات بحرية على نطاق أوسع وألا يقتصر على أخذ الجزية من الأمراء العرب بل يتعين على البرتغاليين أن ينشئوا الحصون والحاميات على ساحل إفريقيا . ولتحقيق هذه المهمة أرسل في سنة ١٥٠٥ حملة كبيرة بقيادة فرانسيسكو الميدا وهو أول من لقب بحاكم الهند العام . وعندما وصل دالميدا إلى كلوة في يوليو ١٥٠٥ وجد أن الحاكمين اللذين كانا يتنازعا على الحكم فيها وهما إبراهيم ومحمد انكوني قد فزا إلى الداخل . فزل بالمدينة وبنى بها حصناً واستدعى انكوني ليحكم تحت سيادة البرتغاليين ، وقبل نكايه في خصمه . على أن دالميدا اكتفى بإنشاء حصون برتغالية في كلوة وسفالة ودمر مدينة ممبسة التي أظهر أهلها مقاومة عنيدة ولذلك كان على البرتغاليين أن يتابعوا إرسال الحملات سنوياً ليضمّنوا

خضوع الإمارات الإسلامية من جهة ، وليسدوا النقص الذى كان يصيب أساطيلهم باستمرار فى هذه البحار البعيدة من جهة أخرى (١) .

فى سنة ١٥٠٧ قام ترستاودا كنها على رأس أسطول ضخم . ولم تكن مهمته قاصرة على شرق أفريقيا وساحل ملبار بل كان عليه أن يسد منافذ المحيط الهندى التى تصله بقلب العالم الإسلامى مثل مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربى ومضيق عدن عند مدخل البحر الأحمر . ولهذا اهتمت هذه الحملة بإخضاع الإمارات الواقعة على ساحل الصومال ، واعتمدت فى هذا على تأييد ماليندى . وقبل أن تدخل الحملة إلى البحر الأحمر طافت بلامو وبراوو وأخضعتهم ، ولكنها اصطدمت عند مقديشيو بحصون منيعة وبمقاومة عنيدة ، جعلت البرتغاليين ينصرفون عنها بسرعة . وقد ظلت مقديشيو محتفظة باستقلالها طوال حكم البرتغاليين فى شرق إفريقيا . وحاول البرتغاليون أن يتخذوا من جزيرة سقطرة محطة بحرية ، وشجعهم على ذلك أنهم وجدوا سكانها من المسيحيين الذين أتوا من الحبشة . إلا أن جديها لم يمكن البرتغاليين من الانتفاع بها فجلبوا عنها . وفى خلال هذه الحملة لمعت شخصية فرانسكو البوكوك كقائد بحرى من أعظم قواد العصر فهو الذى استولى على هرمز ومسقط فى سنة ١٥٠٨ ، فكوفى فى العام التالى بتولى حكومة الهند العامة سنة ١٥٠٩ . وصادف هذا انتصار البرتغاليين على أسطول الممالك فى معركة ديو قرب ساحل ملبار . ومنذ ذلك الوقت خلا الميدان للبرتغاليين فانتزعوا التجارة البحرية من العرب وتفرغ بالبوكوك لتنظيم الإمبراطورية البرتغالية الجديدة .

وكان رأى البوكوك أن تبنى الإمبراطورية البرتغالية على أساس التفوق

البحرى دون الحاجة إلى بعثة جهود الشعب البرتغالى فى ضم ممتلكات شاسعة لا يقوى على الاحتفاظ بها، والاكتفاء بالاستيلاء على المنافذ البحرية، كشرط ضرورى لضمان التفوق البحرى. ذلك أن هدف الإمبراطورية أساسا هو هدف تجارى. وسرى كيف أن البرتغاليين قد عجزوا عن الاحتفاظ بإمبراطوريتهم مدة طويلة. لأنهم كانت إمبراطورية بحرية لا تبنى على جذور ثابتة تمتد فى داخل المستعمرات فتقوضت بمجرد ظهور قوى بحرية أخرى فى المحيط الهندى^(١).

وقد قسم دالبوكرك الإمبراطورية إلى أربع مجموعات من المحطات البحرية لكل منها حاكم يعينه نائب الملك فى الهند الذى اتخذ مقره فى جوا Goa. وهذه المجموعات هى ساحل إفريقيا الشرق، هرمز وتوابعها على ساحل بلاد العرب، جزيرة سيلان، ومالقا.

وفىما يخص شرق إفريقيا ارتكز البرتغاليون على القسم الجنوبى من الممتلكات الإسلامية واكتفوا فى الشمال بالاعتماد على محالفة حكام ماليندى الذين كانوا يتلقون من البرتغاليين معونة عسكرية. ويمكن تعليل هذا الاتجاه بأمرين :

أولا : إن المناخ فى الجنوب أكثر اعتدالا نظرا لبعده عن خط الاستواء.

ثانيا : إن القسم الجنوبى أقرب إلى مناجم الذهب الداخلية.

وقد توافد على هذه المنطقة بعض التجار البرتغاليين وبعض المستوطنين الذين كونوا نواة مستعمرة موزمبيق. بينما توقفت الهجرة العربية وترك

المنطقة الجنوبية كثير من المسلمين ، ليستقروا بالقسم الشمالى ولذلك نلاحظ أنه عندما تخلص العرب فى القرن الثامن عشر من الحكم البرتغالى بقيت موزمبيق مستعمرة برتغالية حتى عصرنا الحاضر .

على أنه منذ سنة ١٥٠٩ وحتى تدخل عرب عمان فى أواخر القرن السابع عشر اضطرت معظم الإمارات الإسلامية فى القسم الشمالى من بمبة حتى رأس جردفون إلى دفع الجزية للبرتغاليين ، والاعتراف بسيادتهم أحيانا . وارتاح البرتغاليون إلى هذا النظام لأن هدفهم هو الاستغلال المالى والاحتكار التجارى . ولذلك جلبوا على أنفسهم كره السكان الأصليين .

وفى بداية حكمهم فى شرق إفريقيا عول البرتغاليون ، على مجيء القبائل الإفريقية حاملة معها الذهب إلى الساحل . وسرعان ما تبينوا أن النظام العربى كان أكثر ملاءمة لعادات البلاد . فقد كان العرب يرسلون القوافل المنتظمة إلى الداخل وهى التى تأتى بالعاج والذهب والعبيد إلى الموانى .

ولذلك صمم الملك سبستيانى سنة ١٥٥٧ - ١٥٨٨ إلى اتباع سياسة توسعية فى شرق إفريقيا أشد طموحا من سياسة العرب . فهى تهدف إلى ضم حوض الزمبىزى بأكمله إلى الإمبراطورية وإنشاء حاميات ثابتة فى الداخل ، ووضع إدارة برتغالية على القبائل التى تسكن حول مناجم الذهب . وكان المبشرون قد سبقوا هذه المشروعات التوسعية بالتسلل إلى داخل إفريقيا حيث حاولوا نشر المسيحية فى مملكة مونوموتابا . وفى سنة ١٤٦١ لقي أحد الآباء اليسوعيين جنرالودى سلفيرا حتفه فى هذه المملكة فاتخذ سبستيانى هذا الحادث مبررا لإعلان الحرب عليها . وكلف فرانسيسكو بارتو بقيادة الحملة الموجهة إلى مونوموتابا . وقد استطاع أن يفرض عليها الشروط التى تحقق أهداف البرتغاليين ، ومنها إخراج المستشارين المسلمين من المملكة وحرية المبشرين فى ممارسة أعمالهم ، ثم التنازل عن مناجم الذهب والقصدير وغيرها من المعادن للبرتغاليين (سنة ١٥٧٢) .

على أن البرتغاليين لم ينجحوا في استخلاص أى فائدة من هذه الاتفاقية . فقد حرص الإفريقيون على ألا يدلوا الغزاة على مناجم الذهب أو عن طريقة استغلالها . ومن جهة أخرى تدخل البرتغاليون في المنازعات القبلية وجلبوا على أنفسهم مشكلات معقدة وسرعان ما اضطر بارتو إلى العودة لموزمبيق لقمع ثورة شبت بها ، ولم يترك سوى حاميتين صغيرتين من مائتي جندي هما حامية سنا وتي والأولى على مائة ميل من مصب الزمبزي والثانية أبعد قليلا في الداخل^(١) . وقد عاشت هذه الحاميات تحت تهديد القبائل الإفريقية وظلت تعتمد في غذائها على الساحل . حتى أن البرتغاليين عقدوا معاهدة جديدة مع مونوموتابا في سنة ١٦١٥ تعهدوا فيها بتقديم الهدايا السنوية للملك حتى يأمنوا جانبه على هذه الحاميات . ومع ذلك فقد هاجرت إليها بعض الأسر البرتغالية ولكنها لم تترك أثرا يذكر^(٢) .

عاد البرتغاليون إذا إلى الارتكاز على الساحل واتباع النظام العربي من إرسال القوافل إلى الداخل ، وبالنسبة للتجارة البحرية بين هذه المستعمرات وبين أوروبا . فقد فرضت عليها الحكومة البرتغالية نظام الاحتكار لحسابها ثم تنازلت عن هذا الحق فيما يخص شرق إفريقيا لقائدي سفالة وموزمبيق في نظير مبلغ سنوى يدفعانه للحكومة ، وهو يشبه نظام الالتزام المعروف في العالم الإسلامى .

تبين عما سبق أن نظم الإمبراطورية البرتغالية حملت في طياتها أسباب ضعفها . ولذلك لم تقو على منافسة الدول البحرية الأخرى عندما بدأت

Guillain, VolI Page, 390.

(١)

Ibid, Vol. I Page 420.

(٢)

ويعد هذا الكتاب الفرنسى من أوثق المصادر المتأولة عن تاريخ شرق إفريقيا في هذه الفترة لأنه ينقل عن الكتاب البرتغاليين المعاصرين لها .

أساطيلها تظهر في المحيط الهندي في أواخر القرن السادس عشر مثل الهولنديين والإنجليز ثم الفرنسيين وإذا كان البرتغاليون قد احتفظوا بمستعمراتهم في شرق إفريقيا كاملة حتى أواخر القرن السابع عشر . فذلك لأن واحدة من هذه الدول لم تفكر في اتخاذ محطات لها على ساحل إفريقيا الشرق لأسباب مناخية في الغالب ولا يذكر التاريخ سوى محاولتين للهولنديين إحداهما سنة ١٥٩٧ والأخرى سنة ١٦٠٨ هاجم فيهما الأسطول الهولندي سفالة دون أن يلح على إزلال قواته فيها . وكانت النتيجة أن نقل البرتغاليون عاصمة مستعمراتهم بشرق أفريقيا إلى موزمبيق^(١) .

وقبل أن نتعرض لمقاومة المسلمين في شرق إفريقيا للحكم البرتغالي تلك المقاومة التي انتهت بتدخل عرب عمان لنجدة إخوانهم في شرق إفريقيا ، ثم بطرد البرتغاليين من القسم الشمالى من الساحل . يجدر أن نشير إلى الأسباب العامة التي أضعفت الإمبراطورية البرتغالية . فمنها أن الشعب البرتغالي محدود العدد لم يتجاوز المليون خلال القرن السادس عشر فلم يمكنه الاحتفاظ بإمبراطورية مترامية الأطراف . وأصبح البرتغاليون يعتمدون إلى حد كبير على خدمة الرقيق ومنها أن البرتغاليين تشددوا في نشر الدعوة للسيحية .

وأخيرا فقد البرتغال استقلاله كوحدة سياسية حين ضمها « فليب الثاني » إلى عرش أسبانيا سنة ١٥٨٠ ومنذ ذلك الوقت أصبح العرب في شرق إفريقيا يتحينون الفرصة للثورة على البرتغال .

والواقع أنه منذ أن غزا البرتغاليون شرق إفريقيا والعرب لم يكفوا عن محاولة التخلص من حكمهم . وقد ظهرت بمبسة منذ البداية كهد لحركة المقاومة ، ورغم أن دالميدا قد أحرق المدينة في سنة ١٥٠٥ فقد عاد شيخها وكون

جيشا جديدا من الإفريقيين والسواحلية . وفي سنة ١٥٢٨ قام بمحاولة هامة ضد السيطرة البرتغالية فأخذ يستحث سكان زنجبار وبمجه الجزيرتين القريبتين من ممبسة على الثورة على البرتغال الذين احتلوهما منذ سنة ١٥٢ : ولكن أهل الجزيرتين الذين اتصفوا بروح الخنوع خشوا من المغامرة فشكوا حاكم ممبسة إلى دا كنها القائد البرتغالي الذي كان في طريقه إلى الهند ليسلم بمنصب الحاكم العام . ورأى دا كنها أن يستغل الوقت الذي عليه أن يقضيه في زنجبار انتظارا للرياح الموسمية المواتية ، فذهب لضرب الحصار على ممبسة . وفي أثناء الحصار عرض على شيخها معاهدة تنص على دفع فدية للبرتغاليين والتعهد بدفع جزية سنوية وعدم الاتصال بالأتراك . وبعد أن قبل الشيخ هذه الشروط علم بتفشي الوباء في الجيش البرتغالي فتلكأ في تنفيذها وحينئذ أطلق الأسطول للبرتغالي النار على المدينة ودمرها تدميرا شاملا .

والأمر الذي يلفت نظرنا خلال هذه الحوادث هو النص في الاتفاق بين البرتغاليين وشيخ ممبسة على عدم الاتصال بالأتراك . مما يدل على أن الدولة العثمانية في دفاعها عن العالم الإسلامي في ذلك الوقت لم تهمل هذه الأرجاء البعيدة ، ومن المعروف حقا أن الأتراك قد احتلوا عدن في سنة ١٥٢٨ ليتخذوا منها قاعدة لمهاجمة البرتغاليين في المحيط الهندي . ويقال إنهم احتلوا جزيرة سقطرة أيضا سنة ١٥٣٥ ولكن الأتراك لم يلعبوا دورا فعالا في دفع البرتغاليين عن شرق إفريقيا إلا في أواخر القرن السادس عشر . ولم يكن ذلك بصورة مباشرة بل بواسطة أحد رؤساء البحر « على ميرال بك » الذي بدأ حياته كجاهد من مجاهدي البحر في أسطول خير الدين بربروسه في الجزائر .

وقد اتخذ ميرال بك قاعدته في جدة ، وعند ما ظهر أمام شواطئ شرق إفريقيا سنة ١٥٨٥ . انبعثت روح الأمل من جديد بين سكانها من المسلمين . وأعلن أمراء الموانئ من مقديشو حتى ممبسة أنهم يدينون بالولاء للسلطان

مراد الثالث لا لقلب الثاني . وطلب إليه حاكم ممبسة إرسال حامية تركية لتعسكر بها . وحتى يشجع ميرال بك المسلمين على الثورة ، أوهمهم بأن أسطولا كبيرا سيتبعه . ولكن شيئا من هذا لم يحدث ، بل إن علي بك عاد إلى البحر الأحمر ، وفي هذه الأثناء كان أمير ماليندى قد أرسل إلى الحاكم البرتغالى فى جوا يخبره بمجيء الأتراك ويستنجد به على إخوانه من الأمراء المسلمين . واستجاب البرتغاليون بإرسال حملة بحرية بقيادة الفونسو بمبيرو ، ولم تفكر الإمارات الصغيرة فى مقاومة الأسطول الضخم . وأعلنت من جديد تبعيتها للبرتغال ، ولذلك لم يجد البرتغاليون حاجة إلى احتلالها من جديد ، فانسحبوا إلى الهند . وسرعان ما استنجد أهل ممبسة بعلي بك . فعاد فى سنة ١٥٨٨ على رأس قوات أكبر ، وأخذ يحصن المدينة ليضع بها حامية تركية . ولسوء الحظ فوجئ على بك بخطر جديد يهدده من الداخل . فى هذه الأثناء خرجت بعض القبائل الإفريقية آكلة لحوم البشر من حوض الكونغو ونزلت بالمنطقة الساحلية ، فطافت بموزمبيق ونشرت فيها الدمار . ثم انتقلت هذه القبائل — وتعرف بالوازيمبة — إلى ممبسة ، وأحاطت بالمدينة فى نفس الوقت الذى وصلت فيه أساطيل البرتغاليين لضرب الأتراك من البحر فأخذ علي بك بين نارين ، وأخيراً قبض عليه البرتغاليون وهو يحاول الفرار سباحة . وهكذا قضى على آمال مسلمى شرق إفريقيا للتخلص من حكم البرتغاليين . فعادت جميع الموانئ إلى الخضوع باستثناء مقديشيو الذى استعصى كما رأينا على جميع المحاولات الأجنبية لغزوه . ونتيجة لهذه الثورات المتكررة وتدخل الأتراك قرر البرتغاليون وضع حامية مستديمة فى ممبسة ، واستقدموا مستوطنين برتغاليين إلى هذا القسم الشمالى من الإمارات الإسلامية . وكانوا حسنا سلطان ماليندى على ولايته فنحوه إمارة ممبسة مع تلك إيراد الجمر ، فولى عليها أخاه أحمد ، ولكن البرتغاليين لم يطمئنون إليه . وعند ما ازداد شكهم فى نياته أوعزوا بقتله سنة ١٦١٤ ، وحلوا ابنه يوسف وهو ما يزال فى السابعة إلى جوا وعمدوه نصرانيا ، ثم نشئوه تنشئة برتغالية محضة ، وأعطوه

اسم دون جيري ينيمو . وعند ما أجلس على عرش ممبسة لم يكن المنتصر الوحيد من بين أمراء السواحلية أو العرب في شرق إفريقيا .

ويبدو أن يوسف قد ظل في كوامن نفسه متعلقا بدين آباءه ، وأنه كان يتحين الفرص للانتقام من البرتغاليين . ففي العام التالي فاجأهم بثورة عنيفة وقتل جميع أعضاء الجالية البرتغالية ، وخص القسس بانتقامه ، على أنه كان يدرك عدم قدرته على مقاومة الأساطيل البرتغالية في ممبسة . ولذلك عندما ظهرت في العام التالي أمام شرق إفريقيا ترك المدينة ورحل إلى مسقط . ولهذا الاختيار مغزاه ، لأنه كان يعبر عن فكرة توحيد الجهود بين عرب عمان ، ومسلمي شرق إفريقيا لمكاخفة الغزو البرتغالي . ومنذ عام ١٦٣٢ حتى مقتله في سنة ١٦٣٨ تحول يوسف إلى أعمال الجهاد في البحر ، وشن على البرتغاليين وتجارتهم في جميع أنحاء شرق إفريقيا حرباً شعواء . ووصلت غاراته إلى المحطات البرتغالية في مدغشقر . ويذكر أن الأدب الشعبي السواحلي قد خص يوسف بقسط وافر من قصص البطولة التي تختلط كما هو الحال في الأدب العربي بالمغامرات العاطفية . لذلك فإن هذه القصص تعلق تحول يوسف إلى عدو لدود للبرتغاليين في سنة ١٦٣١ بأن حاكم المدينة البرتغالي اختطف جاريته المفضلة فاطمة فكان يوسف يتغنى بها طوال مغامراته في البحر^(١) .

وعلى كل فإن ثورة يوسف قد نهبت البرتغاليين إلى ضرورة تشديد قبضتهم على القسم الشمالي من الساحل ، فبنوا في ممبسة قلعة يسوع سنة ١٦٣٩ واتخذوا منها عاصمة للشهال ، مثل موزمبيق بالنسبة للجنوب . وحرروا على الأمراء تلقى مهاجرين جدد من العرب . وهكذا ازداد نفوذهم في شرق إفريقيا في الوقت الذي تداعوا فيه كقوة بحرية عالمية . وأصبح الحكم الإسلامي

العربي مهددا بالزوال في الشمال كما حدث في الجنوب ، أى في موزمبيق لولا
أن قبض لدولة عربية ناشئة هي دولة اليعاربة في عمان أن تخرج البرتغاليين من
هذه المنطقة في إفريقيا .

ولم يترك الحكم البرتغالي أثراً في ساحل كينيا أو تنجانيقا سوى نشر
الدمار ، وبحر مظاهر الحضارة العربية التي انتشرت فيه قبل القرن
السادس عشر .

الفصل الثالث

تدخل عرب عمان

(١) ارتبط قيام دولة البعاربة في عمان بحركة الكفاح ضد البرتغاليين في الخليج العربي . فعلى أثر طرد البرتغاليين من جزيرة هرمز سنة ١٦٢٢ على يد الفرس ، قام ناصر بن مرشد (١٠٣٤ - ١٠٥٩ هـ) (١٦٢٤ - ١٦٤٩ م) ليحاول بدوره تخليص ساحل عمان من الحاميات البرتغالية التي كانت تابعة للقيادة العامة في تلك الجزيرة . وفي خلال هذا الكفاح استطاع أن يفرض سلطانه على معظم أراضي عمان . ولكن لم يتم القضاء على الحاميات البرتغالية إلا في عهد خلفه سلطان بن سيف (١٠٥٩ - ١٠٧٩ هـ) (١٦٤٩ - ١٦٦٨ م) الذي استولى على آخر المعاقل البرتغالية في مسقط سنة ١٦٤٨ . ولما كان عرب عمان على اتصال قديم مع الشرق الإفريقي ، فقد كان لهذه الحوادث صدى بعيد في نفوس سكانها من المسلمين ، ولا سيما أهل ممبسة الذين سارعوا بطلب النجدة من سلطان بن سيف . وحتى قبل أن يتم العمانيون تحرير بلادهم لم يهملوا مساعدة بني دينهم فظهرت المراكب العمانية أمام سواحل إفريقيا في سنتي ١٦٥٠ ، ١٦٥٢ . أما في سنة ١٦٦١ فقد تمكن العمانيون من النزول بالشاطئ ، ويقال إنهم طردوا البرتغاليين من ممبسة واحتلوها بضع سنوات .

ويبدو أن سلطان بن سيف قد وسع دائرة صراعه مع البرتغاليين فتابعهم في ممتلكاتهم على سواحل شبه جزيرة الهند . ويؤكد لنا هذا أن أحد

الآباء البرتغاليين ، ويدعى مانويل جودنهو Manoel Godnh قد ذكر في إحدى رحلاته في عام ١٦٦٣ بأن الإمام سلطان بن سيف ، قد حاصر بمبسة وطردها من ساحل إفريقيا وتبعنا في ممتلكاتنا بالهند^(١) ،

على أن العمانيين لم يقوموا بعمل حاسم في الشرق الإفريق إلا في نهاية القرن السابع عشر . ذلك أنه كان عليهم أن يدعموا قوتهم البحرية قبل أن يقوموا بهذا العمل . وقد قام سيف بن سلطان ، وهو الذي خلف سلطان ابن سيف في عام ١٦٦٩ بالدور الفعال لتحقيق هذا الهدف . وقد حفظ لنا السالمى ، مؤرخ عمان الأباضى بعض الرسائل المتبادلة بين سيف وخصومه البرتغاليين ، وهى تتم عن روح التحدى والعداء التى تملك الطرفین . وقد يكون من المناسب أن ننقل هنا وصف هذا المؤرخ لأعمال سيف وحروبه مع البرتغاليين . فذكر أن الإمام ، حارب النصارى في جميع الأقطار وعمل لهم مراكب عظيمة في البحر ، وعظم جيشه وقوى سلطانه وأخذ من النصارى بمبسة ، والجزيرة الخضراء ، وكلوة ، وباته ، وغيرها من البلدان التى بالزنج ومن البلاد التى بالهند^(٢) .

ويقرر المؤرخ الإنجليزى كوبلند^(٣) Coubland أن قوة عمان البحرية أصبحت في القرن الثامن عشر بحيث تخشاه الأساطيل الإنجليزية والهولندية في المحيط الهندى . وعلى أية حال لم يكد ينطوى القرن السابع عشر حتى كان أكبر معقل للبرتغاليين في القسم الشمالى من شرق إفريقيا وهو بمبسة قد سقط في أيدي العمانيين . وبعد سقوط بمبسة في عام ١٦٩٨ نقطة التحول في تاريخ

Guillain Vol 1 P.518

(١)

(٢) السالمى : ٢٠ ص ٩٦ ، ٩٨ .

(1) Coupland, I. P. 69

(٣)

الشرق الإفريقي . وقد استمر حصارها ثلاثة وثلاثين شهرا وكرس سيف ابن سلطان سبع سفن كبيرة وثلاثة آلاف جندي لهذا الحصار الطويل . وأظهر البرتغاليون من جتهنم مقاومة عنيدة ، وقد رفضوا جميع عروض التسليم التي قدمها العرب مع التعهد لهم بالأمان . ولما تضائل عدد الجند البرتغاليين اشترك بعض السواحلية من أهل فازا معهم في الدفاع وكانوا أوفياء للبرتغاليين مثل أهل ماليندى . ولم يستسلموا إلا بعد أن قنى تقريبا جميع جند البرتغاليين المحاصرين في قلعة يسوع وما كان البرتغاليون ليسكتوا عن مثل هذه الهزيمة ولحسن حظ العرب لم تصل النجدة الكبيرة التي بعثوا بها من الهند لانقاذ ممبسة إلا بعد سقوطها بيومين . ومن المحتمل أن يكون العرب بعد استيلائهم على ممبسة قد تتبعوا البرتغاليين حتى موزمبيق . ويقول رودلف سعيد ،^(١) معقبا على نجاح العمانيين في انتزاع ممبسة أنه كان من الممكن أن يقوم سيف بتأسيس إمبراطورية عربية عمانية على أنقاض إمبراطورية البرتغاليين في الشرق الإفريقي .

ويبدو أن تلك الفكرة قد داعبت خياله . ولكن ضعف مركزه في الداخل جعله يهمل تنفيذ ذلك المشروع . وبذلك تأخر حلم تأسيس إمبراطورية عربية إلى نيف ومائة عام حينما قام سعيد بن سلطان بمحاولة تنفيذه في النصف الأول من القرن التاسع عشر .

على أن البرتغاليين لم يكفوا عن محاولة استرجاع ممبسة . وقد جاءت إليها بعض الحملات من لشبونة رأسا . وبدأت تلك المحاولات منذ عام ١٦٩٩ ، ١٧٠٣ ، ١٧١٠ . ولكن أخطر تلك المحاولات هي تلك التي وقعت في عام ١٧٢٨ . فقد تمكن خلالها البرتغاليون من الاستيلاء على ممبسة لمدة سنتين

وساعدهم على ذلك انشغال البعارة في ذلك الوقت بالمنازعات الداخلية في عمان ومداغة الغزو الفارسي عن أراضيها . كذلك استغل البرتغاليون وقوع النزاع بين مختلف حكام الموانئ من العرب ولا سيما بين بانه وممبسة . حتى أن أهل بانه طلبوا بأنفسهم مجيء البرتغاليين . وبالرغم من عجز البرتغاليين عن الاستقرار بممبسة فقد قاموا بمحاولة أخيرة في عام ١٧٦٩ لاسترجاعها ولكن دون جدوى .

وقد اختار الأئمة البعارة بعض الأسر العريقة في عمان لبولوها حكم المراكز الرئيسية في ممتلكاتهم الإفريقية الجديدة فاخترتوا أسرة الحارث لجزيرة زنجبار وأسرة النبهانيين لحكم بانه . وينتمي النبهانيون إلى إحدى الأسرات الحاكمة القديمة في عمان والتي حكمت هرمز قبل مجيء البرتغاليين في القرن الخامس عشر .

ويلاحظ أن كلتا الأسرتين ظلتا تلعبان دوراً أساسياً في حياة هذين الإقليمين كما سيظهر ذلك في عهد سلطنة أبي سعيد . وفي بانه اختلط النبهانيون بالسواحلية الذين يدعون النسب إلى الشيرازيين من ملوك دولة الزنج . ويبدو أنهم ذابوا في هذا العنصر الإفريقي لأن كثيراً من حكام بانه النبهانيين كانوا يعملون أسماء إفريقية . أما ممبسة فقد ولى عليها بعد طرد البرتغاليين منها محمد بن سعيد المعموري . ولكن لم يؤسس بها أسرة حاكمة إلى أن تولاهما محمد بن عثمان المزروعى في عام ١٧٣٩^(١) .

(١) المزروعىون : فرع من قبيلة بني ياس التي ما تزال تسكن ساحل عمان على الخليج العربي . وقد حكمت هذه الأسرة في الشرق الإفريقي ما يقرب من مائة عام وامتد سلطانها في أوائل القرن التاسع عشر على طول ساحل كينيا من لامو شمالاً إلى بنجاني جنوباً . وقد نشر ولیم أوين Owen الرحالة الإنجليزي الذي زار شرق إفريقيا في عام ١٨٢٤ ملخصاً لكتاب جده في ممبسة عن تاريخ المزروعيين ، وذلك ضمن

واستمرت تلك الأسر التي ولاها اليعاربة على خضوعها الاسمي لعمان .
واتسم نفوذ اليعاربة على الساحل الشرقي لإفريقيا بالضعف وبرجع ذلك إلى
عدة أسباب منها أن دولة اليعاربة قد استنفذت كل جهودها في صراعها ضد
البرتغاليين ولم يصبح لديها القوة بعد ذلك لأن تمارس سيطرتها بطريقة فعلية .
كما تعرضت أسرة اليعاربة للغزوات الخارجية والتفكك الداخلي . وكان
لذلك أثر كبير في سقوطها وقيام دولة جديدة حملت عنها أعباء الحكم وهي
دولة آل أبي سعيد سنة ١٧٤١ .

وقد انتهز المزروعيون في ممبسة فرصة تغير الأسرة الحاكمة في عمان حتى
أعلنوا استقلالهم عن آل أبي سعيد . وحدث ذلك على عهد محمد بن عثمان
المزروعى الذى برر هذا الاستقلال بأن المزروعيين قد ظلوا على ولائهم لدولة
اليعاربة حتى سقطت ولم تكن تبعيتهم لعمان معناها أن يستمروا على ولائهم
لها حتى بعد سقوط أسرتها الحاكمة . فضلا عن أن مؤسس الدولة الجديدة
لا ينتمى إلى أصل ملكى يستوجب احترامه ، وإنما لا يعدو أن يكون
رجلا عادياً توصل إلى الحكم بجهاده وطموحه الشخصى . فإذا كان أحمد
ابن سعيد ، وهو عامل اليعاربة على صحار قد استطاع أن يصل إلى الحكم
في بلاده فماذا يمنع المزروعى ، وهو حاكم ممبسة من الاقتداء بما فعله حاكم
صحار ؟ ولذلك عندما طلب إليه الإمام أحمد الاعتراف به أجابه بقوله :
« لست بأفضل منى » . وكما استقلت بحكم عمان استقل بحكم ممبسة . . وأدرك
الإمام أحمد بن سعيد مدى ما يرمى إليه المزروعى ، ومن هنا كان تفكيره
الجدى فى إخضاعه وتأكيد سيطرته على الممتلكات الإفريقية التى ورثها
عن أسلافه من اليعاربة . وهكذا اختطت دولة آل أبي سعيد منذ قامت سياسة
إفريقية فلم تكن المشكلات التى واجهها الإمام أحمد سواء فى داخل بلاده
أو فى خارجها لتشغله عن ممتلكات دولته . ولعله قد أدرك — كما أدرك
الكثيرون غيره من الحكام — استحالة حدوث انفصال بين بلاده وبين

الساحل الشرقى لإفريقيا لما بين البلدين من روابط اقتصادية ، وصلات وثيقة .

وقد لجأ أحمد بن سعيد إلى الدهاء والحيلة ، وهما الصفتان اللتان اشتهر بهما ، فأرسل ستة من أعيانه المخلصين تحت رئاسة (سيف بن خلف) إلى ممبسة في عام ١٧٤٥ - ١٧٤٦ وقد تمكن هؤلاء من مقابلة محمد بن عثمان المزروعى حيث أدخلوا في روعه أنهم لا جئون سياسيون وأنهم قد فروا هاربين من عمان من تحدى أحمد بن سعيد لهم لما كانوا يثيرونه من القلاقل ضد حكمه ، وأنهم ما كادوا يعرفون أن حاكم ممبسة يقوم بحركة عدائية ضده حتى سارعوا بالمثل بين يديه . ولكي يمثلوا دورهم بمهارة طلبوا من المزروعى أن يساعدهم في الرحيل إلى بعض المقاطعات الإفريقية ككلوة وبانة وبمبة وغيرها ، آملين جمع ما يستطيعون جمعه من المساعدين والأنصار لنجاح تلك الحركة التي يهدفون لتحقيقها ، وهي خلع أحمد بن سعيد ومبايعة المزروعى بالولاية .

وما إن أنس المزروعى بأولئك الرجال المخلصين وارتاح إليهم حتى بادروه أحداهم في أحد الاجتماعات وطعنه عدة طعنات قتل على أثرها . ثم قام سيف بن خلف بالقبض على رجال المزروعى وحاشيته وأعمل فيهم الذبح والتقتيل .

على أن ما قام به سيف بن خلف من اغتيالات لم يكن ليؤدى إطلاقا إلى معالجة المشكلة التي هددت عمان حقيقة أن قتل المزروعى كان له أثر كبير في تخلص أحمد بن سعيد من شخص عنيد كان في إمكانه لو قدرت له الحياة أن يكون من أكبر المنافسين لحكمه والمناوئين لسلطته . ولكن الذي حدث عقب اغتيال المزروعى أن سارع أخوه على إعلان الثورة ضد سيف

ابن خلف وبادر إلى تعبئة شعب ولايته للوقوف ضد عمان ويزكر رودلف^(١) أن علياً قد استعان في صراعه ضد الدولة العمانية بأحد التجار الإنجليز واسمه «كوك»، ويبدو أن علاقته بعمان لم تكن علاقة طيبة مما دفعه لمعاونة (علي ابن عثمان المزروعى) في مواصلة الحركة الاستقلالية عن الدولة العمانية. وقد ظهر نشاط ذلك الرجل عقب نجاح سيف بن خلف في القبض على علي وإلقائه في السجن فقام ببذل كل ما في وسعه لإخراج السجين والقضاء على سيف وأعدائه. واستطاع بفضل المساعدات التي تلقاها من رؤساء وشيوخ المقاطعات الموالية لمبسة من إطلاق سراح علي الذي لم يلبث أن واصل صراعه ضد قوات سيف حتى أجلاها عن البلاد كما تمكن في آخر الأمر من اغتيال سيف أخذاً بالنار منه لأخيه.

وهكذا عادت مبسة إلى الاستقلال عن عمان حينما ولى علي شئونها على ابن عثمان المزروعى في عام ١٧٤٦ ، الذي أدرك أن نجاح تلك الحركة إنما يرجع إلى تأييد بعض القبائل ومعاونتها له ؛ فتجها الكثير من الامتيازات .

ويستنتج من هذا أن القبائل الإفريقية الخالصة مثل الوانيسكا وهى بنتاوية الأصل قد استخدمت في هذا الصراع بين الدول الإسلامية في إفريقيا.

ومما هو جدير بالذكر أنه قد وافق قيام تلك الحركة الانفصالية من جانب مبسة حركة انفصالية أخرى تزعمها النبهانيون في باته وأصابته من النجاح ما أصابته ثورة مبسة .

وهكذا واجهت دولة آل أنى سعيد في مستهل عهدها بالحكم تلك الحركات الاستقلالية التي ظهرت في ممتلكاتها الإفريقية . وإذا كان أحد بن سعيد قد

التي شديداً المقاومة والعناد في كل من ممبسة وباتنه فإنه كان على أية حال أكثر توفيقاً ونجاحاً في الممتلكات الإفريقية الأخرى التي لم تدب فيها الثورة كما دبت في هاتين المقاطعتين . فقد لقي ولاء من بعضها وخضوعاً اسمياً من بعضها الآخر . فزنجبار ظلت على ولائها لعمان واعتبرت بالدولة الجديدة وتولى الحكم فيها قائد القوات التي بعث بها الإمام أحمد بن سعيد لتأكيد سيطرة دولته على الجزيرة واسمه (عبد الله بن جعد البوسعيدى) . كذلك فعلت مركة . أما كلوة فقد كان ولاؤها اسمياً . ولكن ممبسة وقفت تنزع حركة المعارضة وتجاهد في سبيل تكوين حلف من المقاطعات الثائرة وتوجه الشعور في الشرق الإفريقى للثورة ضد عمان ونجحت ممبسة في زعامةها هذه في تحريض المدن التابعة لها كمديشيو وبراووة ولامو وبقية المدن الواقعة جنوبها حتى كوافي ، فطرحت تلك الجهات تبعيتها لأحمد بن سعيد ، وذلك عقب نجاح علي بن عثمان في توكيد سيطرته على تلك المناطق . فلم يكن الأمر إذن رغبة تلك المقاطعات في الانفصال عن حكومة عمان الذى كان يؤدى الاتصال بها بطبيعة الحال إلى تقدم النواحي التجارية ، وإنما جنحت تلك المقاطعات إلى الثورة نتيجة لتحريض ممبسة وخاصة عندما نجح المزروعى في ضمها إلى ولايته .

ولم تقف أطماع المزروعى عند هذا الحد فأراد أن يجعل ممبسة الحكومة المركزية لشرق إفريقيا الإسلامية . فأعد حملة الإغارة على زنجبار وانتزاعها من محمد بن جعد البوسعيدى . وقد قدر لعلى بن عثمان أن يصيب كثيراً من النجاح في تحقيق ذلك الهدف . إذ استطاعت الحملة التي بعث بها إلى زنجبار في عام ١٧٥٢ تحت قيادة سعود بن ناصر أن تستولى على معظم أجزائها وكادت الجزيرة تقع كلية بين يديه بعد أن حال بينها وبين الإمدادات التي كانت تصل إليها من مسقط لولا خيانة سعود الذى انتهز هذه الفرصة لإعلان استقلاله بالجزيرة . ثم دبر مؤامرة لقتل المزروعى ثم تنفيذها ونجح في أخذ البيعة لنفسه في ممبسة سنة ١٧٥٣ . ويظهر أن حكم المزروعيين كان يقوم على أساس قبلى غير وراثى أى أن شيوخ القبيلة هم الذين ينتخبون الحاكم . وقد استمر

سعود على حكم بمسرة وتوابعها حتى عام ١٧٧٤ واستطاع في خلال سنوات حكمه أن يصد محاولات عمان لإعادة سيطرتها على تلك الجهات ، ويبدو أن الإمام أحمد بن سعيد لم يكن على أتم الاستعداد لكي يشغل نفسه بممتلكاته في الشرق الإفريقي ، إذ لم يكن حكمه قد توطد بعد في عمان ولذلك فقد اضطر إلى الاكتفاء بذلك الجهد الذي بذله هناك . على أن أكثر ما اهتم به الإمام أحمد هو الناحية التجارية . فإن اتناء ذلك الرجل لأسرة من التجار ثم اشتغاله بتلك المهنة لفترة كبيرة قبل أن يتوصل إلى الحكم في عمان كان له تأثير كبير في توجيهه إلى الاهتمام بالنواحي الاقتصادية . فقد حرص على إرسال سفنه كل عام إلى الشرق الإفريقي لتأني له بالعبيد والذهب والعاج وغيرها من حاصلات تلك الجهات . كما تحاشى إرغام بعض المقاطعات على الاعتراف بسيطرته بالقوة خوفا من انقطاع الصلات التجارية بينها وبين بلاده .

وقد كان المنازعات الأسرية التي وقعت في عمان بعد وفاة الإمام أحمد بن سعيد (١٧٧٥ إلى ١٧٨٤) أثر كبير في مقاطعات الشرق الإفريقي ، فإن الأمور لم تستتب لسعيد بن أحمد وهو الذي خلف أباه في الحكم . إذ برز له أخوه سيف منافسا ، ولكن سيفاً لم يلبث أن أدرك أن عمان قد خرجت من يده بعقد البيعة لأخيه بالإمامة ، فأثر أن يوجه نشاطه إلى الشرق الإفريقي وكان هدفه من ذلك هو فصل تلك المقاطعات عن حكومة عمان والاستقلال بحكمها حتى إذا واثته الظروف يتمكن بعدها من الوصول إلى قلب الإمامة في عمان .

وصل سيف إلى زنجبار في عام ١٧٨٤ ويقال إن حاكم المدينة خلفان ابن أحمد رفض أن يستسلم له . ولذلك صمم سيف على الاستيلاء على الجزيرة بالقوة . على أن سعيداً لم يترك المجال لأخيه فمرعان ما أرسل حملة استعادت الجزيرة وارغمت سيفاً على الانسحاب منها . وكانت هذه الحملة فرصة كي تعيد عمان نشاطها السياحي في شرق إفريقيا والراجح أن سعيد انجح في الظفر بالاعتراف بولاء المزروعيين في عام ١٧٨٥ . ويدل على ذلك أن أحد الرحالة الفرنسيين

الذى زار شرق إفريقيا في ذلك الوقت قرر أن جميع الموانئ الواقعة من بمبسة شمالا حتى دجلاد وجنوبا تعترف بسيادة الإمام^(١). ولكن من المؤكد أن هذا الاعتراف كان رمزياً وسرعان ما ساءت العلاقات بين المزروعيين وبين حكام آل أبي سعيد .

والسؤال الذى يقبدر إلى الذهن هو لماذا قنع حكام عمان بتلك السيطرة الاسمية رغم ما يتميز به الشرق الإفريقى من موارد وفيرة تفوق إقليم عمان ؟ وتفسير ذلك أن حكام آل أبي سعيد الأول اهتموا بالزعامة الدينية بين الأباضيين^(٢) فكانت عمان الداخلية إذن هى محور اهتمامهم . حتى إذا ماتولى سلطان بن أحمد الحكم (١٧٩٣ - ١٨٠٤) عاد اهتمام الحكام إلى التجارة والسياسة بدليل انتقال مركز الحكم إلى مسقط على الساحل ، ولكن حكم سلطان بن أحمد كان قصيراً فلم تتح الفرصة لعمان كي تستعيد نشاطها فى الشرق الإفريقى إلا فى عهد خلفه السيد سعيد .

(-) ومنذ أن تخلص شرق إفريقيا من الحكم البرتغالى انعزلت الإمارات العربية والسواحلية عن الاتصال بالدول البحرية ولم تتأثر بالصراع الخطير الذى نشب بين الإنجليز والفرنسيين والهولنديين فى المحيط الهندى خلال القرن الثامن عشر . ومع أنه كان لسلك من تلك الدول مستعمرات على سواحل المحيط فإن علاقاتها التجارية مع شرق إفريقيا لا تكاد تذكر . والقليل منها كان معظمه يدور مع الفرنسيين ومنذ العقد الثامن من هذا القرن فقط . ذلك أن أقرب مستعمرة أوروبية إلى شرق إفريقيا الإسلامية وهى جزيرة موريس

(١) Guillaín, Vol. I, P. 559.

(٢) الإباضيون هم أتباع مذهب ابن أباض . وهو أحد المذاهب التى يتفرع عنه مذهب الخوارج . وإن كان الأباضيون لا يقرون بهذا التصنيف الذى يضعه مؤرخو الفرق الإسلامية . ويؤمنون أنهم وقفوا إلى جانب على فى التحكيم ، وإذا جاز تسميتهم بخوارج ، فهذا يبنى خروجهم على الدولة الأموية . وهم يشيرون بذلك إلى ثورة عبد الله ابن أباض على عبد الملك بن مروان .

تقع على بعد ١٧٠٠ كم من زنجبار وقد احتلها الفرنسيون سنة ١٧١٥ بعد أن أخلاها الهولنديون . وحين تولى إدارتها لابردينة Le Bourdonnais في سنة ١٧٣٥ وأراد التوسع في استغلال مزارعها احتاج إلى مزيد من الأيدي العاملة من الرقيق فوجد في مستعمرة موزمبيق موردا كافيا لتوينه بالعبيد الإفريقيين . ذلك أن البرتغاليين كانوا يحتكرون تجارة الرقيق بين شرق إفريقيا وبين أوروبا منذ أواسط القرن السابع عشر . وحين أرادت شركة الهند الفرنسية في سنة ١٧٤٤ فتح بحصة لاستيراد الرقيق احتجت حكومة لشبونة وادعت بأن هذه المدينة داخلة في منطقة احتكارها .

ويبدو أن بعض التجار الفرنسيين قد تجاوزوا عن هذه الاحتجاجات ، واتجروا مع العرب في شرق إفريقيا ، ولا سيما مع سلطنة كلوة . وأشهر هؤلاء التجار هو مورييس الذي أحرز ثروة ضخمة بسبب تجارته الواسعة مع كلوة . وقد ظلت ذكراه حية بين أهل البلاد إلى أن زارها الرحالة الإنجليزي جيمس برير سنة ١٨١٢^(١) . وفي سنة ١٧٧٧ اتفق مورييس مع سلطان كلوة واسمه يوسف على مشروع معاهدة تجارية وحرية بينه وبين فرنسا . تنص على توريد ألف من الرقيق سنوياً إلى جزيرة مورييس بسعر ثمانية جنيهات للرأس ، وعدم السماح للأوروبيين الآخرين بشراء الرقيق من كلوة إلا بعد استيفاء هذا العدد . وتنص على إقامة مستودع للفرنسيين لتخزين البضائع . وقد قدم مورييس تقريراً عن هذه المعاهدة إلى حاكم المستعمرة دى كوسيني Cossigny وبين فيه أهمية شرق إفريقيا للفرنسيين من الناحيتين التجارية والاستراتيجية^(٢) . ولكن حاكم المستعمرة لم يأخذ بهذا المشروع ، ويبدو أنه كان يفضل فتح أسواق لبيع منتجات المستعمرة ، ويرى أن ممتلكات إمام مسقط تخدم هذا الغرض ، وبالتالي فقد يكون في استيلاء الفرنسيين على زنجبار أو كلوة ما يسيء إلى العلاقات بينهم وبين

(١) Prior, P. 67

(٢) A. C. Ile de France Vol. 84. Rapport de Maurice à de Cossigny 1777,

لإمام مسقط باعتبار أن هذه المناطق تدين له ولو اسمياً بالولاء . ثم أنه لم يمض وقت طويل على تقديم هذا المشروع حتى خاضت فرنسا الحرب ضد إنجلترا بمناسبة الثورة الأمريكية ، فركزت جهودها في المحيط الهندي ضد الممتلكات البريطانية في الهند . ومع ذلك نرى أنه من المفيد إبراز النقط الرئيسية في تقرير موريس .

فالمشروع الذي وضعه التاجر الفرنسي طموح جداً ، يدعو فيه إلى احتلال الفرنسيين لجزيرة زنجبار وإلا وقعت في قبضة دولة أوربية أخرى ولا سيما هولندا ، التي تأتي سفنها من مستعمرة الرأس مراراً إلى الجزيرة ، وبالنسبة لكلوة ينصح موريس بأن ترسل المستعمرة بعض المزارعين من الفرنسيين أو المولدين كي يستوطنوا فيها ويستغلوا الأراضي الخصبة المحيطة بها . ويقدر موريس عدد سكان كلوة بألفين من الإفريقيين ومائتين من العرب ، ويصف القبائل التي تسكنها بالهدوء . ويوصي بأنه في حالة إنشاء مستعمرة في كلوة يجب على الفرنسيين ألا يرسلوا مبشرين ، وأن يحترموا عادات العرب حتى لا يستنبروا سكان البلاد . وأخيراً بحث التقرير على إنشاء شركة احتكار لشرق إفريقيا على نمط شركة غرب إفريقيا الفرنسية تكون مهمتها استيراد الرقيق من هذه المنطقة وبيعه في المستعمرات الأوربية في المحيط الهندي والشرق الأقصى . ويرى أن شرق إفريقيا مورد أفضل من مدغشقر لتجارة الرقيق . لأن الجزيرة الكبيرة بالرغم من قربها نسياً تسكنها شعوب شديدة المراس .

والظاهر أن هذه العلاقات التجارية التي كانت بين الفرنسيين وبين شرق إفريقيا بصفة عامة ، وكلوة بصفة خاصة ظلت قائمة حتى سقطت مستعمرة موريس بيد الإنجليز سنة ١٨١٠ . لأن الرحالة الإنجليزي بريير حين زار كلوة بعد سنتين لاحظ أن السكان يأسفون كثيراً على زوال حكم الفرنسيين

برجحان كفة زنجبار على عمان ، حيث اختار نهائيا مقر حكمه في الجزيرة الإفريقية .

وقد أدرك السيد سعيد منذ بداية حكمه أن وجهة سلطنة مسقط هي البحر باعتبار أنها شريط ساحلي يمتد على طول الخليج . ولذلك لم يبذل جهدا كبيرا في توسيع ملكه في داخل بلاد العرب وكثيرا ما ترك قبائل عمان تقع في قبضة السعوديين ، بل إنه قبل دفع جزية لهم في بعض السنوات .

ومادام من الضروري تعويض هذا الضعف في داخل بلاد العرب فأين توجه مسقط بناء ممتلكاتها الساحلية ؟ هل حول ساحل الخليج العربي وجزره ؟ أم في زنجبار البلاد الغنية بالرقيق والعاج والتي تربطها بعمان صلات سياسية واقتصادية قديمة ؟ وربما كان السيد سعيد أميل إلى الوجهة الأولى في بداية الأمر . يدل على ذلك تكرار محاولاته للاستيلاء على البحرين والبصرة . ولكنه أصيب في جميع هذه المحاولات بالفشل واصطدم بمعارضة الفرس والإنجليز أحيانا . فضلا عن تعرض تجارته في الخليج لقرصنة القواسم وغيرها من القبائل وتهديد أراضى مسقط نفسها بالغزو^(١) .

وقد سبق أن بينا أنه بعد انسحاب البرتغاليين من شرق إفريقيا ، وإحلال السيطرة العمانية محل السيطرة البرتغالية ، لم تدعن معظم مقاطعات الشرق الإفريقي لعمان . وقامت بالكثير من الحركات الانفصالية التي كانت تنزعها مقاطعة ممبسة ، وعندما تولى السيد سعيد الحكم في عام ١٨٠٦ واجهه هذه المشكلة . فقد وجد أن سلطنة عمان لا نفوذ لها إلا على بعض المقاطعات التابعة لزنجبار وهي بمبة وموفية وكوة ، ومن ثم فقد سعى لייسط السيطرة العمانية

(١) انظر « الاستعمار في الخليج الفارسي » للدكتور صلاح العقاد — الفصل

على المقاطعات التي كانت تمنح الانفصال . ويبدو أن الظروف كان لها دور كبير في اتجاه السيد سعيد إلى الشرق الإفريقي . فقد حدث في عام ١٨٠٧ أى بعد عام واحد من توليه الحكم أن قام المزرعويون في ممبسة بحركة انفصالية عن عمان . وبعد أن نجحوا في السيطرة على سلطنة باة بعد وفاة حاكمها النهائي فومو عمادي، أخذوا يتطلعون إلى المقاطعات الإفريقية الأخرى التي سارعت إلى طلب حامية عمان .

وسنحت بذلك للسيد سعيد فرصة العمل في شرق إفريقيا، فعلى الرغم من صراعه الدائب ضد السعوديين والقواسم، إلا أنه سارع بإرسال بعض قطع من أسطوله إلى الشرق الإفريقي^(١) . بيد أن تلك الجهود لم تسفر عن كسب كبير . وهنا أدرك أن نجاحه في تأكيد سيطرته لن يتم له إلا إذا بدأ أولاً بالقضاء على قوة ممبسة ونفوذ المزرعويين فيها .

ويهمنا أن نذكر أنه في عام ١٨١٤ خلصت حكومة ممبسة لعبد الله بن أحمد المزروعي الذي كان يعد أشجع من عرفته تلك الأسرة . إذ ما كاد يستقر في حكمه حتى أخذ يعمل على تحرير الشرق الإفريقي من السيطرة العمانية . وقد حدثت مناوشة بينه وبين السيد سعيد فيقال إنه أرسل إليه بدلا من الجزية السنوية المقررة على ممبسة وتوابعها بعضا من البارود والطلقات كناية عن مجاہته له بالعداء^(٢) . وأخذ عبد الله المزروعي يقوى مركزه وكان سبيله إلى ذلك أن ينال تأييد الحكومة البريطانية ، حتى لقد سافر بنفسه إلى بومباي ، بيد أنه لم يتلق العون اللازم . وفي عام ١٨١٧ أتيحت للسيد سعيد فرصة جديدة للتدخل عندما مات حاكم باة المعين من قبل المزرعويين . وفي هذه المرة نجح سعيد في استخلاص المدينة من سيطرة ممبسة وأخذ نفوذه يزداد تدريجيا . وقد استخدم سعيد عامله في زنجبار كي يحقق له سياسته التوسعية في شرق

(١) Colomb, Page, 364.

(٢) Pankhurst, Page, 15.

إفريقيا ، فوجهه إلى جزيرة بمبة المجاورة ولكنه اصطدم فيها بمقاومة عنيدة حتى أن الجزيرة على صفرها أصبحت منقسمة إلى منطقتين إحداهما تتبع زنجبار والأخرى تتبع المزروعين . وفي عام ١٨٢١ طلب أهل الجزيرة من سعيد أن يخلصهم نهائيا من المزروعين . ولكنه لم يتمكن من الاستيلاء على الجزيرة إلا بعد جهود جبارة إذ أن مبارك بن سليمان المزروعى استمات في القتال حتى أصبح بطلا شعبيا نسجت حوله أفاصيص البطولة باللغة السواحلية في ممبسة . ويمكن أن نحدد ممتلكات سعيد في شرق إفريقيا في عام ١٨٢٢ على النحو الآتي :

جزيرة زنجبار وبمبة وموفية ، وهذه الجزر يحكمها إمام مسقط حكما مباشرا . ثم موانى راوة ولامو في الصومال وباتة في كينيا ثم كلوة في أقصى الجنوب (تنجانيقا) . وهذه الموانى تعترف له بالسيادة ويحكمها أبناء أسر عربية أو سواحلية ممن توطد نفوذهم التقليدى في هذه المناطق . ويلاحظ أن حاكم لامو في ذلك الوقت وهو سيف بن أحمد ينتمى إلى أسرة أبى سعيد فهو من أبناء عمومة الإمام .

فكر سعيد منذ ذلك الوقت في القضاء على المزروعين في ممبسة نفسها . فأمر أحاكم زنجبار بضرب الحصار عليها بحرا . وكانت الظروف الداخلية من شأنها مساعدة سعيد على تحقيق أهدافه^(١) . لأن عبد الله بن أحمد المزروعى حاكم ممبسة في ذلك الوقت قضى نحبه ، وقام صراع على وراثة الحكم بين أخيه سالم وبين مبارك بن سليمان البطل الشعبي ، ولكن في هذه الظروف الحرجة بذل المزروعون كل ما في وسعهم حتى يتجنبوا الخلافات الداخلية فاختاروا أحد مشايخ القبيلة المسنين سليمان بن علي ، وهو عم عبد الله بن أحمد وولوه الحكم .

ولما كان سعيد قد فشل في استخدام القوة العسكرية لإخضاع ممبسة فقد قدر أهمية العزل الاقتصادي في إخضاع تلك الولاية . فأصدر قرارا حرم فيه على رعيته تبادل التجارة مع البلاد التي تحاول الانفصال عن سيطرته^(١) . ثم أتبع ذلك الحصار باستخدام القوة المسلحة لتخليص المقاطعات الإفريقية من سيطرة المزروعيين ونجح في ضم لامو وبراو و بمبة ، كما استطاع أن ينتزع سلطنة باتة ويعيدها للأسرة النهائية وهي الأسرة التي كانت تضطلع فيها بالحكم سابقا . ولعله كان يهدف من ذلك إلى أن تستأنف تلك الأسرة صراعها ضد المزروعيين من جديد مما يؤدي إلى إضعاف كلتا الأسرتين :

وما أن شعر آل المزروعى في ممبسة بالخطر العماني يتهددهم حتى بادروا بالبحث عن قوة تؤيدهم ضد عمان . فكان التجاؤم إلى طلب الحماية البريطانية . وفي رأينا أن اتجاه المزروعيين إلى التأييد البريطاني كان نقطة الخطأ في سياستهم لأنهم التجئوا إلى الدولة التي كانت على علاقات طيبة مع أعدائهم . إذ كان من الطبيعي أن تتخلى بريطانيا عن تقديم العون لهم حرصا على علاقاتها مع السيد سعيد . ففي عام ١٨٢٣ كتب الشيخ سالم المزروعى إلى حكومة بومباي يقول : « إن الإمام يحاول الاستيلاء على بلادى . ولكننى لن أعطيها له ، وإن كنت على استعداد لأن أقدمها لكم . » ثم استحث هذه الحكومة على أن تسعى لدى السيد سعيد حتى يكف عن العدوان على بلاده ، كما أرسل الشيخ سالم طلبا آخر عرض فيه على الإنجليز أن يمنحهم نصف دخل جمر ممبسة في نظير حمايتهم لممتلكاته .

وقد رفضت حكومة بومباي هذين الطلبين وأيدتها في موقفها حكومة لندن فيما بعد وعللت هذا الرفض بأمرين : —

أولا : إن بريطانيا التي التزمت في شبه جزيرة الهند نفسها سياسة التوقف

والاكتفاء بما تحت يدها من أراض أولى بها ألا ترتبط بالمشكلات الداخلية في شرق إفريقيا التي قد تجرّها إلى التدخل في مناطق بعيدة .

ثانيا : إن الحكومة البريطانية لم تشأ أن تقف موقفا معاديا للسيد سعيد ولا سيما وأنه لم يمض وقت طويل على عقد معاهدة تجارة الرقيق سنة ١٨٢٢، تلك المعاهدة التي ضحى فيها بكثير من مصالحه لإرضاء لبريطانيا . وإن كان «كوبلند» يعلل السر في تراخي بريطانيا عن انتهاز تلك الفرصة السانحة بقوله « إن هذا الطلب الذي تقدم به حاكم ممبسة لم يكن ليجذب الأنظار في ذلك الوقت فلا حكومة الهند ولا حكومة لندن كانتا تقدران أهمية ممبسة ولم يكن هناك من يعرف شيئا عن أهميتها الاقتصادية أو الاستراتيجية . إذ كانت بريطانيا واضعة عينيها صوب منافذ البحر الأحمر وكان ذلك كل ما يجذب اهتمامها في ذلك الوقت (١) » .

على أن الفرصة لم تلبث أن سنحت للزروعيين إذ صادف في ذلك الوقت مرور السفينة باراكوتا وهي إحدى قطع الأسطول البحري الذي أوفدته بريطانيا بقيادة الكابتن وليم أوين Owen للقضاء على تجارة الرقيق في الشرق الإفريقي في عام ١٨٢٣ . وما أن وصلت السفينة إلى ممبسة حتى ألح المزروعون في نيل الحماية البريطانية ويتضح لنا ذلك بما ذكره بطر Bottler أحد ضباط تلك السفينة إذ قال « في الثالث من شهر ديسمبر ١٨٢٣ وصلنا إلى ميناء ممبسة الشهير . وفي الصباح تقدم أحد أقرباء حاكم المدينة وطالب من الكابتن فيدال أن يسمح له برفع العلم البريطاني على قلعة ممبسة . وأن المزروعين على أتم الاستعداد لكي يضعوا بلادهم تحت تصرف الإنجليز (٢) » .

ونتيجة لذلك بعث فيدال يستطلع رأى الكابتن أوين وكان من رأى هذا الأخير أن يجيبهم إلى طلبهم وبادر بالكتابة إلى حكومة الهند يخبرها بأنه سيقدم المزروعين الحماية المطلوبة وعلى ذلك بقوله إنه لو تجاهلت الحكومة البريطانية حماية المزروعين فإنهم سوف يدعون الفرنسيين حتما لحمايتهم . ووقوع ممبسة في أيدي الفرنسيين سيكون شوكة خطيرة تقض مضاجع الإمبراطورية البريطانية أكثر مما فعلته جزيرة موريشس .

وقبل أن يتلقى أوين ردا من حكومته كانت المفاوضات قد دارت بينه وبين سليمان بن علي وهو الذي كان يعاون الشيخ سالم المزروعى في الحكم . وفى فبراير ١٨٢٤ عقد الكابتن أوين اجتماعا على ظهر سفينته حضره رؤساء وشيوخ جميع الموانئ والمقاطعات والجزر الواقعة بين نهر البانجانى وماليندى . واتفق فى ذلك الاجتماع على أن تصبح تلك البلاد تحت الحماية البريطانية . وفى نفس الوقت عقدت معاهدة بين أوين وحاكم ممبسة كانت تنص على ما يأتى :

١ - تعهد الحكومة البريطانية بأن تعيد لممبسة جميع أملاكها التى اغتصبها السيد سعيد .

٢ - أن تضمن بريطانيا توارث الحكم فى أسرة المزروعى .

٣ - أن تعين بريطانيا وكلاء سياسيا من جانبها ليقم فى ممبسة .

٤ - أن يقسم دخل الجمارك مناصفة بين الطرفين المتعاقدين .

٥ - أن يسمح للرعايا الإنجليز بالتجارة فى داخلية البلاد .

٦ - أن يتعاون المزروعون مع الحكومة البريطانية على إلغاء تجارة الرقيق بصورة نهائية .

(م : ٤ - زنجبار)

ومن تلك المعاهدة نتبين أن أهداف أوين لم تكن قاصرة على الناحية الإنسانية وهي إلغاء تجارة الرقيق فحسب . ويبدو أنه في سبيل إقناع الحكومة البريطانية لقبول الحماية على ممبسة ، راح يبائع في أهمية المنطقة من الناحية الاقتصادية والحربية . فذكر أن نصيب بريطانيا في جمرك ممبسة سيعود عليها بالربح لأنه سيزيد على نفقات الحماية . وأنه يمكن لبريطانيا إذا قبلت مدحهايتها على جور الكومور وهو ما يمتناه السكان فإن تجارتها ستأتي بأضعاف التكاليف لوجود القطن والبن والتوابل والسكر في هذه الجزر . وممبسة من الناحية الاستراتيجية خير لبريطانيا من موزمبيق لسهولة الدفاع عنها ووجود ميناء فسيح أمين على شواطئها^(١) .

ويبدو أن أوين استطاع أن يقنع لورى كول حاكم موريس بوجهة نظره ، لأنه حين بعث مشروع أوين إلى وزير المستعمرات بت هيرست . أوجز الفوائد التي ستعود على بريطانيا في الأمور الآتية :

١ — إلغاء تجارة الرقيق .

٢ — إبعاد خطر النفوذ الفرنسي من الوصول إلى المنطقة .

٣ — الربح الذي ستحققه بريطانيا من مقاسمة دخل الجمر مع المزرعين وهو يقدر هذا الدخل بـ ١٢٠٠٠ جنيه .

٤ — فتح أسواق جديدة للتجارة البريطانية :

ولكن كول لم يذهب إلى حد إرسال الجند الإنجليز إلى ممبسة كما اقترح أوين^(٢) . وكان أوين قبل مغادرته لممبسة قد اتخذ بعض الإجراءات المؤقتة

Adm — Rec. 1—2269. Rapport d'owen 1—3—1824. (١)

cole à Buthurst 19—6—24. c. o 167—71 (٢)

انتظارا لجواب الحكومة البريطانية فترك وكيلا بريطانيا في المدينة هو ريتس الذي لم يعيش طويلا إذ مات في رحلة استكشافية للداخل وخلفه إمرى .

وهكذا كانت فكرة أوين فيما يتعلق بالنزاع بين مسقط وبين المزروعيين هي أن تستفيد بريطانيا من هذا النزاع فتؤيد المزروعيين على حساب السيد سعيد في نظير امتيازات يتنازل عنها المزروعيون في شرق إفريقيا . ولم ينتظر أوين معرفة رأى حكومته فبدأ يضع هذه السياسة موضع التنفيذ فحمل معه مبارك المزروعى إلى موريشيس حيث قابل الحاكم وشكا إليه من عدوان السيد سعيد . وفي خطاب للورى كول حاكم المستعمرة إلى حكومة بومباي ذكر أنه اضطر إلى الموافقة على إجراءات أوين حتى يعرف وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة وأنه كتب إلى السيد سعيد حتى يكف عن عدوانه^(١) . كذلك قام أوين بزيارة موانى شرق إفريقيا التى تدين بالولاء لمسقط . مستثيرا الأهالى والحكام على سعيد حتى أن هؤلاء الحكام بعثوا بشكوى إلى الإمام من تصرفات أوين ولكن سعيدا قابل هذا التدخل بكثير من الحكمة والصبر . فعندما وصل أوين إلى مسقط وحادثه في شأن مكافحة تجارة الرقيق قال له : لقد فوجئتك في تنفيذ هذه السياسة دون الرجوع إلى ، . وكتب إلى عماله في شرق إفريقيا ألا يعارضوا أوامر الضباط الإنجليز . ولكنه في نفس الوقت أرسل بخطابين أحدهما إلى جورج الرابع ملك بريطانيا يذكره فيه بصداقته للإنجليز والآخر إلى حكومة بومباي ذكر فيه : أن أوين قد سار ثوار ممسكة فيما ذهبوا إليه ووقف حائلا دون احتلال القوات الكمانية لبعض مناطق على الشاطئ . وبعد ذلك اتجه مع ثوار ممسكة إلى بمبة التابعة لزنيجار ، وطلب إلى حاكمها مهديا إياه أن يسلمها للمزروعيين كما قام برفع العلم البريطاني على دوا إقامته بزنيجار . فإذا كان الكابتن يتصرف طبقا لأوامر

تلقاها منكم ، فلا اعتراض لنا عليه . أما إن كان يفعل ذلك بوحى من نفسه
فإني أرجوكم أن تجربوه بما بيننا من صداقة حتى يكف عن هذا ^(١) .

وقد أسرع حكومة بومباي تهدي من روع سعيد بقولها : « إن ما قام
به أوين كان عملا لجشائيا ومثيرا للدهشتنا ، ولكن ليفهم عظمة الإمام بأن
بريطانيا لن تسمح بأن يذهب صديق مخلص لها . »

بيد أن سعيدا قد أدرك أن الوضع لا يتطلب مجرد تهديته خاطر . بل
يحتاج إلى ضمانات أكثر ، ففي مقابلته للمقيم البريطاني في الخليج العربي في
ديسمبر من عام ١٨٢٥ أخذ يشكو تدخل أوين . وقد أكد له المقيم البريطاني
صدق نوايا بريطانيا وأنها ستعمل حتما لسحب تلك الحماية . وسرعان ما اطمأن
سعيد إلى موقف بريطانيا ، وحتى قبل أن يبلغه رفض الحكومة البريطانية
لمشروعات أوين كان المزروعون أنفسهم قد ملوا من انتظار المساعدات
البريطانية الفعلية ، وفضلا عن ذلك استاءوا من تدخل المقيم البريطاني إمرى
في شئونهم الداخلية . وعزوا هذا التدخل إلى ضعف سليمان . ولذلك رأوا
أن المصلحة تقضى بأن يسوى سالم ومبارك خصومتها . فبايعوا سالما حاكما
على بمبسة وتوابعها .

وفي الاجتماع الذى تم فيه انتخاب الحاكم الجديد اتخذوا عدة قرارات
هامة بشأن العلاقات مع بريطانيا ، منها التصريح بأن المشايخ لم يتنازلوا قط
عن قلعة المدينة للإنجليز ، ومنها أنهم لا يعتبرون المقيم البريطانى إلا مجرد
محصل لنصيب بريطانيا فى الجرك طبقا للمعاهدة التى لم تنفذ بعد . وخرجوا
بأن بريطانيا قد تخلت عن تنفيذها ، لأنها لم تقم بشئ حتى الآن ، لإعادة بمبة
إلى بمبسة ^(٢) .

B.P.C. 1 824 Val II- Said à Elphinstante 29-1-24. (١)

Guillain Tome, 1 P5. 76. (٢)

وقعت تلك الحوادث بينما كان أرلند يزور ممبسة مندوباً عن البحرية البريطانية . فأدرك خطأ إمرى بأن المزروعيين يرغبون رغبة صادقة في بقاء الحماية البريطانية . بل إن مشايخ ممبسة لمحاو له باحتمال اغتيال إمرى إذا بقي في المدينة ، لذلك رأى مبعوث البحرية البريطانية ألا جدوى من بقاء الحماية البريطانية الصغيرة في ممبسة ، وقام بسحبها في أغسطس سنة ١٨٣٦ متجاوزاً بذلك تعليمات قائده ^(١) . وهكذا منيت خطط أوين بالفشل حتى قبل أن يصل قرار لندن النهائي بشأن التخلي عن شرق إفريقيا ، وأُتيحت الفرصة من جديد أمام السيد سعيد لتحقيق أهدافه .

أصبح مركز المزروعيين حرجاً ، فحاولوا أن يستعيدوا الحماية عليهم من جديد ، والتجؤوا إلى الحكومة البريطانية في لندن . حيث بعث الشيخ سالم بمخطاب إلى جورج الرابع يطلب فيه عودة الحماية البريطانية على بلاده . ولكنه أجيب : بأن صاحب الجلالة لا يجد ثمة ما يدعو لقبول طلبه ، هذا الذي قد يؤدي إلى عدااء بينه وبين شعوب ، جمعت بينه وبينهم المحبة والإخلاص .

على أنه إذا كانت الحكومة البريطانية قد تخلصت عن المزروعيين مرضاة للسيد سعيد إلا أنها خشيت في نفس الوقت أن يلتجأ المزروعيون لطالب الحماية من فرنسا وقد أبلغت حكومة بومباي ذلك إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي الذي أرسل بدوره إلى سعيد يعرب عن قلق حكومته وأنها ترجوه أن يعمل من جهته على منع المزروعيين من الاتصال بالفرنسيين . على أن السيد سعيد قد فسر رجاء الحكومة البريطانية بأنه اعتراف ضمني بحقوقه في شرق إفريقيا . فما كادت القوات البريطانية تنسحب من ممبسة في عام ١٨٢٦ حتى أرسل إنذاراً نهائياً إلى آل المزروعي يأمرهم فيه بالخضوع وتسليم قلعة يسوع إليه ، ولم يرد المزروعيون على سعيد وإنما قاموا بتقوية وسائل دفاعهم

استعدادا للغزو المنتظر . ولكن الغزو العماني كان أعنف مما توقعه المزروعيون فلم يجدوا سبيلا إلا أن يذعنوا بعض الشيء لمطالب سعيد ولذا فقد كتب الشيخ سالم يقول : « إننا على أتم الاستعداد للاعتراف بسيادتك كما أننا على استعداد أيضا لدفع الضرائب التي تفرضونها علينا ولكننا إن نتخلى عن قلاعنا ، ولكي يؤكد سالم مدى إخلاصه لسعيد أعرب عن رغبته في عقد اتفاق أو مهادنة ، وأرسل اثنين من أتباعه إلى مسقط للتفاوض في هذا الشأن في عام ١٨٢٧ ولكن المفاوضات بين الطرفين لم تسفر عن نتيجة ما . وواصل سعيد حملته البحرية على ممبسة في العام التالي واستطاع أن يهدم قلاع المدينة وحصونها ووجه الدعوة إلى سالم بأن يأتي للتفاوض معه على ظهر السفينة . وانتهت تلك المفاوضات بعقد اتفاقية كانت شبيهة إلى حد كبير بتلك التي عقدت بين الكابتن أوين والمزروعيين ، فقد نصت على اعتراف المزروعيين بسلطة السيد سعيد على ممتلكاتهم في الشرق الإفريقي في مقابل اعترافه بالحكم الوراثي لأسرة المزروعي في ممبسة وتوابعها وأن يقسم دخل المقاطعة بالتساوي بين الطرفين وأن يقوم سلطان مسقط بإرسال مندوب عنه لجمع نصيبه من الدخل . وأخيرا اتفق الطرفان على حل مسألة قلعة يسوع حلا وسطا فقد كان أمر احتلالها من أعقد المشكلات في المفاوضات التي دارت بين الطرفين ، ففضت الاتفاقية على خضوع قلعة يسوع لسعيد على شرط ألا تتجاوز الحامية العمانية خمسين جنديا يعسكرون فيها إلى جانب جيش المزروعيين^(١) .

وقعت تلك الاتفاقية في ١١ يناير عام ١٨٢٨ ولكن سعيد لم يحترم تعهداته فقد جعل جنده يتسللون إلى القلعة خمسين بعد خمسين وقام هو بزيارتها وأظهر رغبته في إجراء الإصلاحات بها ثم اتجه بعد ذلك إلى تاليب القوى في الشرق الإفريقي ضد ممبسة . وحانت له فرصة كبيرة انتهزها لكي ينقض فيها اتفاقته ويعاود مهاجمته لممبسة من جديد . ذلك أن حاكم جزيرة

بمبة المدعو ناصر بن سليمان الموالي له والذي كان قد انتزع تلك الجزيرة من ممبسه في عام ١٨٢٢^(١). اتهم المزروعيين بأنهم يعملون على الثورة ضد السيد سعيد وتبع ذلك أن تقدم بنفسه صوب ممبسة. ومن المحتمل كثيرا أن يكون تقدم ناصر هذا قد حدث بإيعاز من سعيد وعلى أية حال فقد طلب ناصر من سالم وأتباعه أن ينزلوا له عن حكم الولاية طبقا لتعليمات تلقاها من سيده. ولكن المزروعيين رفضوا الاستجابة لمطالب ناصر وأمره أن يرحل فوراً عن بلادهم. وعندما أصر على مطالبه قاموا بالقبض عليه وقتلوه. وأدرك المزروعيون حقيقة ما يهدف إليه سعيد فأعلنوه بالثورة ثم قاموا بمحاصرة الحامية العمانية داخل الحصن حتى أجبروها على التسليم في ديسمبر سنة ١٨٢٨ وبذا سقط الاتفاق المبرم في بداية العام. وعادت ممبسة إلى سابق عهدها من الاستقلال عن مسقط. وحاول سعيد أن يصلح هذا الخطأ بحملة ثانية في عام ١٨٢٩ ولكن جنده أصيبوا بهزيمة بعد نزولهم إلى البر ولذا رأى من الأفضل تجديد معاهدة ١٨٢٨. ولكن بعد تعديل هام لصالح المزروعيين وهو حذف الفقرة الخاصة بدخول جند سعيد إلى الحصن على أن سعيدا لم يكن يعتبر هذا الاتفاق إلا اتفاقاً مؤقتاً لأنه أدرك في هذا التاريخ تقريرا أن توسيع دولته في شرق إفريقيا أبقى له من الناحية السياسية والاقتصادية. لأن أراضي مسقط نفسها كانت معرضة للاضطرابات الداخلية.

ويعلق كوبلند^(٢) على هذا الوضع فيقول إنه على الرغم من أن سعيدا كان سلطانا على إقليمين كبيرين إلا أنه لم تكن له سلطة فعلية على أي منهما وكان حله في تأسيس مملكة في الشرق الإفريقي - بينما ممبسة في أيدي المزروعيين - يشبه تماما تكوينه لسلطنة في عمان بينما مسقط في أيدي

(١) Lyne, Page, 22

(٢) Caupland: I page 297.

السعوديين . والواقع أن سعيدا صعب عليه الاعتماد على أصدقاء يستعين بهم في القضاء على آل المزروعي وأكثر من ذلك كان مرغما على التحفظ في عداوته لهم ألم تطلب منه الحكومة البريطانية أن يجيب المزروعيين إلى بعض مطالبهم خوفا من أن يتجهوا إلى الفرنسيين ؟ ومهما يكن من أمر فقد أصبح الاستيلاء على محبة هو المهمة الأولى في نظر سعيد في تلك الفترة إلى حد أنه بحث عن حلفاء يعينوه على تحقيق هذا الأمر ولما لم يكن من السياسة طلب المعونة من بريطانيا أو من فرنسا ، لأن الأولى غير مكترثة بشرق إفريقيا والثانية ذات أطماع استعمارية فقد فكر في إحدى دول المنطقة نفسها وهي مدغشقر . ولم يكن العرب يعرفون هذه الجزيرة إلا عن طريق التجارة . وكانت تحكمها في ذلك الوقت الملكة رانا فولانا التي استطاعت أن تسيطر على الجنسين اللذين يسكنان الجزيرة وهما الهوفا والسكلاف^(١) . وكان الصراع مستمرا بين الجنسين إلى أن تزوج ملك الهوفا واسمه راداما من ابنة رئيس السكلاف التي أصبحت فيما بعد الملكة رانا فولانا . فلما خلفته على العرش استطاعت أن تسيطر على الشعبين وصارت في غير حاجة إلى المعونة الخارجية فخلصت البلاد من مظاهر النفوذ الإنجليزي والفرنسي بأن أقفلت مراكز التبشير وطردت التجار الأجانب . ولم يكن سعيد على علم بهذه الخصومة بين مدغشقر وبين حلفائه الإنجليز . ومع ذلك فإنه فضل أن يحيط طلبه إلى ملكة مدغشقر بالسرية خشية أن تسقط هيئته في نظر العرب أو حتى في نظر بريطانيا . وكان سعيد قد طلب إلى الملكة نحو ألفين من الرجال ومن باب التودد عرض عليها الزواج بل أنه أرسل مبعوثا يحمل إليها خطابات رقيقة .

وبالطبع لم تأخذ الملكة هذا الطلب مأخذ الجد وإن كانت قد دعت له زيارة مدغشقر وظن سعيد أنه بهذه الدعوة قد قبلت الملكة مبدأ المعونة فأرسل سفنه الحربية

(١) Guillaïn, Documents sus l'his Toire, lageographie et la commerce de la partie occ. dentale de Madagascar, chap. 7-8.

لحل الجند ولكنها لم تجد أحدا في انتظارها . ويبدو أن المظاهرات الفرنسية في مدغشقر قد عرقلت المساعي التي كان يقوم بها سعيد في ذلك الوقت .

وقد تصادف عند مجيئ. رد مدغشقر إلى زنجبار أن وصل إليها في نفس الوقت الكاتبين هارت^(١) ، مبعوثا عن حكومة بومباي ليحقق في اتصالات سعيد بالأمريكيين فقدمت إليه رسائل الملجاش كي يترجها وبذا استطاع أن ينقل إلينا أخبار هذه الاتصالات غير المعتادة بين السيد سعيد وبين إحدى دول المحيط الهندي التي كانت أخبارها في ذلك الوقت غير معروفة في العالم الخارجي . ويقال إن سعيدا اخترع قصة خطبة الملكة حتى يخفي عن أصدقائه الإنجليز أنه كان يفكر في طلب معونة مدغشقر .

وعلى كل فإن سعيدا لم يأسف على فشل هذه المحاولة لأنه في ذلك الوقت كان قد عقد معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وكان يتوقع أن تقدم له معونة ذات قيمة أكبر تعينه على فتح ممبسة . وبالطبع كان سعيد واهما في هذا الأمل . ففي أثناء المفاوضات التي دارت لعقد المعاهدة الأمريكية في عام ١٨٣٣ وبعدها عرض السيد سعيد على الأمريكيين أن يمنحهم كل ما يريدونه من امتيازات وأن يسمح لهم بتأسيس المراكز التجارية في زنجبار على شرط أن يمدوه بقوات لاستعادة ممبسة . ولكن الحكومة الأمريكية لم تر من مصلحتها تنفيذ تلك المغامرة .

على أن الأحداث التي جددت في ممبسة نفسها ساعدت سعيدا على تحقيق أهدافه ، وانتهت بتلك النهاية التي نختم بها حديثنا عن آل المزروعي . إذ تعرضت تلك الأسرة بعد وفاة حاكمها الشيخ سالم في عام ١٨٣٥ لعدة منازعات حول السلطة بين إخوة الشيخ الراحل من جهة ، وابنه راشد الذي اعتصم بالقلعة من جهة أخرى . ومع أنه قد تم الاتفاق في العام التالي على

(١) أنظر رحلة الكاتبين هارت إلى زنجبار في .

تولية راشد الحكم إلا أن المعلم شافعى حاكم مقاطعة كلندينى قام هو وعدد كبير من السواحليين بالثورة على الأوضاع القائمة وعارضوا الإذعان لعضو جديد من تلك الأسرة ، وفضلوا أن يعيشوا تحت حكم السيد سعيد ، لأنه أكثر استقراراً وأحسن ضماناً للنشاط التجارى فشقوا طريقهم إلى مسقط ووصلوا إليها بينما كان سعيد يعد حملة أخرى فى عام ١٨٣٦ .

كانت ظروف هذه الحملة تختلف إذن عن سابقتها ، فى هذه المرة أتى سعيد ، معتمداً على تأييد قسم كبير من مسلمى شرق إفريقيا الذين كانوا خاضعين لمعبسة بما فى ذلك بعض المزروعيين أنفسهم من خصوم راشد ، ولذلك حينما عرض راشد على سعيد أن تجدد الاتفاقية السابقة رفض سعيد ولم يكن أمام راشد سوى قبول الصلح الذى فرض عليه ، وهو يتضمن تخلى المزروعيين عن قلعة يسوع . وقد تم إخلاؤها فعلاً فى فبراير عام ١٨٣٧ . ولكن سعيداً لم يشأ أن بمجرد راشد من جميع سلطاته دفعة واحدة ، فظاهر بأنه قبل بقاءه فى حكم مبسة ، ولكن بعد عدة أشهر دعاه إلى زنجبار وخبره بين أن يكتفى بحكم جزيرة موفيه أو بمبة أو أن يتخلى عن الحكم نهائياً على أن يأخذ معاشاً وتعويضاً قدره عشرة آلاف قرش . ورفض راشد كلا العرضين فتركه سعيد يعود إلى مبسة ، ولكنه فكر وهو فى أوج انتصاره ، هذا أن ينخلص نهائياً من أسرة المزروعى ، ولذلك فقد أرسل ابنه خالد الذى كان قائماً على حكومة زنجبار نيابة عنه ، لى يقوم بحركة اعتقالات واسعة النطاق استهدف منها القبض على جميع أعضاء الأسرة السابقة . وقد تم لخالد القبض على خمسة وعشرين شخصاً منهم . أما الآخرون فقد فروا وتشتتوا فى داخلية البلاد (١) . ولم نعد نسمع عن أى نشاط لهم فى خلال حكم السيد سعيد وإن كان كريف — وهو أحد المبشرين الأوربيين — يذكر لنا أنه فى تجواله فى مقاطعات الشرق الإفريقى فى عام ١٨٤٣ قابله بعض هؤلاء الأمراء وطلبوا

منه أن تقوم الحكومة البريطانية بحمايتهم ضد إمام مسقط . ولعلمهم كانوا يفكرون في استعادة حكمهم ، وكان رد كريف بأن الغرض من بعثته هو غرض ديني لا شأن له بالأمور السياسية .

وما يسترعى الملاحظة أن المزروعيين الذين رأيتهم في يوم ما يتمنون في أحضان الإنجليز هم الذين تزعموا واشتركوا في قيادة الثورات العنيفة ضد حكم شركة شرق إفريقيا البريطانية في عام ١٨٩٥^(١) .

ولم يكن الاستيلاء على ممبسة هو نهاية الحملات التي قام بها سعيد في شرق إفريقيا . ولكنه يعتبر على كل حال نهاية المرحلة الأولى التي تتم فيها تكوين الدولة وانصرف بعدها سعيد إلى وضع النظم السياسية والاقتصادية للدولة الجديدة كما سنرى في الفصل القادم .

.

الفصل الخامس

السياسة والاقتصاد

١ — ازدادت أهمية القسم الإفريقي من السلطنة بعد القضاء على المزروعين من الناحيتين السياسية ، والاقتصادية . فوارده تفوق موارد القسم الآسيوي ، وهو أكثر اتساعا وأقل تعرضا لأخطار الغزو والقتال الداخلي .

وكان من الطبيعي إذن ، أن يحول سعيد مقره الرئيسي إلى شرق إفريقيا وإن لم يمنعه هذا من الانتقال إلى مسقط مرارا كلما حدثت اضطرابات في عمان .

وقد بدأ تفكير سعيد في اتخاذ زنجبار مقرا دائما منذ سنة ١٨٣٠ فإلى هذا التاريخ يرجع بناء قصره في الجزيرة الذي يعرف ببيت المتونى على إحدى قرى الصيد الصغيرة والتي سرعان ما تحولت إلى مدينة عربية . وفي هذا التاريخ أيضا بدأت زراعة القرنفل في زنجبار وبمبة ولكن لم ينتقل إليها سعيد بصورة دائمة إلا في سنة ١٨٤٠ . ويرجع اختيار زنجبار إلى أسباب عدة :

أولا : توسط موقعها بين هوائى شرق إفريقيا الإسلامية وقد أعطاها ذلك مركزا اقتصاديا هاما .

ثانيا كونهما جزيرة فلا تتعرض لهجمات القبائل الإفريقية ثم لأنها أقل حرارة من مسقط ، وأرضها صالحة للزراعة بخلاف أراضي مسقط المجربة . وقد أنشئت المدينة في مكان يصلح ميناء لرسو السفن الكبيرة لعمق مياهه . ومن المحتمل أن يكون سعيد قد فضل الإقامة في زنجبار لكي يريح نفسه من عناء الثورات والمؤامرات في عمان . ولكن جيان يرى أن رغبة سعيد كانت الابتعاد عن ضغط الإنجليز المتزايد في منطقة الخليج العربي والاقتراب من الفرنسيين في جزيرة بربرون .

ولكن هذا التعليل بعيد الاحتمال خاصة إذا عرفنا أن الفرنسيين كانت لهم أطماع في شرق إفريقيا^(١).

ولاشك أن الهدف الاقتصادي كان أقوى الدوافع التي دفعت سعيداً للإقامة في تلك الجزيرة ويقول كوبلند بصدق ذلك ، ولما كانت التجارة هي الشغل الشاغل لسعيد بن سلطان فلم يكن هنالك مكان آخر في ممتلكاته أكثر ملائمة لتنفيذ سياسته الاقتصادية من زنجبار^(٢) ، ولذلك انتقلت العاصمة إلى زنجبار ولم تنتقل إلى ممبسة أو كلوة أو غيرها من المدن الهامة في شرق إفريقيا التي تنافس زنجبار في التاريخ والثروة . ومهما يكن من أمر فقد شهد عام ١٨٣٢ تحول عاصمة السلطنة إلى زنجبار بيد أن سعيداً لم يستقر نهائياً في تلك الجزيرة إلا بعد سنوات ثمان قضاهما في تدعيم مركزه ونفوذه في الشرق الإفريقي .

وصادف سعيد في هذه الجزيرة مجتمعاً جديداً أو على الأصح سام هو في تكوين هذا المجتمع . فقبل عهد السيد سعيد كان معظم سكان الجزيرة يتكونون من السواحلية المنحدرين عن عصر دولة الزنج . ولكن في ظل الدولة الجديدة كثرو فود العرب بغرض الإقامة وامتلاك الأراضي في زنجبار ويلاحظ أن سعيداً شجع أثرياء العرب على الهجرة إلى الجزيرتين بمبة وزنجبار وأصبحوا يكونون شبه طبقة أرستقراطية^(٣) ولما كانوا يعتمدون في الزراعة على الأيدي العاملة من الرقيق فقد ازداد وفود الإفريقيين البشايين من الداخل وكما هو معهود في المجتمعات العربية الإسلامية لم يكن هناك عزل جنسي بين العناصر المختلفة . ولذلك لم يحتفظ العرب طويلاً بنقايتهم الجنسية

Ruete, P. 106 (١)

Coupland, I. P. 297. (٢)

Pearce, P. 215—218 (٣)

ومن ناحية العنصرية يقسم المؤرخون العرب في زنجبار في ذلك الوقت إلى أربعة أقسام : -

أولاً : عرب الحضارمة : وهم معروفون بحب الحجرة في جميع أنحاء المحيط الهندي ومستعمراتهم في جزر الهند الشرقية أو أندونيسيا خير مثال على ذلك ومنهم يتكون معظم العرب في الجزيرة وقد اشتغل معظمهم بالأعمال البدوية ولا سيما حمل البضائع في الموانئ وهي مهنة اتسمت نتيجة للنشاط التجاري الزائد في زنجبار .

ثانياً : عرب الكومور : ويبدو أن هؤلاء هم التجار الذين كانوا يعملون في التبادل مع جزر الكومور فلما نشأت دولة زنجبار آثروا الاستقرار بها كحط لأعمالهم على أنه كان يطلق على جميع المسلمين الذين يأتون للتجارة مع هذه الجزيرة كلمة عرب دون تحقيق في الأصل .

ثالثاً : عرب الساحل : وهم أولئك العرب الذين استقروا في زنجبار وشواطئ شرق إفريقيا قبل عهد سعيد

رابعاً : عرب عمان : وهم الذين وفدوا مع السلطان عند انتقاله إلى زنجبار وكانوا يكونون الطبقة الاستقرائية كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

وإلى جانب هؤلاء السكان الأصليين - مع شيء من التجاوز في إطلاق هذه الكلمة على العرب - وفدت على زنجبار عناصر أجنبية شأنها في ذلك شأن كل مدينة تجارية ^(١) . وأهم هذه العناصر هم بلا شك العناصر الهندية .

(١) لم يزد عدد الأوروبيين والأمريكيين الذين أقاموا في زنجبار على خمسة عشر أو عشرين شخصاً وكانوا يشتغلون بالأعمال التجارية والتبشيرية ، ويرجع ذلك إلى قسوة المناخ أنظر ، Chpapis, P. 350

وقد عرف الهنود شاطئ إفريقيا الشرق منذ العصور الوسطى ووجدوا البرغاليون بكثرة عندما وصلوا إلى الساحل الإفريقى وكانوا يشتغلون بالتجارة فى الموانى ويعرفون باسم البانيان Bauians ولا ندرى إلى أى حد كانوا يستقرون بهذه المناطق حتى فى ظل دولة أنى سعيد لوحظ أن معظمهم كان يعود إلى الهند بعد تكوين ثروة محترمة ، وأن معظم الذين فضلوا الإقامة الدائمة كانوا من الهنود المسلمين . وكثير توافد الهنود فى ظل دولة السيد سعيد لسببين :

أولا : التسهيلات التى منحها سعيد للتبادل التجارى والأمن الذى نشره فى ربوع البلاد . وثانيا : توثق صلات سعيد بالإنجليز باعتبار أن الهنود كانوا يعتبرون رعايا انجليز . ومنذ إنشاء القنصلية البريطانية فى زنجبار سنة ١٨٤٠ أصبح لهؤلاء هيئة رسمية تحمى مصالحهم . وما يستحق الذكر أن سعيدا فى بداية الأمر لم يكن يتوقع أن يستمتع الهنود بالرعاية البريطانية فدار بينه وبين هموتون القنصل البريطانى فى زنجبار جدل حول هذه المسألة انتهت كما سنرى بتغلب وجهة النظر البريطانية . فضلا عن هذا فقد وجد الهنود غير المسلمين تسامحا دينيا تاما فى ظل دولة سعيد . ويلاحظ أن التجار الهنود سيطروا على التجارة فى الموانى . وامتدوا بمراكزهم ومؤسساتهم التجارية جنوبا حتى موزمبيق ومدغشقر وبعضى الزمن كثير عددهم حتى بلغوا حوالى أربعة آلاف على حسب تقدير برتن الذى أكد لنا أيضا أن التجارة الخارجية كانت فى أيديهم^(١) . وقد تغلب التجار الهنود على زملائهم العرب بفضل قدرتهم الفائقة على الادخار حتى إن كثيرا من الممتلكات العقارية للعرب بيعت أو رهنّت لديهم . وهكذا استطاعوا أن يضيفوا إلى مركزهم دعامة جديدة وهى نجاحهم فى الاستحواذ على قدر كبير من ممتلكات السكان . ولم يكن أمام التجار العرب بعد أن يسيطر

الهنود على تجارة الساحل إلا العمل في الداخل فشطت قوافلهم وتعددت طرقها .

ولما كان الهنود يقومون بمعظم عمليات التبادل التجاري فقد رأى سعيد أن يطبق نظام النقد الهندي فاستخدم الروبية والكوبر ولم يكد ينتهى حكمه حتى اختفت العملات الأجنبية التي كانت سائدة في زنجبار وهى الريالات النمساوية والأسبانية والألمانية .

وقد ازداد عدد السكان في زنجبار ازديادا واضحا في عهد السيد سعيد . فقد رمرتون عددهم ب ٣٤٠.٠٠٠ نسمة وربما تناقص عدد السكان في سنوات الاضطرابات التي تلت عهد سعيد كما لاحظ بيبرس ، ولكنه عاد إلى الازدياد المطرد . ويلاحظ أن عدد السكان في زنجبار كان يتأثر تأثرا كبيرا بهبوب الرياح الموسمية ، حيث تصبح الجزيرة مليئة بالعرب الذين يفدون من عمان أو غيرها من مقاطعات الخليج العربى . وكان يتبع ذلك - بطبيعة الحال - انتعاش الحركة التجارية وتصبح زنجبار في موسم رائج من الحياة والمعاملات . ولكن تلك الرياح كانت تأتي أيضا بالنحاسين الذين يأتون لأجل الاستيلاء على الرقيق ويبيعهم في الجزيرة العربية أو فارس . وكانوا يسبون اضطرابا كبيرا في مقاطعات الشرق الإفريقى^(١) . ولم يكن سعيد يمارس سلطته بنفس القوة في جميع ممتلكاته بشرق إفريقيا والجزء الذى كان يسيطر عليه بصورة فعالة هو المنطقة التى كان يحكمها المزرعويعون من قبل والتي تمتد من ممسة حتى نهر بنجاني وكان القسم الجنوبي من الساحل عموما أسلس قيادا من القسم الشمالى . ولهذا أمكن تعيين حدود السلطنة الجنوبية بخليج دلجادو منذ سنة ١٨٢٢ عند توقيع أول اتفاقية بين الحكومة البريطانية بشأن تحديد تجارة الرقيق . وعندما عقدت المعاهدة الثانية في سنة

١٨٤٥ اعترفت بريطانيا بأن ممتلكات سعيد تمتد شمالا حتى رأس حفون ، وبذا تكون قد شملت ساحل تنجانيقا وكينيا والجزء الأكبر من ساحل الصومال . ولكن بريطانيا ما كانت لتعترف للسيد سعيد بهذه الحدود لولا أن مصاحبتها اتفقت مع هذا الاعتراف . والواقع أن سعيداً كان يتصور أن ممتلكاته تمتد إلى ما وراء هذه الحدود فادعى في بعض الأحيان أنها تصل إلى رأس جردفون شمالا وتضم جزيرة سقطره ثم جزر الكومور قرب مدغشقر، وربما كان سعيد مقتنعا فعلا بهذا الادعاء لأن تصوره للدولة يختلف عن نظرة الأوروبيين لها . فقد كان يكفيه الاعتراف له بالسيادة والخضوع لنظامه الاقتصادي حتى يعتبر أن الإقليم داخل في سلطته . أما الإدارة المحلية فليست من اختصاصه ، ولذلك لم يحتاج إلى استخدام جيش كثير العدد للاحتفاظ بسلطته ولم يهتم بوضع حاميات قوية في المقاطعات الإفريقية . ونستطيع أن نعرف من الرحالة الذين زاروا شرق إفريقيا أن جزيرة زنجبار كانت تكاد تخلو من الحاميات العسكرية وإن كانت هناك قوات قليلة من الدرك تعمل على حفظ النظام واستتبابه . وقد ريرتون^(١) عدد الحاميات العسكرية في شرق إفريقيا في عام ١٨٤٦ بأربعمائة رجل موزعين في أهم مقاطعاتها ، ولم تزد بعض الحاميات في كثير من الأحيان على عشرة جنود كما كان الحال في كلوة مثلا . ويؤكد جيان^(٢) بدوره قوة عدد الجنود ويضيف أن بعض الحكام كان يتخذ قوات محلية خاصة تعمل بجانب جنود الحامية التي يرسلها السلطان ، وكثيرا ما كان يحدث انقضاء الجنود المحليين على الحامية الرسمية عند نشوب ثورة أو اضطراب في المقاطعة . وكان السلطان يتخذ معظم جنده من البلوش^(٣) وذلك منذ

(١) Burton, Vol. 1 p. 265.

(٢) Guillaïn, Tome 1 p. 238.

(٣) البلوش نسبة إلى بلوخستان الواقعة جنوب فارس على المحيط الهندي .

تولية الحكيم في مسقط ، إذ شعر بأن للعرب ولايات قبلية ودينية يقدمونها أحيانا على الولاء للسلطة المركزية . وهكذا كان البلوش من العناصر الجديدة التي أتت مع حكم سعيد إلى إفريقيا الشرقية .

وقد وصف جيان علاقة سعيد بحكام الأقاليم في شرق إفريقيا بأنها علاقة حماية وليست علاقة رئيس بمرؤوس . وربما كان هذا الوصف صحيحا بالنسبة للمناطق التي ظلت تحكمها بطريق التوارث الأسر التقليدية التي كانت موجودة فيها قبل السيد سعيد .

ولم تخل ممتلكات سعيد الإفريقية من الثورات والفتائل الداخلية . وكثيرا ما لجأ سعيد إلى الدبلوماسية لقمع تلك الثورات . فحين انتفضت باته عليه لم يرسل إليها جندا أو مراكب بل عين حاكم لامو عليها وانتظر حتى وجد من أخى السلطان استعدادا للتأمر على أخيه . وحينئذ تدخل حاكم لامو وقضى على الثورة . ولكن عندما تكررت ثورة أخرى في باته سنة ١٨٤٣ حاول سعيد تجربة القوة فاستقدم نحو ١٢٠٠ جندي من بلوخرستان وانضم إليهم بعض الجند غير النظاميين من إفريقيا الذين كان على الحكام أن يقدموهم في الاوقات الحرجة . ورغم هذا الاستعداد فإنهم راجعوا عند أول احتكاك بالثوار واكتفى القائد حامد بن أحمد ببناء قلعة قرب باته وأخذ سعيد يرسل بالذهب إلى مشيخات الخليج ليعثوا إليه بالإمدادات^(١) . وفي يناير سنة ١٨٤٥ عاود سعيد الكرة ورافق الحملة في هذه المرة . ولكن الكارثة كانت أعظم من سابقتها فقد انتصر الثوار نصرا حاسما وسجل تاريخ باته المكتوب بالسواحلية هذا الحادث على أنه نصر قومي ضد الغزاة . واضطر سعيد إلى أن يكتفى بوضع الحصار البحري على المدينة نحو سنة كاملة وأخيرا لم يجد سوى الطرق الدبلوماسية للتغلب على هذه المشكلة . فبعث بقاضى زنجبار وهو من سكان باته ليتوسط بينه وبين الثوار . وأقنعهم بأن كل ما يطلبه السيد سعيد

منهم ليس سوى الخضوع لنظامه الاقتصادى وأن دفع ٥٪ على الواردات ليس بكثير في نظير أن يتولى السلطان الدفاع عنهم ضد الأجانب . وأنه لن يتدخل في إدارة المدينة المحلية .

وفي الساحل الممتد جنوب باته وهو ما يقابل كينيا حاليا كانت سلطة الحكومة المركزية أشد ثباتا منه في أى منطقة أخرى . والقبائل التى كانت تسكن وراء هذا الساحل إما مسألة مثل قبائل الوانكا التى كانت تجاوز ممبسه وتخضع مباشرة لحكومة زنجبار ، وإما قبائل شديدة البأس ولكنها تسكن المرتفعات ولا تنزل إلى الساحل بتاتا مثل الكيكويو أو الواكبا . ومع ذلك فقد ذكر كربف أن قبيلتي ميزاي وكوافي كانتا تنزلان أحيانا إلى الساحل فتبعثان الرعب في قلوب سكانه من السواحلية^(١) .

أما في ساحل تنجانيقا فإن سيطرة الحكومة المركزية على القسم الجنوبي المحيط بكلوة كانت كاملة . ولكن تصادف قيام دولة إفريقية كبيرة في وسط تنجانيقا هي مملكة اوزمبارا التى امتد نفوذها أحيانا إلى مسافة ١٤٠ ميلا خلف الساحل حتى نهر بنجاني . وبلغت هذه المملكة ذروتها في عهد كويرى المعاصر للسيد سعيد . وقد زاره كربف في عاصمة موبو وقدر سكان المملكة بنصف مليون .

وقد تحيز هذا الرحالة المبشر كعادة الكتاب الأوربيين في إعلاء شأن هذه الدول الإفريقية باعتبار أنها تنافس دولة إسلامية على النفوذ في منطقة ما في إفريقيا . وذلك اعتقادا من هؤلاء المبشرين أن تلك الدول الوثنية يمكن أن تكون مرتعا سهلا لنشر الدين المسيحى والحضارة الأوربية . فانقسام المملكة إلى وحدات إدارية عديدة يتنافس عليها أبناء الملك كويرى يسميه كربف بالنظام اللامركزى . أما في الدولة العربية فيسميه بالفوضى . وحرمان الملك كويرى لرعاياه من الاستمتاع بمظاهر الحضارة التى انتشرت في الدولة العربية المجاورة مثل اتخاذ المنازل للسكنى واتخاذ الخيل للركوب فيصفه كربف

بأنه النظام الذى لابد لكل دولة قوية أن تفرضه . أما الضرائب الجركية التى يفرضها السيد سعيد على رعاياه فتعسف واضطهاد .

وقد شعر سكان الساحل بظهور هذه الدولة حوالى سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٦٠ أى حتى وفاة كويرى وتفكك دولته . ولم يشأ سعيد أن يصطدم بهذه الدولة الإفريقية لأن طرق القوافل تمر عبر أرضها فاتفق على أن يشترك كويرى معه فى الإشراف على بعض موانئ تنجانيقا الوسطى ما بين طنجة وكوة ، فيعين ملك أوزمبارا المشرفين على جمارك هذه المنطقة من السواحلية بشرط أن يوافق سعيد على هؤلاء الأشخاص ويدفع هو نفقات الموظفين . وكان سعيد يعطيهم علاوة على هذا بعض الهدايا حتى يأثروا بجانبه عند وقوع الخلاف ، ويعترف كريف أن أوزمبارا كانت تستخدم بعض الأطباء العرب . وأن كويرى خشى من وجود السواحلية فى مملكته لأنهم لا يخضعون للأوامر التى فرضها على شعبه بشأن تحريم كثير من مظاهر الحضارة عليهم مما قد يثير حسد الإفريقيين لحكامهم ولجيرانهم العرب .

وفى القسم الشمالى من الساحل الذى يقابل الصومال الإيطالى حاليا وكان يعرف فى ذلك الوقت باسم البنادر ، كانت سلطة السيد سعيد محدودة جدا . لأن الصوماليين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم شعبا إسلاميا كونوا منذ القرن الخامس عشر عدة ممالك قوية ولا سيما فى سهول الأنهار . ومن ثم لم يعتبروا أن للعرب الأولية فى حكم البلاد . كذلك لم يستخدم العرب أو السواحلية بلاد الصومال لاقتناص الرقيق كما هو الحال فى بلاد البانتو . وكان الصوماليون يستعملون فى القتال الرمح والقوس وهى أسلحة تفوق الخنجر والسيوف . اللذين يستعملهما العرب . ومن ثم فإن العناصر العربية التى عاشت فى ساحل الصومال خضعت لحكم الصوماليين . على أن الأخوة الدينية جعلت الصوماليين لا يجدون غضاضة فى الاعتراف بسيادة سعيد على البنادر باعتباره أكبر حاكم مسلم فى شرق

إفريقيا ، لا سيما وأن سعيدا لم يكن يتدخل في الإدارة المحلية أو في العلاقات بين رؤساء الموانئ وبين القبائل الصومالية . وإنما كان يعنيه فقط أن يشرف على العلاقات بينهم وبين التجار الأوروبيين^(١) . وقد ذكرنا كيف أن مقديشيو أكبر البنادر الصومالية قد أعلنت ولاها لسعيد منذ سنة ١٨٢٨ . ومع ذلك لم يستطع إخضاع ساحل الصومال لنظامه الاقتصادي إلا في سنة ١٨٤٢ حين أرسل مندوبا للإشراف على جمارك البنادر ولم يعين حكاما إداريين إلا في براوة . ولكن القبائل الصومالية كانت تغير على الموانئ وتعتدى على السكان وتنب الأموال واشتركت معها قبائل الجبال التي تسكن قرب حدود الحبشة . والتي بدأت تنسل في ذلك الوقت إلى سهل نهر الحب . وكثيرا ما شكا التجار الإنجليز والأمريكيون من أن سعيدا لا يستطيع تنفيذ شروط معاهداته التجارية معهم في ساحل الصومال ولهذا السبب أرسل همرتون القنصل البريطاني تقريراً إلى حكومته في سنة ١٨٤٣ ذكر فيه أن ممتلكات السيد سعيد تحتل مناطق شاسعة أكثر مما تحتمله قدرة الإمام على إدارتها . وأضاف أن حكم سعيد المترنخ قد يذهب إلى حيث ذهبت جزيرة نوسبي^(٢) . (يشير إلى احتلال الفرنسيين لهذه الجزيرة الواقعة قرب مدغشقر والتي كان سعيد يعتبرها جزءاً من السلطنة) .

ونتيجة لهذا التنبيه عين سعيد حاكماً من قبله لمقديشيو في سنة ١٨٤٣ وأرسل بعض الحاميات لعسكر في البنادر وارتدت القبائل الصومالية إلى الداخل . كما اهتم برفع علم السلطنة على بنادر الصومال . وربما كان هذا التنبيه هو الحافز لسعيد أيضاً على تجهيز عدة حملات لإخضاع باته ورغم هذا فإن نفوذ السلطنة في الصومال ظل قاصراً على البنادر وما حولها إلى مسافات قريبة .

وإذا كان ساحل الصومال لم يرتبط بالحكومة المركزية إلا بوشائج ضعيفة فلا شك أن ادعاء سعيد للسيادة على جزر الكومور لم يكن يستند على أى قوة فعلية تؤيد هذا الادعاء . وكان هناك عاملان يقربان ما بين تلك الجزر وبين سلطنة زنجبار . وهما اعتناق سكان الجزر للإسلام وتكلمهم باللغة السواحلية . ولكن العامل الجغرافى جعل هذه الجزر أشد تأثراً بجزيرة مدغشقر فإذا قامت بها دولة قوية لم يكن بوسع السلاطين أن يحموا أنفسهم منها لاسيما وأن كل جزيرة من الجزر الأربع التى تكون أرخبيل الكومور كان يستقل بها سلطان صغير^(١) . وفى سنة ١٨٣٧ التجأ حاكم مايوتا أدريان سولى إلى السيد سعيد كى يعينه على استرجاع حكمه من يد أخيه فأشترط سعيد أن يتنازل له عن بعض الامتيازات الاقتصادية فى الجزيرة وأن يتحمل نفقات الحملة . ويدعى جيان أن أهل الجزيرة خشوا من هذه الشروط فوقفوا ما بين سولى وأخيه وعاد الحاكم من زنجبار دون أن يتنازل عن شىء للإمام . ولكن يلاحظ أن جيان وهو ضابط فى البحرية الفرنسية كان يهيمه إنكار وجود أى مظهر من مظاهر السيادة للسيد سعيد فى تلك المنطقة التى هى محل أطماع التوسعيين الفرنسيين^(٢) . ولكن لم يكن بوسعه أن ينفي وجود تلك السيادة على جزيرة أخرى هى جزيرة نوسيبى بالرغم من أنها أقرب إلى مدغشقر ويسكنها ملجاش غير مسلمين .

ذلك أنه بعد أن تغلب الهوفا على السكلاف بعثت ملكة هذا الجنس المغلوب على أمره بعد أن استقرت فى الجزيرة الصغيرة تطلب إلى السيد سعيد

(١) هذه الجزر هى انجوان والكومور الكبرى وموهلى ومايوتا .

(٢) تناول جيان هذه المسألة فى كتاب خاص بمدغشقر وهو غير الكتاب الذى نشر إليه مرارا والذي خصه لشرق إفريقيا .

أن يضعها تحت حمايته . وفي نوفمبر سنة ١٨٣٨ تم عقد اتفاق يجعل الجزيرة تحت سيادة السلطان على أن تدفع له جزية سنوية مقدارها ٣٠٠٠ دولار^(١) . وبناء على هذا الاتفاق أرسلت سفينة حربية إلى نوسبى حاملة معها بعض الجند . وقد استطاع العرب أن يردوا هجمات الهوفا عنها كما شيدوا فيها الحصون التي لم يكن الملجاش قد تعودوا على مواجهتها . ومن ثم كان لسعيد الحق في الاعتراض على تدخل الفرنسيين فيما بعد في هذه الجزيرة ثم احتلالها .

إن دولة تشكون من سواحل طويلة وجزر متناثرة مثل سلطنة مسقط وزنجبار لا بد وأن تعتمد أساسا على قوتها البحرية . وقد اهتم سعيد فعلا بإنشاء أسطول حربي على الطراز الحديث . وكان يضم ثلاث فرقاطات كبيرة هي شاه علم — وكارولينا — وفكتوريا — هذا عدا السفينة لبفربول التي أهداها إلى ملك إنجلترا في سنة ١٨٣٥ . وكل هذه الفرقاطات كانت تحمل ما يتراوح بين ٤٠ ، ٧٥ مدفعا . وعلاوة على هذا ضم أسطول السيد سعيد الحربي نحو ٣٥ سفينة من الأحجام الصغرى . وكانت هذه السفن الصغيرة تستخدم في الأعمال التجارية لأن سعيدا كما رأينا لم يكن من هواة الحروب . ويعتبر أسطول السيد سعيد أكبر أسطول بحلي تملكه دولة آسيوية أو إفريقية على سواحل المحيط الهندي . وقد انتقد جيان^(٢) احتفاظ سعيد بهذا الأسطول الضخم الذي هو في غير حاجة إليه . وقرر أن كثيرا من السفن لحقتها العطب من جراء وقوفها مددا طويلة في الموانئ دون استعمال . وهو يعزو اهتمام سعيد بامتلاك عدد ضخم من السفن إلى إغراء الإنجليز الذين يريدون تشغيل مصانع بناء السفن في بومباي . ولا نعتقد أن سذاجة السيد سعيد قد بلغت إلى هذا المدى . وقد أشرنا إلى أنه استخدم السفن الحربية في الأعمال التجارية في الأوقات التي لم يكن بحاجة إلى استخدامها في الحرب .

(١) أبلغت الحكومة البريطانية بهذه الاتفاقية في مايو سنة ١٨٤٢ .

(٢) Guillaín, Vol. 2 Page , 238 — 250. (٢)

على أن الإنجليز لم يكونوا مجردين من الغرض حين شجعوا سعيدا على إنشاء هذا الأسطول . وقد عبر الرحالة الإنجليزي ولستد^(١) عن هذا حين قال : إن خير سياسة تتبعها بريطانيا في صلاتها مع سعيد هي أن تجعله في صف أمراء الهند . فتستخدم أسطوله في مناوراتها بالمحيط الهندي . كما تستخدم جيوش الأمراء البرية في الهند ، وبذا توفر كثير من النفقات . ويمكن لبريطانيا أن تزود هذا الأسطول بملاحين أوروبيين ، فإذا سقطت حكومة عمان في يد شخص آخر غير السيد سعيد فيمكنها الاحتفاظ بهذا الأسطول في الوقت الذي قد تواجه فيه عدوا خطيرا في المنطقة . وستبين الحوادث حقيقة ما يهدف إليه الإنجليز حين يضطر السلطان ما جده إلى بيع أسطوله لهم . على أنه لا ينبغي أن نبالغ في تصور قوة سعيد البحرية بمثل تلك الصورة التي أوردتها لاروبرتس - التاجر والمفوض الأمريكي في زنجبار - وذلك في التقرير الذي أعده لحكومته في عام ١٨٣٤ . وكان مما ذكره فيه أن سعيدا يمتلك أسطولا بحريا أكثر قوة من تلك الأساطيل التي يملكها جميع الأمراء الوطنيين من رأس الرجاء الصالح إلى اليابان ، وأن ممتلكاته تمتد من رأس دجلادو إلى جردفون ، ومن خليج عدن إلى رأس الحساد بالإضافة إلى موانئ وجزر الخليج العربي وشرق إفريقيا^(٢) . فلا شك أن ذلك التقرير يحوى الكثير من المغالاة ولعل روبرتس كان يحاول أن يبرز لحكومته مقدار النجاح الذي حازه بإبرام معاهدة ١٨٣٣ بما جاء فيها من امتيازات للأمريكيين مع أمير يتمتع بذلك القدر من السطوة والنفوذ . فن الواضح أن القوة البحرية لم يكن لها اعتبار كبير في نظر سعيد وخاصة في النصف الثاني من حكمه ، وإن كان قد حرص على تلك القوة في سنوات حكمه الأولى لتوطيد حكمه في مقاطعاته . ويتضح لنا من رسالة بعث

(١) Wellsted , Travels in Arabia , Vol . 1 . P . 403 .

(٢) Miller , Vol . 3 . Treaties and international Acts of U . S . A ,

Page , 802 , 803 .

بها اتمكز همرتون إلى بالمرستون يعرض فيها لقوة سعيد البحرية مبلغ ضعفه فيقول ، لقد كان لدى عظمة الإمام بكل تأكيد عدد من السفن الحربية إلا أنه لم يكن لديه أى بحارة لقيادتها ولا أى رجل واحد في خدمته عنده أية فكرة عن استعمال المدافع أو تسيير سفينة حربية .

ويرجح أن يكون همرتون محقا بعض الشيء في تقريره هذا ، إذا عرفنا أن تلك الرسالة التي كتبها كانت في السنوات الأخيرة من حكم سعيد ، حيث كان ضعفه البحري والعسكري واضحا غاية الوضوح ويستدل على ذلك من رسالة بعث بها سعيد إلى محمد علي وإلى مصر في عام ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) يطلب فيها بالحاح سرعة إرسال أحد المدفعيين ، لأن المدفعي الوحيد الذي كان عنده قد مات ،^(١).

ب — النظم الاقتصادية :

لم يجد سعيد غضاضة في التصريح بأن الثروة تعنيه أكثر من الحكم ، أو على حد قوله للرحالة الفرنسي جوينو إننى تاجر قبل أن أكون سلطانا . ولم يخف إعجابه بالإنجليز الذين يشتهرون بالنشاط التجارى ، فشبّه بريطانيا بالشركة التجارية الكبيرة ودولته بأنها أحد فروع هذه الشركة . وقد رأينا كيف أن عرب عمان قد تخصصوا في حمل تجارة شرق إفريقيا إلى جميع أنحاء العالم الخارجى منذ العصور الوسطى .

أما في عهد سعيد فقد أضيف إلى ذلك صورة جديدة من الاستغلال الاقتصادى وهى استثمار أراضى زنجبار وبمبه والساحل في الزراعة . كما تطورت صورة أخرى كانت موجودة قبل السيد سعيد . وهى تردد القوافل التجارية

١ — وثائق عابدين — محفظة رقم ٢٦٩ وثيقة رقم ٣٨ أصالية ، ٢٧ حمراء

العربية على داخل إفريقيا ، فنظمت رحلات القوافل وعينت لها الطرق وامند توغلها في داخل القارة وستناول فيما يلي الأسس الرئيسية الثلاثة لذلك الاستغلال الاقتصادي .

وكان ينتظر للتجارة البحرية العربية أن تزدهر بفضل تطور وسائل الاستغلال الأخرى ، وفعلًا أخذ سعيد يعين وكلاء له في بومباي وكلكتا وغيرها من موانئ المحيط الهندي . وشاهد جوينو تجار مسقط في موانئ الصين . ولوحظ أن موارد الجمر تزداد باضطراب ، وأصبحت زنجبار مستودعا هائلا للتجارة تخزن فيها البضائع التي تأتي من أنحاء إفريقيا ، ومنها توزع على التجار العرب الذين يحملونها إلى سواحل شبه الجزيرة أو إلى الهند . والتجار الأوربيون والأمريكيون الذين يحملونها إلى بلادهم .

على أن هذا الرخاء المستمد من نقل التجارة لم يكن يستمر طويلا ، وقد بلغ ذروته في أواخر حكم السيد سعيد . ثم أخذت التجارة تنقل إلى يد الأوربيين تدريجيا . وقد توقع جبان هذا المصير للتجارة العربية منذ ترده على شرق إفريقيا في العقد الخامس من القرن التاسع عشر ، فقال : من المحتمل أنه لن يمض زمن طويل حتى تدمر منافسة التجار الأوربيين والأمريكيين نظام التجارة الذي يستخدمه العرب والبانان ، والذي يقوم على الاحتكار والربا وذلك بفضل رخص الأسعار وتنوع السلع وجودتها^(١) .

ويمكن تعليل خطر المنافسة الأوربية بأمرين . أولهما كثرة تردد السفن التجارية الأوربية على المحيط الهندي وخاصة بعد استخدام البحار . وثانيا . فتح موانئ الساحل الإفريقي للتجارة والملاحة الأوربية طبقا للعاهدات التجارية ، التي عقدها السيد سعيد مع معظم الدول الكبرى . ثم تردد التجار الهنود على زنجبار بعد أن أصبحوا يستمتعون بجميع الامتيازات التي منحت

للعرايا البريطانيين. على أن العرب ظلوا مسيطرين حتى بعد سعيد على التجارة المحلية بين موانئ إفريقيا من جهة ، ثم التجارة الخارجية ، بين إفريقيا وبين أنحاء العالم الإسلامي من جهة أخرى . ففي شتاء كل عام كانت نحو ١٧٠ سفينة تغادر سواحل بلاد العرب متجهة إلى شرق إفريقيا ، ومنها نحو ٥٠ يملكها أهل مسقط ومشيكات الخليج . وكانت تتوقف بنحو ١٢ مينا . وتقوم فيها بأعمال التبادل التجاري قبل أن تصل إلى زنجبار . وكان سعيد يساهم لحسابه الخاص بجزء من هذه التجارة . بل إن طموحه بلغ حد التفكير في إرسال سفنه إلى أوروبا والولايات المتحدة . وفي سنة ١٨٤٩ طافت السفينة كارولينا بموانئ فرنسا وإنجلترا ، وعندما وصلت إلى مرسيلا فوجئت بالحكومة الفرنسية بمواجهة حالة لم تكن تتوقعها . وهي تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل لتجارة سلطنة زنجبار في الموانئ الفرنسية . ومن المعروف أن الدول الكبرى حين تعقد معاهدات من هذا النوع مع دولة صغيرة ، لا تتوقع أن تتحمل نتائج النصوص التي تضر بمصالحها . لكن لم يكن أمام الحكومة الفرنسية مخرج من تطبيق المعاهدة على مفضل ، وذلك بأخذ ضريبة ٥٪ على الواردات^(١) . لاسيما وأن السفينة كانت تحمل بعض الخيول هدية للأمير رئيس الجمهورية^(٢) . على أن سعيدا لم يستطع الاستمرار في إرسال سفنه إلى تلك الرحلات البعيدة ، لأن ملاحى مسقط في ذلك الوقت لم تكن لديهم الخبرة الكافية بطرق الملاحة في جميع مناطق العالم . ويبدو أن سعيدا لم يشأ استخدام ملاحين أوروبيين لتدريب الملاحين العرب على الأقل توفيراً للنفقات .

A . A . E . Zan . Vol. 2 . Lettre du ministere à la chambre du (١)
commerce de Marseille 12 - 9 - 1849 .

(٢) كان هذا لقب نابليون الثالث عند انتخابه رئيسا للجمهورية الثانية وقبل
إعلانه للنظام الإمبراطورى .

ولم تكن الأعمال التجارية هي المورد الأساسي الذي اعتمد عليه سعيد في دخل الدولة من التجارة ، مع ملاحظة أنه لم يكن هناك تمييز بين خزانة الدولة وخزانة الإمام الخاصة . وإنما استفاد سعيد من النشاط التجارى بصورة رئيسية من موردين ، أولهما : الضريبة الجمركية - فقد فرضت على جميع أنحاء السلطنة ضريبة موحدة على الواردات مقدارها ٥ ٪ / وارتاح الأوروبيون إلى هذا النظام ، لأنه يجنبهم أهواء أى حاكم مستقل قد يظهر فى الساحل ويفرض على التجارة الأجنبية ضريبة تعسفية . وعلاوة على هذا أعفيت الصادرات من أى ضريبة جمركية . ورغم هذا كان التجار الأوروبيون يشكون أحيانا من أن الإمام يأخذ ضرائب بصفة غير رسمية من التجار العرب قبل أن ينقلوا بضائعهم إلى زنجبار ، فيقع عبؤها على التاجر الأوربي حين يأتى لشراؤها من هذا المستودع الكبير . ولكن ليس من الثابت أنه كان يأخذ ضريبة على السلع الأخرى الآتية من إفريقيا . وحتى يجنب سعيد نفسه مشقة الإشراف على تفصيلات حسابات الجمارك العديدة لجأ إلى نظام الالتزام فعهد إلى جبرام سوجى وهو أحد الهنود الذين اشتهروا بخبرتهم الحسابة بتحصيل إيرادات الجمرك فى شرق إفريقيا كلها باستثناء بمبة والمنطقة الخاضعة لنظام الاحتكار ، على أن يؤدى مبلغا سنويا مقداره ١٧٥٠٠٠ قرش^(١) . وسيزاد هذا المبلغ عندما تتسع تجارة زنجبار . المورد الثانى . هو احتكار تجارة العاج والصمغ وهما سلعتان أساسيتان لحساب السلطان . ولما كانت هاتان السلعتان تصدران فى الغالب من الموانئ الجنوبية ، فقد أوقفت المنطقة الواقعة بين كلوة وبنجاني فى وجه الملاحة الأجنبية ، وتعرف هذه المنطقة بالمريمة . وأصبح سعيد يتحكم فى أسعار هاتين السلعتين عند بيعها للتجار الأجانب فى زنجبار .

(١) Guillaín, vol. 3, Page, 354.

من الصعب تحديد قيمة العملة فى ذلك الوقت لأنها تختلف عن العملات الحاضرة من

ولا شك أن تزايد التبادل التجارى فى الساحل قد شجع على التجارة الداخلية . فكثر عدد القوافل التى تتردد على داخل القارة لاجتلاب الرقيق والعاج والصمغ . وقد رأينا كيف أن العرب عرفوا داخل إفريقيا منذ أزمنة بعيدة . ولكن فى عهد سعيد وخاصة منذ سنة ١٨٤٠ نظمت الرحلات الدورية للقوافل ووصل نشاطها إلى البحيرات ، وشاهد ليفنجستون المراكب العربية تجوب بحيرات إفريقيا الوسطى مثل بحيرة فيكتوريا وتنجانيقا ونياسا . كما أنشئت محطات عربية على بعض الجزر وسط تلك البحيرات وسواحلها مثل يوجيجى وكازانجى .

ومن أهم الطرق التى اتبعها العرب لاسير القوافل هى الطريق الذى يبدأ عند مجموعيو فى مواجهة جزيرة زنجبار ويتجه جنوبا ، ثم ينحني فى اتجاه شمالى شرقى لتجنب المرتفعات ، وتقع عليه أكبر المستعمرات العربية ، تابوره على بعد ٦٠٠ ميل من الساحل . وينتهى هذا الطريق عند بحيرة تنجانيقا . وما يسترعى الانتباه أن الألمان أنشئوا الخط الحديدى الرئيسى فى ممتلكاتهم الإفريقية ، على أساس طريق القوافل العربى . وأصبحت مدينة تابوره عقدة المواصلات الداخلية . وإلى الجنوب من ذلك يبدأ طريقا آخر من كلوة وينتهى عند بحيرة نياسا ويتفرع منه طريق بمحاذاة سهل روفوا بين الممتلكات العربية والبرتغالية^(١) . ومن أطول هذه الطرق ذلك الذى يبدأ بميناء طنجه ويمر حول مرتفعات كلمنجارو ويلتقى فى تابوره بالطريق الأول ثم يستمر فى الاتجاه شمالا حتى بحيرة فيكتوريا . وقد تردد التجار العرب على عاصمة مملكة بوغنده . وأصبحوا على مقربة من التجار العرب الذين يأتون إلى هذه المناطق من السودان . وكان من الممكن حدوث اتصال بين الفريقين ، لولا أن ملك بوغنده كان يمنع عرب الساحل من المرور بمملكته . ولما أنشئت المراكز العربية فى الداخل ، اتخذت كنقط انطلاق جديدة تخرج منها القوافل

فتمكن من التوغل إلى مسافات أعظم داخل القارة . وقد شاهد الرحالة الأوروبيون في العقد السابع هذه القوافل تتوغل غرب بحيرة تنجانيقا إلى مسافة مائة ميل ، وفي القسم الشرقي من حوض الكنفو . ولكن هذا التوغل بدأ على ما يبدو في نهاية حكم سعيد أو بعده بقليل ^(١) .

وتتكون القوافل العربية التي كانت تخرج من الموالي من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ شخص وتصل أحيانا إلى ألف وفي الجنوب حيث كان التوغل أعمق ، وكانت القوافل تشغل بتجارة الرقيق وكان عددها يتجاوز الألف . ويقودها نحو ٥٠ من العرب أو السواحلية . أما غالبية القافلة فمن الأفارقة الخالص . وكانت القوافل تصادف مشقات هائلة في أثناء الرحلة . إذ كان عليها أن تخترق منطقة من الأشجار الشوكية قرب الساحل والغابات الوعرة في الداخل . هذا علاوة على شدة الرطوبة وكثرة الأمطار . ولذلك كانت الرحلة تتم في الفصل الأقل رطوبة نسبيا من إبريل إلى نوفمبر . وفي أحيان كثيرة لم تكن هذه المدة كافية لإتمام الرحلة ذهابا وإيابا . فتتوقف القافلة حتى العام التالي في إحدى المناطق الملائمة للحياة . ومن ثم لزم إنشاء المحطات الثابتة للقوافل التي تحولت إلى مدن عربية صغيرة داخل القارة ، مثل يوجيبي وكنججه عند مناجم النحاس في وسط تنجانيقا ، وفي يوروه بإفريقيا الوسطى . ولا شك أن أهم هذه المدن هي تابوره . فقد كانت تسكنها نحو ٢٥ أسرة عربية وسواحلية ، مع ملاحظة أن مفهوم الأسيرة عند العرب أوسع بكثير من مفهومها في عصرنا الحاضر . ويتبع كل أسرة عدة مئات من الرقيق ، ولكن يبدو أن العرب لم يتدخلوا في شئون القبائل الإفريقية أو في الصراع فيما بينها . ومع ذلك يذكر رويش أن بعض القبائل الإفريقية قبلت أن يترأسها أحدهؤلاء العرب المستوطنين بإفريقيا مثل قبيلة وشمبا في أوزامبارا وأوجوجو في تنجانيقا الوسطى ونيامويزي في غرب تنجانيقا .

ولا شك أن وجود هذه القرى العربية وسط محيط إفريقيا كان يجعلها أشد تمسكا بالتبعية لسلطان زنجبار ، لا سيما وأن هذه التبعية لم تكن تكلف سكانها شيئاً من الناحية المادية ، اللهم إلا بعض الهدايا التي يحملها وجمائهم إلى الإمام حينما يذهبون إلى العاصمة فيها وراء الساحل . ومن هنا أشاع الرحالة الأوربي ، كريف ، العبارة : « إذا وقع صفيير في زنجبار رقص الناس على البحيرات » .

•when one pipes in Zanzibar they dance on the lakes•

رأينا إذن صورتين من صور النشاط الاقتصادي لشرق إفريقيا وهو نشاط لا يعدو الناحية التجارية ، ولذلك انتقد الكتاب الأوربيون الدولة العربية لإهمالها الإنتاج الزراعى والحيوانى . ولم يفكر العرب فى استغلال المرتفعات الخصبة فى كينيا كما سيفعل المستوطنون الأوربيون فيما بعد . ولكن ليس صحيحاً أن العرب أهملوا الاستغلال الزراعى تماماً . فإلى عهد السيد سعيد يرجع إدخال زراعة القرنفل إلى جزيرتى بمبى وزنجبار فى سنة ١٨٣٠ . ثم تطوّر هذه الزراعة إلى حد أن الجزيرتين أصبحتا تنتجان ٤ المحصول العالمى من القرنفل . والموطن الأصلى لهذا النبات هو جزيرة مالقا فى أندونيسيا ، وفى سنة ١٧٧٠ أدخل أحد الفرنسيين زراعته إلى جزيرة موريس فأحرز فيها نجاحاً . ولكن عند ما نقله السيد سعيد من موريس إلى بمبى وزنجبار كان نجاحه أعظم . لأن من خصائص القرنفل أنه ينبت فى تربة معينة ، ولا يكفى تشابه المناخ حتى تكون البيئة صالحة لنموه ، وكان سعيد يمتلك بصفة خاصة مزارع شاسعة للقرنفل ، قدر جيان إنتاجها بما قيمته ٥٠٠٠٠ قرش . وذهب فى تحمسه لهذه الزراعة إلى حد أنه أمر بمصادرة المحصولات الأخرى ، حتى يجبر الملاك العرب الذين توافدوا على زنجبار فى عهده وامتلكوا أراضى الجزيرتين على زراعة القرنفل . كذلك اهتم سعيد بتشجيع زراعة أشجار السمسّم وجوز الهند على الساحل . وكثر استيرادها من زنجبار لاستخراج زيوتها . كما اهتم بتطوير زراعة أشجار

الفصل السادس

العلاقات الخارجية

١ - الولايات المتحدة الأمريكية .

من الأمور التي تسترعى الانتباه أن تكون سلطنة مسقط وزنجبار هي أول دولة عربية تعقد معاهدة رسمية مع الولايات المتحدة . ولعل تفسير ذلك هو أن بقية أنحاء العالم العربي كانت خاضعة للدولة العثمانية من الناحية الدولية على الأقل . أما تلك السلطنة الواقعة على حواف العالم العربي فكان استقلالها معترفا به دون ريب من الناحية الدولية .

ويزيد من أمر العلاقات بين أمريكا وبين السيد سعيد أهمية أن الولايات المتحدة حين عقدت معه المعاهدة ، كان يعينها القسم الإفريقي من ممتلكاته فقط . ويرجع النشاط التجاري الأمريكي في البحار الشرقية إلى السنين الأولى من قيام دولة الاتحاد المستقلة . وتقاسم هذا النشاط مينا أن هما ميناء بوسطن وسالم . واختص تجار الميناء الأول بالتجارة مع الصين ، ودول جنوب شرق آسيا . وتجار الميناء الثاني بالهند ، وإفريقيا الشرقية . وكانت هذه المناطق تحتل المرتبة الثانية في التجارة الأمريكية بعد الجزر البريطانية نفسها^(١) . وقد اهتم التجار الأمريكيون في بداية علاقاتهم مع القسم الغربي من المحيط الهندي بأمرين :

أولا : استيراد حبوب البن من اليمن .

وثانيا : صيد الحيتان لاستخراج زيوتها وقد ظهرت المراكب الأمريكية أمام دلجاد وفي شرق إفريقيا منذ سنة ١٧٩٨ .

وفي سنة ١٨١٢ بدأ تجار الرقيق الأمريكيون بترددون على الساحل الشرقى لإفريقيا ، فى الوقت الذى بدأ الإنجليز يكالهون فيه تجارة الرقيق ، ويضعون العراقل أمام السفن الأمريكية التى تحملهم من الشاطئ الغربى ، الذى ظل المورد الأساسى للأمريكيين . ويبدو أن الحرب الإنجليزية الأمريكية (١٨١٢ — ١٨١٤) قد أوقفت مؤقتا نشاط الملاحة الأمريكية فى المحيط الهندى ، ولم يمض زمن طويل على استئنافها ، حتى كانت بريطانيا قد عقدت مع سعيد معاهدة سنة ١٨٢٢ التى تنص على تحريم تجارة الرقيق بين السلطنة العرية وبين الدول المسيحية . ولذلك لم تنح للولايات المتحدة فرصة لتوثيق علاقاتها التجارية مع السلطنة على أساس التوسع فى تجارة الرقيق التى تهتم الولايات المتحدة بالدرجة الأولى .

ومنذ سنة ١٨٢٦ أخذت السفن الأمريكية تتردد بكثرة على شرق إفريقيا الإسلامية ، لصيد الحيتان أساسا . ولكن إلى جانب هذا كانت تتم عمليات عديدة للتبادل مع الموانئ الإفريقية التابعة للسلطنة . فيبيع الأمريكيون الأسلحة والذخيرة والمنسوجات القطنية ويشترون العاج والصمغ والجلود وصدف السلحفاة . والراجع أن بعض التجار الأمريكيين كان يجد صعوبات فى معاملاته التجارية نظرا لعدم وجود إجراءات منظمة . ولاحظ هؤلاء التجار أن زملاءهم من الرعايا الإنجليز يتمتعون بامتيازات كثيرة كالإعفاء من رسوم الميناء ، وعدم إلزامهم ببيع البضائع إلى وكلاء السلطان وغير ذلك . وكان آدموند روبرتس Emond Roberts أحد هؤلاء التجار الذين وكل إليهم الرئيس الأمريكى أندرو جاكسون رئاسة بعثة أمريكية فى سنة ١٨٣٣ لدراسة تنمية التجارة الأمريكية بدول الشرق . وقد احتلت سلطنة مسقط

وزنجبار مكاناً رئيسياً من اهتمام هذه البعثة ^(١) . فبعد أن طاف رئيس البعثة الأمريكية بدولتي الكوشنسين وسيام ، وصل إلى مسقط في سبتمبر سنة ١٨٣٣ . ويبدو أن سعيداً هو الذي أشار على روبرتس بفكرة عقد معاهدة كخير وسيلة لضمان تفوق التجار الأمريكيين . والراجح أنه كان يبغي من وراء ذلك تحقيق هدفين :

الأول : تقوية مركزه الدولي عن طريق الارتباط مع دولة كبيرة بمعاهدة رسمية . والثاني : الاستفادة من معونة الولايات المتحدة في الحرب التي كان يخوضها ضد المزروعيين كما رأينا .

وعلى أثر المصادقة على هذه المعاهدة في سنة ١٨٣٥ أنشئت أول قنصلية أجنبية في زنجبار ، وتولى أعمالها التاجر الأمريكي ريتشارد واترز ^(٢) . ولما كانت هذه المعاهدة هي الأولى من نوعها فقد اتخذت نصوصها نموذجاً صيغت على أساسه المعاهدات التي ستعقدها فيما بعد الدول الأخرى مع تلك السلطنة . وخصصت معظم مواد هذه المعاهدة لتأكيد حرية التجارة والإعفاء من الضرائب الجمركية باستثناء ٥ ٪ تفرض على الواردات فقط . ونصت صراحة على أنه لا يجوز لحكومة زنجبار التدخل بتحديد أسعار البيع والشراء بين التجار من رعايا السلطان وبين الأمريكيين . واعترفت للولايات المتحدة بحق الدولة الأولى بالرعاية . كما نصت على أنه يجوز للولايات المتحدة تعيين قناصل في جميع موانئ السلطنة التي يكون للأمريكيين فيها مصالح تجارية . وقد أدخلت هذه المعاهدة نظام الامتيازات المعمول به في الدولة العثمانية في أنحاء السلطنة . فاعترفت للقناصل الأمريكيين بأنهم السلطة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات بين الرعايا الأمريكيين فيما بينهم ، أو مع رعايا السلطنة . على أن السيد سعيد لم يشعر بخطورة هذا المبدأ

Roberts, Chap, 7 (١)

F. O. Zanzibar P. 41. (٢)

بالنسبة للأمريكيين، لعدم وجود جالية أمريكية في ممتلكاته . ولكن عندما ضمن هذا المبدأ في نصوص المعاهدة الإنجليزية ، أفلت كثير من الهنود المقيمين في السلطنة من سلطة الحكومة المحلية ، وأدرك سعيد مساوى هذا النظام .

ويلاحظ أن المعاهدة الأمريكية اختلفت عن معاهدات سعيد مع الدول الأخرى في أمر هام ، وهو عدم استثناء العاج والصفص ومنطقة المريمة من التجارة والملاحة الحرة . ويمكن تعليل ذلك بأمرين : فإما أن سعيدا لم يكن في سنة ١٨٢٣ قد طبق بعد نظامه الاقتصادي الموحد على شرق إفريقيا ، لأنه لم يتم إخضاعها في ذلك الوقت . وإما أنه كان يطمع في استيرادكميات كبيرة من الأسلحة مع الأمريكيين . فلم يشأ إغضابهم بفرض أى نوع من أنواع الاحتكار ، وقد أشرنا إلى أن الولايات المتحدة لم تلب رغبة سعيد في مسألة المعونة العسكرية . وكل ما احتوته المعاهدة في هذا الشأن هو إشارة في المادة الثانية إلى أنه لا يجوز للحكومة الأمريكية بيع الأسلحة والذخيرة لغير السلطان . ويبدو أن الحكومة الأمريكية قد حددت تجارة الأسلحة مع زنجبار إلى أقصى حد ، إرضاء لخاطر الإنجليز ، ومع ذلك فقد وجدت بعض الأسلحة الأمريكية في مسقط حتى أواخر القرن التاسع عشر^(١)، كما عبر كريف عن استيائه من وجود الأسلحة الأمريكية في أيدي القبائل الإفريقية ، بما قد يضر بمصلحة التبشير .

وكان من الطبيعي أن يستاء الإنجليز من وجود هذه العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة وبين دولة يعتبرونها منطقة نفوذهم الخاصة . وكان الارتياح أعظم في مستعمرة رأس الرجاء الصالح ، لأن الإشاعات جرت بأن الأمريكيين يسعون للحصول على ميناء في إفريقيا ، وأنه يخشى في هذه

الحالة أن يسلحوا القبائل الإفريقية عند وقوع أول صدام مع الإنجليز . وبناء على المخاوف التي عبر عنها المبشرون الإنجليز في ناتال والذين كان يهمهم استسلام القبائل الإفريقية ، أرسل كامبل حاكم مستعمرة الرأس إلى لندن يقول : إن الأمريكيين يرغبون في إنشاء مستعمرة في خليج دلجادو . . وأن فرقاطة أمريكية ينتظر مجيئها في هذا العام لتحقيق هذه الخطة . وقد حول بالمرستون هذه الرسالة إلى مكتب الهند باعتباره الهيئة المختصة بسلطنة زنجبار . ولكنه أضاف إليها رأيه الخاص في الموضوع وهو عدم الاقتناع بتلك الشكوك التي ساورت أهل مستعمرة جنوب إفريقيا ، لأنه توجد لدى الأمريكيين أراضى شاسعة لم تستغل بعد ، فليس من مصلحتهم إذن إنشاء مستعمرة بعيدة ^(١) .

وقبل أن يتلقى مكتب الهند خطاب بالمرستون ، كانت حكومة بوهباي قد استوثقت بنفسها من حقيقة نية سعيد بعد عقد المعاهدة مع أمريكا فقد جاءت شهادة الكابتن هارت الذي أرسل لهذا الغرض سنة ١٨٣٤ مطمئنة للغاية . حيث يقول مانعه : إن سعيدا ينظر دائما إلى الإنجليز على أنهم خير الأصدقاء ، وهو يشعر بالسعادة حين يظهر لهم في جميع الأوقات كل ما يستطيعه من علامات الود . وينظر إليهم على أنهم إخوان له وهو مستعد لأن يعطيهم بلاده عن طيب خاطر ^(٢) . ولكن تقرير هارت كشف من جهة أخرى عن أهمية التجارة الأمريكية في زنجبار ، حيث سجل أنه من بين ٤٣ سفينة أجنبية مرت بزنجبار في المدة من سبتمبر سنة ١٨٣٢ إلى مايو سنة ١٨٣٤ تو جد ٣٢ سفينة أمريكية . ورغم هذا ظل أصحاب المصالح الإنجليز يرددون الإشاعات بالاطماع الأمريكية في زنجبار حتى يحفزوا حكومتهم على الاهتمام بيسط نفوذها في شرق إفريقيا . هكذا فعل كوجن في تقريره إلى وزارة الخارجية سنة ١٨٣٨ . وكان الأمريكيون يجيبون عن هذه

(١) Palmerston to C. O. 29-7-1835. C. O. 8o Vol.173

(٢) S. B. R. Page , 247-277

الإشاعات بأنه لا يوجد عشرة في الولايات المتحدة يعرفون موقع زنجبار من خريطة العالم.

والواقع أن التجارة الأمريكية في شرق إفريقيا ظلت محتكرة لنحو ثلاثة بيوت تنتمي كلها إلى ميناء سالم. إلى حد أن تجار هذا الميناء منعوا القنصل الأمريكي وارتز من نشر الدعوة التي وجهها سعيد للتجار الأمريكيين في ماساشوسيتس، حيث يقوم الميناء المنافس في تجارة البحار الشرقية وهو ميناء بوستن. واحتج تجار سالم بأنهم سيفقدون تجارتهم. وقد اختير ستة قناصل أمريكيين على التوالي لتمثيل بلادهم في زنجبار منذ بدء العلاقات القنصلية في سنة ١٨٣٥^(١).

ويبدو أن هذا الاحتكار لم يدم لأن جيان شاهد أربع سفن من بوستن في زنجبار سنة ١٨٤٣ بجانب ٥ سفن من سالم^(٢). وتسجل التقارير العديدة عن أحوال زنجبار الاقتصادية تصاعدا مستمرا في قيمة التجارة الأمريكية من سنة ١٨٢٩ حتى بلغت الذروة في سنة ١٨٥٩. فبلغ نصيب الولايات المتحدة من تجارة زنجبار ٢٠٠.٠٠٠ جنيه من مجموع تجارتها الخارجية في هذا العام الذي بلغ نحو مليون و ٣٠٠.٠٠٠ جنيه. وكان استيراد المنسوجات القطنية الأمريكية هو العاقل الرئيسي لزيادة التبادل. فبلغت قيمة المستورد منه ٩٤.٠٠٠ جنيه مقابل ٥٤.٠٠٠ للقطن الهندي و ٣٨.٠٠٠ للمنسوجات القطنية الواردة من الجزر البريطانية. وانتشرت الملابس القطنية الأمريكية بين سكان إفريقيا الوسطى بعد أن حملها التجار العرب إلى هذه المنطقة.

على أن العلاقات بين الولايات المتحدة وسلطنة زنجبار لم تلبث أن تعرضت

Burton, II. Page, 313. (١)

Guillain, Tome, 3. Page, 367. (٢)

لبعض الأزمات . ففي عام ١٨٥١ عقدت الولايات المتحدة مع فارس معاهدة، نصت في إحدى موادها على مساعدة أمريكا لفارس على استرداد ميناء بندر عباس التابع لإمامة مسقط ، وبالطبع أثر ذلك على إحساس سعيد في علاقاته مع الأمريكيين . ورغم أن هذه المعاهدة لم توضع موضع التنفيذ إلا أنه من المحتمل أن يكون الإنجليز قد استغلوا هذه الأزمة للاستئثار بصداقة سعيد . وسرعان ما ظهر أثر هذا على تصرفاته مع التجار الأمريكيين . يدل على ذلك الرسالة التي بعث بها رئيس الولايات المتحدة فيللمور إلى السيد سعيد في عام ١٨٥١ ، والتي ذكر فيها « سوف نرحب في جميع موانئنا بجميع السفن التي تحمل علم بلادكم ، وبالتالي سوف نبعث بسفنتنا إلى موانئكم . ولكن ينبغي أن تلاقى الرعاية التي كفلتها لنا نصوص المعاهدة المبرمة سابقا »^(١) ولكن الأزمة لم تطل بدليل أن التجارة الأمريكية استمرت في التصاعد إلى سنة ١٨٥٩ كما رأينا .

ولكن منذ سنة ١٨٦١ بدأ تدهور ملحوظ في التجارة الأمريكية بشرق إفريقيا ويعزى ذلك إلى قيام الحرب الأهلية بالولايات المتحدة في هذا العام . ولكن حتى بعد انتهاء الحرب استمرت التجارة الأمريكية في التضاؤل حتى أصبحت في الدرجة الثالثة بعد بريطانيا وألمانيا . وكانت تحتل الدرجة الأولى قبل عام ١٨٦٠ . ولم تتخذ العلاقات الأمريكية مع زنجبار شكلا سياسيا أو استعماريًا ، ولذلك كانت أقل إزعاجا من الإنجليز أو الفرنسيين بالنسبة للسيد سعيد . فالأوائل كانوا يتدخلون في شؤنه الداخلية بحجة مكافحة تجارة الرقيق . والآخرون كانت لهم أطماع إقليمية في ممتلكاته . وبدل على نوع تلك العلاقة بين أمريكا وبين زنجبار ، ما حدث من تنازل الولايات المتحدة عن حقها المنصوص عليه في المعاهدة ، وخضوعها مثل إنجلترا وفرنسا لتقييد حرية التجارة في العاج والصبغ وعدم دخول سفنها إلى منطقة المريمية . وكان سعيد

قد طلب إليها هذا التنازل في سنة ١٨٤٠ حتى لا يثير احتجاجات الدول الأخرى التي طالبت بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل .

ب - العلاقات مع بريطانيا

تصادف قيام حكم سعيد في أوائل القرن التاسع عشر ، مع تزايد النفوذ البريطاني في غرب المحيط الهندي . وذلك بسبب اتزاع الإنجليز لمستعمرة رأس الرجاء الصالح من يد الهولنديين وجزيرة موريس من يد الفرنسيين . ومع ذلك لم يبد الإنجليز أى اهتمام بساحل شرق إفريقيا الإسلامية ، حتى عقدوا معاهدة إلغاء تجارة الرقيق مع سعيد في سنة ١٨٢٢ . فأصبح من حق أسطولهم أن يقوم بأعمال التفتيش في مياه شرق إفريقيا^(١) .

ويمكن وصف المرحلة التي سبقت عقدهذه المعاهدة بأنها فترة الاستكشاف والتعرف إلى أحوال الساحل بواسطة بعض البعثات العابرة . فزيارة بعثة بيفر لكلوة في سنة ١٨١١ لم تكن مقصودة لذاتها . وإنما كانت البعثة قد أرسلت بناء على طلب سلطان جوهانا أحد حكام جزر الكومور إلى كرادوك حاكم مستعمرة رأس الرجاء الصالح كي ينقذه من هجمات الملجاش . فبعث إليه ببعض الأسلحة في سفينة حربية يقودها الضابط بيفر ويرافقه جيمس بريير الذي ترك لنا وصفا لهذه الرحلة وقد قذفت الريح بالسفينة إلى شاطئ كلوة ، فقام الضابط الإنجليزي بدراسة أحوال المنطقة . و انتهى بيفر إلى اقتراح وضع المدينة تحت حماية بريطانيا ، ولكن دون استثمارها كما اقترح أحد الفرنسيين في القرن الثامن عشر .

وقد جاء في تقرير بيفر « ولو سألتني ماذا نفعل بكلوة فإنني أقترح بأن

(١) انظر الفصل الحادى عشر من كتاب الاستثمار في الخليج العربى .

رسل خمسة أو ٦ من عرب مسقط إلى السيد سعيد كي يخبروه بأن يوسف (حاكم كلوة) قد ارتبط بصدقة الإنجليز. وأنهم لن يتركوا أحدا يعتدى على استقلاله ، فحينئذ لن يجرؤ الإمام على إرسال حاكم آخر للمدينة . وفي مقابل هذا يقدم السلطان لبريطانيا كيات من الخشب^(١) .

وقبل هذه الزيارة بقليل قام إنجليزيون آخران هما اسمي وسميث برحلة أخرى من بومباي لأغراض استكشافية في شرق إفريقيا . وكان عليهما أن يبحثا إمكانيات التجارة مع داخل القارة عبر الأنهار التي تصب في المحيط ، وخاصة نهر الجب الذي كان يظن أنه يتصل بمناجع النيل . ومن بين أهداف تلك الرحلة تلمس أخبار رحالتين أورييين اختفيا في مجاهل إفريقيا بعد أن قاما برحلة عبر نهر النيجر إلى السودان .

ولم يكن تقرير الرحالتين مشجعا لبريطانيا على توجيه اهتمامها إلى شرق إفريقيا فبناءً عليه ساء المرسى ولا أهمية له . وفي زنجبار أساء الحاكم استقبال الرحالة الإنجليز ، لأنه كان أسفا على سقوط موريس في أيديهم . ومع أن زنجبار تستورد كيات لأبسها من النسيج والفخار والصيني والسكر والحديد ، إلا أنه لا ينتظر للتجارة البريطانية أن تنتعش كثيرا هناك . لأن السلع التي يقدمها العرب في شرق إفريقيا للمقايضة على تلك المستوردات لاتهم بريطانيا كثيرا . إذ تتكون في الغالب من الرقيق والعاج وأصداف السلحفاة . ويعتقد اسمي أن هناك أمرين يستحقان اهتمام بريطانيا في شرق إفريقيا . الأول : هو وجود عدد من التجار الهنود الذين على بريطانيا أن تحميهم من ظلم الإمام . وهم لا يدفعون ضريبة محددة بل يخضعون لتعسف الحاكم . وتصادف عند زيارة الرحالتين بزنجبار أن طلب الإمام من الحاكم مبلغا معيناً من المال ، فأجبر التجار الهنود على دفع ٢٠٪ من قيمة بضائعهم حتى يسد حاجة الإمام .

والثاني: هو انتشار تجارة الرقيق وقد بدأت بريطانيا في هذا الوقت بالذات تنزع حملة لمكافحة في جميع أنحاء العالم . ويقدر عدد الرءوس التي كانت تصدر سنويا من ١٠ إلى ١٠ آلاف معظمها إلى مسقط والهند . ولكن الرحالة يضيف أن العرب مشهورون بحسن معاملـة العبيد ، فهم لا يرهقونهم بالعمل ويسمحون لهم بالعيش معهم داخل بيوتهم والأكل على موائدهم ، وهم يبدون سعداء في حياتهم^(١) .

وتحقق ما توقعه اسمي لشرق إفريقيا . فبحجة مكافحة تجارة الرقيق ، بدأت بريطانيا تنشر نفوذها في المنطقة . ولاسيا بعد عقد معاهدة سنة ١٨٢٢ مع مسقط . وقد أراد أحد الضباط البحرين الإنجليز أن يستغل هذه المسألة ، لوضع حماية بريطانيا لا على شرق إفريقيا الإسلامية فحسب بل على موزمبيق وجزر الكومور أيضا . وقد أشرنا إلى مساومات هذا الضابط وهو وليم أوين مع المزدورعين في هذا الشأن . ولكن مشروعاته سبقت زمانها ببضع عشرات السنين . ولذلك لم تصادف تأييدا من حكومة لندن . ومع ذلك فن المفيد أن نتوقف قليلا عند أول مشروع استعماري بريطاني لشرق إفريقيا .

برر أوين مشروعه بأن خير وسيلة لمكافحة تجارة الرقيق هي وضع تلك المناطق تحت حماية بريطانيا وليس عقد المعاهدات مع حكومة كحكومة مسقط لا تمتلك السلطة الكافية لتنفيذها إذا كانت عندها نية التنفيذ فعلا . وهو ما يشك فيه أوين كثيرا . فقد حاول أن يثبت تردد السفن الفرنسية والبرتغالية على الموانئ الإسلامية بقصد استيراد الرقيق . وذكر أنها حولت اتجاهها من زنجبار وكوة إلى موانئ أقل أهمية لتختفي عن الأنظار . كما أن السفن العربية لم تكف عن حمل الرقيق إلى بوربون وموزمبيق . وبذا تكون معاهدة سنة ١٨٢٢ حبرا على ورق . وحتى هذه المعاهدة رفضها أوين من حيث المبدأ ،

عندما زار السيد سعيد في مسقط سنة ١٨٢٤ ، حاول من تلقاء نفسه أن يقنعه بضرورة التجاوز عن هذه المعاهدة التي تحرم تجارة الرقيق مع الدول المسيحية فقط . فقال له بأن الطريقة الوحيدة بالاحتفاظ بصدقة بريطانيا ولتحقيق حلمه بإنشاء إمبراطورية في شرق إفريقيا ، هو أن يقبل إلغاء تجارة الرقيق بالنسبة للمسلمين والمسيحيين معا في ظرف ثلاث سنوات . فإذا لم يقبل هذا العرض هده أوين بأنه سيكون مضطرا إلى قبول دعوة المزدوعين له بوضع الحماية البريطانية على بلادهم . فأجابه سعيد بأنه سيكون مسرورا بأن يرى الممتلكات البريطانية تمتد من مشرق الشمس إلى مغربها ولكنه صمت عن مسألة إلغاء تجارة الرقيق^(١) .

لذا اعتقد أوين أنه أصبح ملزما خلفيا بوضع الحماية البريطانية على بمبسة وتوابعها . وعقد مع المزدوعين معاهدة الحماية كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الرابع . ولم تحسّد الاتفاقية كما رأينا طبيعة العلاقات بين الإنجليز وبين المزدوعين . وفي مناقشة دارت بين مبارك المزدوعي وبين كول حاكم موريس أظهر الأول استعدادة لقبول احتلال قلعة بسوع بواسطة الإنجليز ، وإشراف الممثل البريطاني على الإدارة وخصوصا فيما يتعلق بتنفيذ العدالة لأن أوين أراد أن يعطى مشروعه مظهرا إنسانيا قدر ما يستطيع . بل أن مندوب المزدوعين لم يعارض في سيادة الإنجليز العليا على بلاده . والراجع أن هذه المفهومات القانونية لم تكن واضحة في ذهن أحد من العرب أو السواحلية في شرق إفريقيا . وانضح فيما بعد أن المزدوعين كانوا مدفوعين فقط برغبة ملحة لاستعادة ممتلكاتهم من السيد سعيد . ولذلك ما كاد يتعد خطر الغزو العثماني عن بمبسة حتى ضعف تحمس المزدوعين للحماية البريطانية . وكان هذا من بين الأسباب التي جعلت بهيرست وزير المستعمرات يجيب على توصيات كول بالرفض ، لأن قائد الأسطول البريطاني كان قد أسرع بإرسال معلوماته

عن موقف المزروعيين بمجرد ترك أوين لمبسة ، فقال إنهم يريدون استخدام العلم البريطاني فقط لتحقيق أهدافهم فحسب وربما كانوا مستعدين لدفع جرم من موارد الجمر ولا أكثر من هذا ^(١) .

وعندما وصل رد وزارة المستعمرات برفض مشروع الحماية إلى موريس كان أوين ما يزال بالجزيرة ، فأهاب بكون أن يراجع حكومة لندن وأن يستبقى أمرى في مبسة لحماية مؤسسة العبيد المحررين على الأقل .

ذلك أنه من أهم المغريات التي أراد أوين أن يضيفها على مشروعه هو إنشاء مستعمرة ليعمل بها العبيد المحررون طبقا للعاهدة التي عقدها مع المزروعيين . وقد سبقت الحكومة البريطانية إلى إنشاء مثل هذه المستعمرة تحت ضغط جمعيات مكافحة الرقيق في سيراليون بغرب إفريقيا . ومن الواضح أن هذا النظام كان يعود بالفائدة الاقتصادية على بريطانيا ، لأن هذه المزارع التي يعمل بها العبيد المحررون كانت تتول ملكيتها إلى أفراد أو شركات بريطانية . ويستغل أصحابها البد العاملة الإفريقية مقابل أجور زهيدة . وذلك في نظير تحريرهم من الرق في اعتقاد الإنجليز . ولكن المزروعيين لم يشاركوا الإنجليز في هذه التبريرات المثالية . وإذا كان السيد سعيد قد قبل إلغاء تجارة الرقيق لمجرد إرضاء الإنجليز وهو الذي قيل بأنه كان يطلع على صحف أوروبا ، فمن باب أول أن ينظر المزروعيون إلى تدخل الإنجليز في مسألة الرقيق على أنه تمسف لا مبرر له . ولعل هذا كان من بين الأسباب التي صرفتهم عن مشروع الحماية البريطانية .

وبعد سنتين من أخذ ورد بين لندن وموريس وبومباي ، جاء أمر نهائي من لندن في أوائل سنة ١٨٢٦ بضرورة سحب الوكيل البريطاني والحامية الصغيرة التي تخلقت في مبسة . ذلك أن السيد سعيد وجد كارأينا نصيرا قويا

لوجه نظره في حكومة بومباي التي كان يهملها وجود صديق لها في منطقة الخليج العربي بخلاف شرق إفريقيا التي ليس لمستعمرة الهند فيها أية مصلحة . وقد أبرزت حكومة بومباي في مراسلاتها مع لندن قيمة تعاون السيد سعيد مع الإنجليز في مكافحة القرصنة بالخليج العربي ، ومدى التضحيات التي قدمها بقبوله إلغاء تجارة الرقيق جزئيا في معاهدة سنة ١٨٢٢^(١) .

وهكذا تغلبت وجهة نظر بومباي على موريس . ولكن حتى بعد مجيء أمر لندن بإخلاء عبسة تردد كرستيان قائد الأسطول البريطاني بالمحيط الهندي في تنفيذ الأمر ، وراجع حكومته قائلا بأن ترك عبسة يعني تشجيع تجارة الرقيق وانتقام السيد سعيد والتي يقطع عليه بت هرسه هذه العبسة أمره بنقل العبيد المحررين إلى رأس الرجاء الصالح وتنفيذ الجلاء فوراً^(٢) .

وقد أشرنا في فصل سابق إلى كيفية خروج إمري من عبسة . وكيف أن مشروع أوين كان محكوما عليه بالفشل . ومع ذلك لم يكن أول أو آخر مشروع بريطاني لوضع الحماية على عبسة وسيعاود أوين نفسه الكرة في سنة ١٨٣٤ . ولكن الحكومة البريطانية ظلت فترة طويلة متمسكة بالنسبة للهند وماحولها من مناطق (بسياسة عدم التوسع) ، إلى أن دفعها على تغيير هذه السياسة قيام تنافس مع الدول الاستعمارية الأخرى في شرق إفريقيا .

أراد أوين أن يتخذ من عقد معاهدة سنة ١٨٣٣ مع الولايات المتحدة وسيلة لإقناع الحكومة البريطانية بأهمية شرق إفريقيا لها من الناحية السياسية . بل إنه حاول أن يثبت ارتباط مصالح السيد سعيد التجارية ببريطانيا بالرغم من أنه لم توجد في ذلك الوقت علاقات تذكر بين شرق إفريقيا وبريطانيا

(١) G . B . 15 — 7 — 24 . B . P . C . 1824. Vol. 6 .

(٢) Cristian à la Amirauté, 1—5—1826 , Adm Rec . I-2270 et Reponse de Buthurst 22—11—1826, C. O—168- 10.

مباشرة . وإنما كانت الهند وحدها هي التي تمارس نشاطا كبيرا في زنجبار . ولذلك لم ترحب وزارة الخارجية البريطانية بمشروع أوين الثاني الذي قدمه في سنة ١٨٣٤ وأيدها في ذلك حكومة الهند كما رفضت تعيينه ممثلا لبريطانيا في زنجبار نظرا لعدم أهميتها^(١) .

والواقع أنه حتى ذلك الوقت لم تثر شرق إفريقيا اهتمام بريطانيا إلا من زاوية تجارة الرقيق . ولذلك وجد مشروع أوين صدى لدى بوكستون الذي خلف ولبرفورس في تزعم حركة مكافحة تجارة الرقيق . ووضع بوكستون مشروعا ضدها لمكافحة هذه التجارة في إفريقيا ، ولكنه يؤدي في نفس الوقت إلى سيطرة بريطانيا على سواحل القارة بأسرها . فهو يقترح إنشاء سلسلة من المراكز التجارية على طول سواحل القارة يكون هدفها توزيع المنتجات البريطانية والمقايسة عليها بالمواد الإفريقية الخام ، كالعاج وتراب الذهب . وبذا يتحقق هدفان أولهما نشر أدوات الحضارة بين الإفريقيين ، وثانيها صرف جهودهم إلى استخراج الثروة الطبيعية لبلادهم حين يروا أن البضاعة البشرية أصبحت غير مقبولة للتبادل التجاري . ولكن هذا المشروع كان من الطموح بحيث لا تحمله إمكانيات ودارة المستعمرات البريطانية .

على أن سعيدا بعد عقده للبعاهدة الأمريكية اتخذ موقف المبادرة نحو إنشاء علاقات منظمة مع بريطانيا كي يثبت لها حسن نياته نحوها . ففي سنة ١٨٣٥ وصل أحد مندوبيه على بن ناصر إلى لندن ليقابل الملك ، ولكنه لم يكن يحمل الأوراق الدبلوماسية المتعارف عليها في أوربا فلم يسمح له بالمقابلة وأحيل إلى وزير الخارجية . وعند تولى الملكة فيكتوريا عرش إنجلترا ، انتهز سعيد الفرصة فعاود الكرة بإرسال بعثة للتمثله . واختار أحد التجار الإنجليز وهو روبرت كوجان ، لينوب عنه في هذه المناسبة . وطلب إلى

الحكومة البريطانية بأن تقبله مثلاً دائماً للإمام في لندن . ومع أن بريطانيا رفضت أن يمثل الإمام أحد المواطنين الإنجليز ، إلا أنها استمعت في هذه المرة إلى فكرة إنشاء علاقات رسمية مع سلطنة مسقط ، لا سيما وأن كوجان أبرز أهمية هذه السلطنة لبريطانيا من الناحيتين الإستراتيجية والسياسية ، نظراً للظروف التي طرأت على الشرق الأوسط في ذلك الوقت .

وقد شهدت سنة ١٨٣٨ حوادث هامة حول منطقة الخليج العربي . منها معاودة محمد علي تأمين الإدارة المصرية في بلاد العرب . ومنها تجدد النزاع البريطاني الروسي على النفوذ في إيران . ثم تردد السفن الفرنسية بكثرة على منطقة البحر الأحمر بعد إنشاء الخط الملاحي المنتظم للسفن البخارية من مرسيليا إلى الإسكندرية ، وإكمالته بخط من بومباي إلى السويس سنة ١٨٣٧ ونتيجة لهذا أخذ الإنجليز يبحثون عن محطة بحرية بين الهند والبحر الأحمر . فاحتلوا سقطرة سنة ١٨٣٤ ثم اضطروا للجللاء عنها في العام التالي لأسباب مناخية إلى أن استقروا في عدن سنة ١٨٣٩ .

وبلخص التقرير الذي وضعه كوجان النواحي التي يمكن أن تستفيد بها بريطانيا من السلطنة في الأمور الآتية :

أولاً — استخدام أسطول السيد سعيد الضخم في حالة وقوع نزاع مع القراصنة أو مع دولة كبرى في منطقة الخليج العربي .

ثانياً — الارتكاز على إحدى جزر الخليج أو سواحله التي يمكن أن يتنازل عنها السيد سعيد وذلك في حالة نشوب نزاع مع روسيا .

ثالثاً — فتح ممتلكات مسقط الإفريقية للتجارة البريطانية وذلك حين لا يستأثر بها الأمريكيون^(١) .

ومن هنا نتبين أن اهتمام بريطانيا بالسلطنة العربية الكبيرة ظل مركزاً في القسم الآسيوي منها . وإن كان فتح طريق البحر الأحمر للملاحة المنتظمة قد قرب خطوط تلك الملاحة من القسم الإفريقي . وانتهى كوجان في مذكرته إلى اقتراح عقد معاهدة دفاعية هجومية مع السيد سعيد على أن يستثنى منها أحوال المنازعات الداخلية حتى لا تشبك بريطانيا في المشاغبات القبلية داخل بلاد العرب ونح ذلك رفضت بريطانيا هذا الاقتراح، ولكنها قبلت تعيين كوجان مندوباً عنها لمفاوضة السيد سعيد بشأن عقد معاهدة تجارية فقط .

وفي ٣١ مايو سنة ١٨٣٩ تم عقد المعاهدة البريطانية على نخط المعاهدة مع الولايات المتحدة وإن اختلفت عنها في بعض نقاط تفصيلية^(١) ، مثل استثناء منطقة المريمية من الخضوع لنظام التجارة الحرة ومد سلطات القنصل البريطاني القضائية بحيث تشمل الفصل في القضايا بين رعايا السلطان والرعايا البريطانيين . كما نصت المعاهدة أنه في حالة قيام حرب ضد بريطانيا أو مسقط يجب أن يمتنع رعية الدوائين عن حمل معدات الحرب من أسلحة وغيرها إلى الدولة المعادية ، كما خصصت مادة لتأكيد معاهدة سنة ١٨٢٢ بشأن تجارة القيق^(٢) . وبناء على عقد هذه المعاهدة بعث سعيد يطلب تعيين مندوب دائم بريطانيا في السلطنة على أن يكون إنجليزياً خالصاً . ولعله كان يريد من وراء ذلك أن يتجنب تعيين أحد الهنود مندوباً عن شركة الهند الشرقية . لأن سعيداً كان يأمل في إنشاء علاقات مباشرة مع الخارجية البريطانية اعتقاداً منه بأن ذلك يدل على علو مكانته الدولية . وفي سنة ١٨٤٠ استجابت بريطانيا لهذا الاقتراح ، فاختارت أحد موظفي الشركة السابقين

(١) انظر الاستثمار في الخليج الفارسي الفصل الثامن .

Aitchison, vol. 7 P° 93—97. (٢)

وهو أتكيز همرتون لتمثيلها في مسقط . ولكن أثيرت مسألتان بصدد إنشاء العلاقات القنصلية الجديدة مع السلطنة العربية . الأولى تتعلق بالجهة التي سيمثلها همرتون ، أمى وزارة الخارجية ؟ أم مكتب الهند ؟ . وقد احتج مكتب الهند بأنه هو المشرف على العلاقات بين الإنجليز وبين سعيد منذ زمن بعيد . فيجب أن يكون القنصل البريطاني تابعاً له . وإرضاء لسعيد حلت المسألة حلاً وسطاً فأصبح همرتون مندوباً لمكتب الهند والخارجية البريطانية في نفس الوقت . ولكن هذا التمثيل الثنائى عقد مهمة همرتون لأن سياسة لندن لم تكن تتفق دائماً مع سياسة الهند . فالأولى كانت مسألة تجارة الرقيق تعنيها قبل كل شيء ، أما الثانية فكانت العلاقات التجارية تأتي في الدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة لها . لذلك كان يضايقها تدخل حكومة لندن في حرية زنجبار مما يضر بمصالح الرعايا الهنود الذين يتبعونها^(١) .

أما المسألة الثانية فتتعلق بمقر القنصل البريطاني . وطبقاً لما أشرنا إليه من اهتمام بريطانيا بالقسم الآسيوى من السلطنة كان مفهوماً حتى تعيين همرتون سنة ١٨٤٠ أنه سيستقر بمسقط ، ولكن جاءه الأمر في يناير سنة ١٨٤١ بأن ينتقل إلى زنجبار ليكون بجوار الإمام . تلك هى الحجة الظاهرية للحكومة البريطانية . ولكن في خطاب سرى من مكتب الهند إلى بومباي ، عللت بريطانيا هذا الانتقال بوجود أطباع فرنسية في شرق إفريقيا . وكان يهم بريطانيا أن تراقب نشاط فرنسا عن كثب^(٢) .

ظل همرتون يشغل منصب القنصل البريطاني في زنجبار مدة ١٦ سنة حتى وفاته سنة ١٨٥٧ . أى بعد وفاة سعيد بسنة واحدة ، وأخذ نفوذه خلال هذه المدة يتزايد باطراد فكان الإمام يستشيريه في جميع الشئون الهامة بل إنه كثيراً ما كان يعهد إليه بالإشراف على الحكم في زنجبار مع ابنه خالد الذى قيامه

Colomb, pp. 382-384. (١)

S. L. B. Vol. 13 B. G. à Hamerton 13-1-1841. (٢)

بتفقد شئون ممتلكاته في عمان . و يروى أن سعيدا عند وفاته كان ينادى على
همرتون لأنه أراد الإفضاء إليه بوصيته .

ذلك أن سياسة همرتون كانت تهدف إلى تقوية نفوذ بريطانيا السياسي
عن طريق تأييد السيد سعيد في بناء إمبراطوريته الإفريقية ، وإبعاد كل
نفوذ أجنبي عنها . ولم يكثرث بالاستفادة من الامتيازات الاقتصادية حتى
لا تصطدم بمصالح الإنجليز بالتجار العرب فلم يرهق الإمام بالاحتياجات
على احتكار تجارة العاج والصبغ أو تحديد أسعار تبادل النقد كما كان يفعل
القنصل الفرنسي مثلا . بل إنه سر لإقفال الشركات البريطانية التي كان
يديرها كوجان في زنجبار سنة ١٨٤٧^(١) . وكان يود لو منع سعيد تردد
المبشرين والرحالة الأجانب على داخل إفريقيا حتى لا تمس هيئته هناك .
وكثيرا ما استحث سعيدا على أن يبدى عناية أكبر بتثبيت سلطته في جميع
المناطق التي كان يدعى السيادة عليها . ولعله هو الذي اقترح تقسيم السلطنة
إلى قسمين إداريين سنة ١٨٤٤ . وكان سعيد يشعر بقيمة هذا التأييد
البريطاني نظرا لظهور أطماع إقليمية فرنسية في ممتلكاته منذ سنة ١٨٤٠ .
وحينما استولى الفرنسيون مثلا على نوسبي لم يجد سعيد سوى الحكومة
البريطانية يستنجدها . وإذا كانت بريطانيا قد أهملت مساعدته في القسم
الآسيوي فإن ذلك على كل حال أقل أهمية بالنسبة لسعيد .

ولم تمنع هذه السياسة من نشوب بعض الخلافات بخصوص مسائل
تجارية بين سعيد وبين الإنجليز . وكما استاء الفرنسيون عندما أرسل سعيد
سفنه إلى مرسلينا ، كذلك فعل التجار الإنجليز إزاء تسيير السفن العربية
إلى بلادهم . كما رفضت حكومة الهند تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة للتجار

العرب الذين يذهبون إلى الهند . وكان مفروضا ألا تزيد للضريبة الجركية بالنسبة لهم على ٥٪ . واحتجت بالمادة ١٦ من المعاهدة التي تقول باستمرار النظام المعمول به بالنسبة للتجار العرب . وهذا يدلنا على كيفية تطبيق المعاهدات التي تغد بين دول صغرى وأخرى كبيرة .

على أن صداقة الإنجليز قد كلفت سعياً تضحيات أخرى هائلة ، فند عقد معاهدة سنة ١٨٣٩ ، والإنجليز يسعون لتعديل معاهدة سنة ١٨٢٢ ، بحيث يتم إلغاء تجارة الرقيق نهائياً ، وتزيد بالتالى سلطات بريطانيا في مراقبة الساحل وحق تفتيش السفن العربية . وكان رأى كوجان عند عقد المعاهدة أن تنسحب بريطانيا سلسة الإلغاء التدريجى مع سلطنة مسقط حتى لا تصاب بأضرار اقتصادية إذا ألغيت تجارة الرقيق دفعة واحدة . وتطبيقاً لهذه السياسة اكتفى كوجان بتعديل ~~معاهدة~~ سنة ١٨٢٢ بحيث تضيق المنطقة التي يجوز للسفن العمانية الملاحة فيها ~~سلطنة~~ الرقيق ، ولكن أخذت السلطات البريطانية في منطقة الخليج تشكو من اتساع هذه التجارة ومن كثرة المخالفات التي يرتكبها التجار العرب ببيع الرقيق في مناطق خاضعة لبريطانيا غرب الهند . وكان هنئ بعد تعيينه مقبلاً عاماً في الخليج ينبع التقرير تلو الآخر عن اتساع تجارة الرقيق بواسطة المراكب العمانية^(١) ، فقدر عدد الرقيق الذين يوردون من شرق إفريقيا إلى فارس وبلاد العرب بثلاثة آلاف . أما الذين يذهبون إلى البصرة فيزيدون على ذلك بكثير . وبين أن خير وسيلة لعلاج هذه المشكلة هو مكافأة تلك التجارة عند الأماك التي تصدر منها ويعنى بذلك ساحل إفريقيا الشرق حيث ما تزال السفن البريطانية قليلة الظهور . واقترح ضرب الحصار على هذا الساحل . وبوصول همرتون إلى زنجبار أصبح هناك موظف بريطاني آخر يبلغ على حكمه لاتخاذ موقف حاسم مع السلطنة العربية الإفريقية . مما جعل

بالمستون يطالب السيد سعيد بوضع حد نهائي لتجارة الرقيق . فكتب إليه في سنة ١٨٤١ يقول : يجب أن تعلم أن الأمة البريطانية تنظر باهتمام بالغ إلى إلغاء تجارة الرقيق . وأن بريطانيا مستعدة لدفع تعويض للإمام لمدة ثلاث سنوات مقداره ألفا جنيه . لتحل محل الضرائب التي يأخذها عن تجارة الرقيق ، وإلى أن يتعود رعاياه على الاتجار في سلع أخرى^(١) .

انزعج سعيد لهذا الخطاب الشديد اللهجة . وساءت علاقات همرتون بالأرستقراطية العربية في زنجبار . حتى إن الناس أصبحوا يتساءلون ما إذا كان همرتون قد جاء خصيصا لحرمانهم من مورد رئيسي . من موارد تجارتهم ؟ رأى سعيد أن يرسل بعثة خاصة تستعطف الحكومة البريطانية حتى لا تدمر نظام دولته الاقتصادية . وفي التعليمات التي أرسلها مع مندوبه على بن ناصر حاول سعيد أن يبين الحسائر التي ستلحقه من جراء إلغاء تجارة الرقيق على النحو الآتي : إذا لم يكن هناك رقيق يستورد من إفريقيا فلن يكون هناك عاج لأن قوافل الرقيق هي التي تحمل العاج معها . وإذا لم يكن هناك رقيق فلن يأتي التجار من بلاد العرب ، ومن فارس ، ومن تركيا ليحملوا إلى شرق إفريقيا منتجات هذه البلاد ، لأنهم لن يجدوا ما يبادلون به بضاعتهم ، بل إن شراء القطن من الهند ومن أوروبا سيتوقف . فإذا سألك الوزير الأعظم ماذا يمكن أن يعرض سعيدا ، فقل له أنت الذي تقدر ذلك . ولكن إذا لم يكن لديك مانع فأعنه على استعادة جزر البحرين^(٢) . وطالب سعيد في نفس الوقت بأن تعترف بريطانيا بسلطته على ساحل الصومال الشمالي من رأس جردفون حتى بربره ، وهي منطقة لم يكن لسلطان مسقط أي نفوذ ولو اسميا فيها .

ويؤكد لنا هذا الخطاب الحقيقة التي أشرنا إليها من قبل ، وهي ان سعيدا

Palmerston à Saïd 5-7-1841 F. O. 84 Vol. 410, (١)
F.O.84 Vol. 425 Instructions Pour Ben Naceur, 1-1-1842. (٢)

كان يتحمل التدخل البريطاني في مسألة الرقيق على أمل أن تساعد بريطانيا على تحقيق أطماعه السياسية من بناء إمبراطورية كبيرة في شرق إفريقيا .

على أن سعيدا صادف في هذه المرة إصرارا من بريطانيا إلى حد أنه سمى هراً لتوثيق صلته بالفرنسيين ، ولكنه لم يكن واثقا بقدرتهم على مساعدته . ولهذا فضل أن يساير الحكومة البريطانية على أن ينقذ ما يستطيع إنقاذه ، فاقترح حلا وسطا ، وهي استمرار تجارة الرقيق بين الموانئ الإفريقية التابعة له على الأقل . وقبل أن يتخذ أبردين وزير الخارجية البريطانية حينذاك قرارا بهذا الشأن ، طلب إلى همرتون أن يجرى بحثا عن مسألة الرق في شرق إفريقيا . وانتهى همرتون في تقريره إلى أن إلغاء تجارة الرقيق كلية لن يؤثر على النشاط التجاري للدولة فحسب ، بل على نظامها الزراعي أيضا لأن زراعة القرنفل والسكر التي بدأت في زنجبار تقوم على أيدي عاملة من الرقيق . وأن الحياة الاجتماعية في هذه المنطقة مبنية على نظام الرق . فتبايع نسبة الرقيق في زنجبار وبمئة مثلا في السكان الذين قدرهم همرتون بـ ٤٣.٠٠٠ (١) .

وبناء على هذا التقرير قبلت بريطانيا بقاء التجارة بين الموانئ الإفريقية كما طلب السيد سعيد في معاهدة سنة ١٨٤٥ بتحريم تجارة الرقيق بين إفريقيا والدول الإسلامية في آسيا . ولكن دون أن يحقق سعيد أى كسب إقليمي يعوض الخسارة الاقتصادية التي ترتبت على هذه المعاهدة ، بل على العكس بدأ سعيد يفقد هيئته ، لأن السفن البريطانية منذ عقد المعاهدة نشطت في إجراء دوريات الحراسة والتفتيش على السفن العمانية حتى في زنجبار نفسها . ذلك أن همرتون أظهر للحكومة البريطانية عدم جدوى الاعتماد على أوامر سعيد ، فهو لن يطاع من رعاياه . ولن تكون هناك وسيلة لقمع التجار العرب

إلا بتشديد الحراسة والتفتيش . لا بواسطة السفن الحربية البريطانية فقط ، بل بواسطة السفن التجارية أيضاً .

وكان طبعياً أن تسوء العلاقات بين سعيد وهرتون في هذه الفترة الآلية إلى حد أنه طالب بعزله . ولكن يبدو أن الأخطار الداخلية التي هددت دولته في جميع المناطق ، فارس ، بلاد العرب ، شرق إفريقيا ، جعلته يستسلم للأوامر البريطانية . إلى حد أنه قبل في سنة ١٨٥١ مد حق التفتيش للسفن البريطانية إلى أنهار شرق إفريقيا . فكان ذلك بداية تسلل النفوذ البريطاني إلى شرق إفريقيا وحلوله محل النفوذ العربي . وربما وجد سعيد في زيادة موارد الجمر بسبب النشاط التجاري المتصاعد في زنجبار تعويضا جزئيا عزاه عن الخسائر التي ترتبت على تحديد تجارة الرقيق .

ويبدو أن سعيدا كان كلما اقترب من الشيخوخة زاد استسلامه للإنجليز . مع ملاحظة أنه في فترة شبابه كان يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق أطماعه التوسعية . أما في فترة الشيخوخة فكان كل ما يرجوه من الإنجليز هو أن يضمّنوا له تماسك دولته واستمرار الوراثة في عقبه . وسرى كيف أن الإنجليز كانوا على عكس ما رجوا منهم . فهم الذين عملوا على تفيت السلطنة بعد وفاته . وحتى قبيل وفاة السيد سعيد ظهرت الأطماع البريطانية في شتات هذه الدولة البحرية . ففي سنة ١٨٥٢ زار أحد ضباط البحرية البريطانية الكابتن أورد ، جزر كوريا موريا ، وهي أربع جزر صغيرة تقع على بعد ٢٥ ميلا من شبه الجزيرة العربية وعلى الطريق بين مسقط وعدن على بعد ٥٠٠ ميل من الأولى ، ٨٠٠ ميل من الثانية وقد اكتشف أورد في تلك الجزر وجود نوع معين من السماد يتكون من ذرق الطيور وأبرز أهميتها لبريطانيا . وبعد أن ثبتت مصلحة بريطانيا في امتلاك تلك الجزر ، طلب كلارندون وزير الخارجية إلى هرتون أن يجرى تحقيقا عن وضع الجزر السياسي . وانتهى الفصل البريطاني إلى تقرير أن تلك الجزر تابعة لإمام مسقط وأظهر حقيقة جديدة كانت

تجهاتها الحكومة البريطانية، وهى أن الفرنسيين كانوا يترددون على تلك الجزر لشراء السماد وأنهم حاولوا الحصول على تنازل عنها من السيد سعيد^(١).

وإزاء هذا التقرير أسرع الحكومة البريطانية بإرسال فرمينتيل ليتفاوض معه بشأن التنازل عن تلك الجزر في نظير تعويض مالى . ولكن أخذت سعيد غمرة من الكرم فقرر منح تلك الجزر لبريطانيا دون مقابل في ١٤ يوليو سنة ١٨٥٤ قائلا : إنه إذا احتاجت جلالة الملكة إلى أى قسم آخر أو إلى ممتلكاتى بأكلها سواء في جزيرة العرب أو في إفريقيا فإننى على أتم الاستعداد لأن أتخلى عنها . ولعله كان يرجو من وراء هذا العمل أن يستحث بريطانيا على مساعدته لوقف ضغط الفرس على إحدى موانيه بندر عباس . ولكن بريطانيا لم تحقق له شيئا من هذه المساعدة وكانت النتيجة أن تفتت دولته قطعة بعد قطعة ، وتقاسمتها دول أوروبا على نحو ماسنرى .

ج - العلاقات مع فرنسا

فقدت فرنسا مستعمراتها بالمحيط الهندي خلال جروب نابليون . لكن عندما عقدت معاهدة الصلح رد الإنجليز جزيرة بوربون^(٢) لفرنسا واحتفظوا بالجزيرة الكبرى المجاورة ، وهى مستعمرة موريس التى سبق ذكرها مرارا . وبواسطة جزيرة بوربون أمكن للفرنسيين فتح باب الصلات التجارية من جديد بينهم وبين شرق إفريقيا . ولكن على نطاق أضيق نظرا إلى ضآلة تلك المستعمرة بالنسبة للممتلكات الفرنسية السابقة قبل الحرب . فكانت جزيرة

(١) F. O. 54, V. 16. Hamerton à Clarendon 15—2—1854

(٢) أصبحت هذه الجزيرة تعرف باسم ريونيون Réunion وذلك منذ إعلان الجمهورية الثانية في فرنسا في سنة ١٨٤٨ .

موريس أيام حكم الفرنسيين تعتمد على التجار العرب لتأمينها بالمواد الغذائية وبالخيل إلى حد كبير . أما جزيرة بوربون فقد كانت تريد أساسا استيراد الرقيق للعمل في مزارع الفرنسيين ثم التوسط في شراء العاج والصمغ لييعه إلى فرنسا فيما بعد . ومن جهة أخرى لم يكف المستوطنون الفرنسيون في موريس عن متابعة تعاملهم مع السلطنة العربية . وكانوا يرغبون في التوسع في شراء الرقيق من السلطنة لولا أن الحكومة البريطانية كانت تحرم عليهم هذا النوع من التجارة ، طبقا للقوانين البريطانية التي لم يقتنع بها سكان موريس لأنهم ظلوا محتفظين بثقافتهم الفرنسية الخاصة وبدبائهم الكاثوليكية .

ويمكن القول بأن العلاقات بين فرنسا وبين حكومة السيد سعيد قد مرت بمرحلتين .

الأولى : منذ تسلم السلطات الفرنسية لجزيرة بوربون في سنة ١٨١٧ . وخلال هذه المرحلة لم تتجاوز الصلات بين البلدين حدود التبادل التجاري أما المشروعات الاستعمارية التي نجدها من وقت لآخر في وثائق وزارة المستعمرات بالنسبة لـ زنجبار وشرق إفريقيا ، فهي لا تعدو أن تكون اقتراحات فردية .

والمرحلة الثانية : وتتميز بازدياد ملحوظ في السياسة الاستعمارية الفرنسية وكان لهذه السياسة بالطبع صداها في زنجبار .

وفي المرحلة الأولى كانت تحدد الطرفين رغبة صادقة في توثيق العلاقات التجارية ، إلى حد أن السلطات الفرنسية في بوربون وقعت اتفاقية مع سلطنة عسقط في ٣ مارس سنة ١٨٢٢ وهي تنص على حرية الملاحة العربية في موانئ بوربون وتعطى التجار العرب امتيازات جمركية كبيرة تقسوى بينهم وبين الفرنسيين أنفسهم . وفي حالة ما إذا كانوا يحملون خيولا يدفعون نصف الرسوم التي

يدفعها الفرنسيون^(١).

ويبدو أن هذه الاتفاقية لم تؤد النتائج المرجوة ، لأنه بعد عقدها بقليل وقعت السلطنة العربية اتفاق إلغاء تجارة الرقيق بينها وبين الدول المسيحية . وكان مفروضاً أن يكون توريد الرقيق من إفريقيا إلى بوربون هو الأساس في التعامل التجاري . ولهذا عدل حاكم بوربون سنة ١٨٢٧ عن إعفاء العرب^(٢) من الضرائب الجركية حين لاحظ أنهم يحملون إلى الجزيرة سلعا لا تختلف كثيراً عن منتجاتها المحلية . ويدلنا على ضعف هذه الصلات التجارية أن وزارة التجارة الفرنسية عندما طلب إليها وضع تقرير عن أهمية العلاقات التجارية مع زنجبار تمهدا لعقد معاهدة مع السيد سعيد سنة ١٨٤٤ ، أشارت إلى عدم أهمية المنطقة من الناحية الاقتصادية وذكرت أن أهميتها ترجع أولاً إلى الناحيتين السياسية والاستراتيجية . وهذا يجعلنا نتفقد أن ادعاءات أوين من وجود خطر من توسع فرنسي في شرق إفريقيا ، إنما كان وهماً لا أساس له . بل إن وثائق وزارة الخارجية الفرنسية تثبت عكس هذا ، ففي سنة ١٨٢٦ بعث سعيد بأحد أتباعه ، ناصر بن مرشد إلى بوربون ليتعرف على موقف الفرنسيين من النزاع القائم بينه وبين المزروعيين في ممبسة . فكان جواب الحاكم ، دى لاشيفونتين ، هو أن فرنسا لا يمكن أن تؤيد ثورة من العصاة ضد حكمهم الشرعيين^(٣) .

نعم قدم أحد المستوطنين في بوربون سنة ١٨٣٣ مشروعاً بشراء جزيرة ممبسة من المزروعيين بمائة ألف فرنك ولكن الحكومة الملكية التالية لسقوط نابليون في فرنسا ما كانت لتلتفت إلى مثل هذه المشروعات التوسعية بعيدة المدى ، والتي من شأنها أن تغضب الحكومة البريطانية . وفي سنة ١٨٣٤ تفاوض سعيد مع قائد إحدى السفن الفرنسية التي مرت بزنجبار ، بشأن عقد اتفاق عسكري

A. A. E. Zanzibar, V. I, Annexe au Traite 1844, (١)

Ibid, Rapport de la Marine, 18 — 8 — 1842, (٢)

Ibid, Rapport de la Chiffon'aine à Said 10—6—1827. (٣)

مع فرنسا يضمن له المساعدة ضد خصومه في إفريقيا وفي بلاد العرب . وفي نظير هذا منح الفرنسيين تسهيلات للاستيطان في زنجبار واستغلال مزارعها بالطرق الحديثة . وما يسترعى الانتباه أن سعيدا حين استشار حكومة بومباي بشأن هذا المشروع ، لم تبد أى اعتراض عليه^(١) . وإنما كان الفرنسيون في بوربون هم الذين اعترضوا على فكرة الهجرة إلى زنجبار دون أن تكون لهم امتيازات قضائية وسياسية تحول دون خضوعهم لسلطة « الإمام العربى » . والأرجح أن سعيدا كان يهدف من وراء هذه الاستشارة أن يستحث همة الحكومة البريطانية لتكون هى السابقة إلى تقديم المساعدة حتى لا يضطر للبحث عن حلفاء بين دول أخرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا . ولذلك عندما توطدت صلاته بالإنجليز سنة ١٨٣٩ وتمكن من القضاء على خصومه في شرق إفريقيا ، فأصبح في غير حاجة إلى معونة أجنبية . اتخذ سعيد موقفا معاديا يختلف تماما عن موقفه من الفرنسيين في الفترة السابقة . ذلك أن فرنسا كما رأينا أخذت منذ سنة ١٨٤٠ تتبع سياسة توسعية في المحيط الهندى ، وكان محرك هذه السياسة هو القومندان شارل جيان الذى سيصبح فيما بعد قائدا لمحطة بوربون البحرية . وهو صاحب مؤلف قيم عن شرق إفريقيا يعتبر حجة في هذا الموضوع .

وكان من رأى جيان أنه يمكن لفرنسا أن تنشئ مستودعا لتجارة شرق إفريقيا وذلك بالاستيلاء على إحدى جزر الكومور . وبدل أن تسعى للحصول على تسهيلات لتجارها في سلطنة زنجبار تصبح منافسة لها في فتح أسواق شرق إفريقيا للتجارة العالمية . واقترح لهذا الغرض ضم جزيرة مايبوتا التى يمكن استخدام سكانها للتجارة داخل إفريقيا كما يفعل العرب من أتباع السيد سعيد . وحينئذ ستمتلك فرنسا على السيد سعيد وعلى نظامه الاحتكارى^(٢) . وفي الوقت الذى قررت فيه فرنسا تعيين قنصل لها في زنجبار سنة ١٨٢٩ أرسلت جيان على رأس بعثة استكشافية سياسية في شرق إفريقيا . وكان

B. P. C. V. 8. 24 — 8 — 1824. (١)

Guillian, Vol. 2. P. 17. (٢)

عليها أن تطوف بجزر الكومور وبسواحل مدغشقر ، ثم تتجه إلى البحر الأحمر وتتوقف عند جميع الموانئ الواقعة على الساحل الشرقي ، ابتداء من زيلع حتى ممبسة ، وأن تدرس أحوال هذه المناطق السياسية وتفاوض الرؤساء المحليين لمنح فرنسا بعض امتيازات اقتصادية في أراضيهم . وكان على جيان أيضا أن ينقل دي نويل قنصل فرنسا الجديد في زنجبار إلى مقر عمله ، ويعتمد أوراقه لدى السيد سعيد^(١) .

كان طبيعيا إذن أن يتلقى سعيد البعثة الفرنسية بكثير من التردد والحذر ، ولعله لم يكن يعلم بالضبط تعليمات جيان بشأن الطواف بساحل إفريقيا الشرقية .

وقبل أن يصل جيان لمقابلة الإمام في زنجبار توقف عند جزيرة نوسيبى وحصل من حاكمها على تنازل عن سيادة الجزيرة لفرنسا في يونيو سنة ١٨٤٠ . وعندما وصل إلى زنجبار لم يجد الإمام هناك فاستأنف سيره إلى مسقط وهناك أمضى نحو أسبوعين من ٣٠ أغسطس حتى ١٥ سبتمبر يحاول دون جدوى إقناع سعيد باعتماد دي نويل قنصلا لفرنسا لديه .

اعتذر سعيد أولا بأن الأوراق التي يحملها دي نويل ليست بمضادة من الملك نفسه واقترح أن يحكم القنصل البريطاني في صحة هذه الأوراق . وعلى هذا الاعتذار أجاب جيان بصورة ساخرة ، فقال « وهل نحن حرمانا العرب من تجارة كانت تدبر عليهم خمسين ألف قرش سنويا ؟ ، وهل نحن أبدا الثوار في ممبسة ؟ ، فرد سعيد بعبارة لها مغزاها قال « ولكن معاملتنا مع الإنجليز في الهند هائلة ، وأسطولهم في هذه البحار عظيم ، والسياسة تحتم علينا صداقتهم^(٢) » .

(١) A. C. O. I. N. 6, Instructions à Guillaum. 12-9-1829.

(٢) يوجد محضر هذه المفاوضات في تقرير دي نويل

، A.A. E. Zanzibar, Vol. I. Fevrie, 1841.

يستنتج من هذه العبارة إذن أن سعيدا إنما كان يحالف الإنجليز خوفاً منهم ، وهو ما رجحه دى نويل ، ولكننا نعتقد بأنه أطلق هذه العبارة لمجاملة البعثة الفرنسية . ولعل أهم اعتراض قدمه سعيد لرفض اعتماد القنصل هو أنه كان يجب أن يسبق تعيينه عقد معاهدة صداقة مع فرنسا أسوة بما حدث مع بريطانيا أو الولايات المتحدة ، لأنه كان يخشى من وجود القنصل دون أن تكون هناك نصوص تحدد اختصاصاته وإن كان جيان قد أجاب على هذا الاعتراض بأن القانون الدولي كفيل بتحديد هذه الاختصاصات . وذكر سعيد بأنه هو الذى طلب إليه شخصيا سنة ١٨٣٥ إرسال قنصل من فرنسا إلى بلاده فبنى سعيد أن يكون قد فعل هذا .

وعلى كل فقد أبحرت البعثة الفرنسية دون أن تنجح في تعيين القنصل ، وكل ما حصلت عليه ، هو اتفاقية بشأن منح منطقة من أراضي زنجبار للمهاجرين الفرنسيين من بوريون الذين يريدون الاستيطان في السلطنة ، واستغلال هذه الأراضي زراعياً ، ولم يقبض لهذه الاتفاقية التنفيذ .

ومما يدل على إثارة سعيد للإنجليز ، أنه أسرع بإرسال جميع وثائق المفاوضات إلى حكومة بومباي ، واستشارها في الموقف الذى يجب اتخاذه ، فكان جوابها في هذه المرة مشجعاً لسعيد لكى يتخذ موقفاً حاسماً من الفرنسيين^(١) . ولا شك أن اشتداد التوتر بين فرنسا وإنجلترا بشأن الأزمة المصرية التركية في هذا الوقت قد حفز الإنجليز وبالتالي السيد سعيد على اتخاذ هذا الموقف . ونتيجة لهذا أوصى دى نويل بعد عودته باتباع سياسة

(١) جمعت أوراق المفاوضات بين سعيد وبين الفرنسيين في وثائق

انتقامية نحو السلطنة العرية . فاقترح الاستيلاء على جزيرة نوسيبى وإثارة
عرب إفريقيا على السلطان وهم مستعدون للثورة بسبب خنوع سعيد لأوامر
الإنجليز مما كلفهم خسائر فادحة . ولذلك فهم يرحبون بربط عرى الصداقة مع
الفرنسيين وحتى بدون توصية نويل كانت الحكومة الفرنسية قد نقضت خطتها
لاحتلال تلك الجزيرة الصغيرة المناخمة لمدغشقر وربما لم تكن لنوسيبى أهمية
تذكر لذاتها ولكن أراد الفرنسيون أن يتخذوا منها قاعدة لبسط نفوذهم في
المستقبل على الجزيرة الكبرى . وقد عرفت الأطماع الفرنسية في مدغشقر
منذ أن انتشر بها المبشرون الكاثوليك في العقد الثالث من القرن التاسع
عشر ، وتصادف أنه قبل رسم الخطة الفرنسية بسنتين كانت ملكة السكلاف
قد طلبت إلى السيد سعيد وضع تلك الجزيرة تحت حمايته ، وأن يعتبر رعاياها
مثل رعاياه . فلما احتلتها القوات الفرنسية في أوائل سنة ١٨٤١ بعثت هذه الملكة
بشكوى إلى سعيد قالت فيها أما الفرنسيون الذين تقول إنهم معانفتن لازيدهم
ونحن نأسف إذا اضطررنا لأن نسمح لهم بالبقاء لأن أحدا من طرفك لم يأت إلى هنا ،
وقد بعث سعيد بهذا الخطاب وبنص معاهدة الحماية إلى وزارة الخارجية البريطانية
طالباً أن تحمى أراضيها من اعتداء الفرنسيين^(١) . فاكثفت وزارة الخارجية
البريطانية بإرسال مذكرة إلى الحكومة الفرنسية عبرت فيها عن خشيتها
من أن يكون احتلال نوسيبى هو عمل انتقامى ضد السلطان . أما إن كان
ذلك لخدمة مصالح فرنسا الاستعمارية « فلا بأس » . ويبدو أن بريطانيا لم
تكن تسلم للسيد سعيد بحق وضع حمايته على منطقة بعيدة كذلك الجزيرة التي
تختلف عن بلاده في الجنس واللغة والدين . لأن ذلك يعنى أن دولته قد
أصبحت دولة عظمى في المحيط الهندي .

(١) يشك همرتون في صحة خطاب الملكة المؤرخ في محرم سنة ١٢٥٧ هـ أما
معاهدة الحماية فتوجد بنصها العربى في وثائق وزارة الخارجية مع جميع الخطابات
المتعلقة بهذا الموضوع . F. O. 54. V. 4

أما بالنسبة لجزر الكومور فكانت بريطانيا أميل إلى تأييد سعيد لأن سلطته على هذه الجزر مستمدة من اعتراف حكامها له بالسيادة وليس من معاهدة حماية عقدت في وقت قريب جدا ، ولهذا عندما احتل الفرنسيون جزيرة مايوتا وأخذوا يحومون حول جزيرة موهلى اتخذت بريطانيا موقفا أقل تساهلا فعندما عاود سعيد الكرة ورفع شكوى إلى بالمرستون في سنة ١٨٤٦ بشأن الاعتداءات الفرنسية على ممتلكاته . أجابه بالمرستون بأن بريطانيا قد قررت تعيين قنصل لها في الكومور ليراقب نشاط الفرنسيين ويرعى مصالحه هناك^(١) . ولكن القنصل البريطاني أخذ يفرض سلطة حكومته بحجة مكافحة تجارة الرقيق في تلك الجزر . وهكذا أدت السياسة الانجليزية إلى زيادة إضعاف سلطنة سعيد في الكومور على عكس ما كان يرجى منها .

ورغم توتر العلاقات بين فرنسا وبين سعيد خلال سنتي ١٨٤٠ ، ١٨٤١ فإن حاجة بوربون إلى الأيدي العاملة كانت ملحة لاسيما بعد أن قررت الحكومة البريطانية منع هجرة الهنود إلى المستعمرات غير البريطانية في سنة ١٨٤١ ، لذلك قرر حاكم بوربون الأميرال بازوش إرسال ضابط فرنسي ليمفاوض السيد سعيد في كيفية إرسال العمال الأحرار ، من ممتلكاته الإفريقية إلى المستعمرة الفرنسية . ونظام العمال الأحرار يشبه نظام المكاتب المنصوص عليه في الشريعة الإسلامية ، وهو أن يدفع التاجر الفرنسي مبلغاً من المال إلى المالك العربي أو السواحلي يعتبر بمثابة ثمن للعبد ، ثم يحمل العبد إلى المستعمرة ليعمل بها مدة ما بدون أجر إلى أن يستوفي المبلغ الذي دفعه الفرنسي فيكون له حق العمل بأجر بعد هذا . ولا شك أن هذا النظام ليس إلا مجرد حيلة قانونية لتبرير تجارة الرقيق ، وقد فكر أحد الإنجليز في استخدامه في الهند سنة ١٨٢٧ كما أراد كوجان استخدامه في مزارع قصب السكر التي أنشأها

برنيجار . ولكن الحكومة البريطانية لم توافق عليه^(١) ، إلا أن الرأي العام في بوربون كان يعتقد بأن بريطانيا تريد بهذا التشدد مجرد إماتة المستعمرة الفرنسية اقتصاديا .

تردد الضابط الفرنسي البحري دى كريدال على زنجبار عدة مرات خلال سنتي ١٨٤٢ ، ١٨٤٣ . وفي ٢٠ أبريل سنة ١٨٤٣ وضع مشروع اتفاق مع سعيد بخصوص كيفية نقل العمال الأحرار ، إلى بوربون . وقبل أن يوقع هذا الاتفاق طلب سعيد تعديله بحيث تحدد المدة التي يجوز للزارع الفرنسي خلالها استخدام العامل بعشر سنوات على أن يعود بعدها إلى بلاده^(٢) .

والواقع أن سعيدا لم يكن متحمسا لهذا النوع من التعامل لأنه لا يأخذ على العمال الأحرار ضريبة الرأس التي اعتاد أخذها في نظام الرق الصريح . ومن جهة أخرى لم يكن يرغب في إغضاب الإنجليز دون أن يكون له أى مصلحة اقتصادية من إدخال هذا النظام . ورأى أنه من الأفضل تنشيط التجارة العادية مع فرنسا ، وذلك بعقد معاهدة معها على نمط المعاهدات الأخرى مع الدول الكبرى . فإن هذا يعود على دخل الجرك بالفائدة ولهذا طلب إلى كريدال في زيارته الثالثة أواخر سنة ١٨٤٣ أن تبعث فرنسا بأحد مندوبيها لعقد معاهدة مع السلطنة . وكان سعيد مستعدا لإعفاء فرنسا من نظام الاحتكار المضروب على منطقة المريمة ، لولا أن بريطانيا التي استشيرت بالطبع في عقد المعاهدة اعترضت بأن فتح المريمة لفرنسا دون بريطانيا يعد مخالفا للمعاهدة التي تنص على استمتاع بريطانيا بحقوق الدولة الأولى بالرعاية ، وفي هذه الحالة ستطالب بريطانيا بمبدأ المعاملة بالمثل .

وعلى هذا الأساس عقدت معاهدة الصداقة والتجارة مع فرنسا

F. O. 84. 540 Aberdeen à Hamerton 29-9-1844. (١)

A. C. O. I. N. 12. Rapports de Mauf De Kerdual. (٢)

في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٤٤ دون أن تمنح لفرنسا امتيازاً خاصاً ، فهي لا تختلف عن المعاهدات الأخرى إلا في أمرين الأول هو ما نصت عليه المادة الرابعة من أن رعايا الإمام الذين يعملون في خدمة الفرنسيين يستمتعون بمثل حقوقهم^(١) . وبناء على هذه المادة أخذ كثير من العرب يعطون لسفنهـم الجنسية الفرنسية تحت ستار حيل قانونية عدة ، أهمها أنهم أناس بحريون لا يستقرون في بلد معين ومن ثم يمكن الادعاء بسهولة بالانتماء إلى جزيرة مايوتا وهي مستعمرة فرنسية منذ سنة ١٨٤٣ . وقد كان حمل السفن العربية الجنسية الفرنسية أسوأ الأثر بالنسبة للبحرية البريطانية ، لأن ذلك يعوقها عن ممارسة حق التفتيش وقدرت هذه السفن العربية بنحو ٧٠ سفينة في سنة ١٨٧٣^(٢) . والأمر الثاني هو ما نصت عليه المادة ١٧ التي صيغت على النحو الآتي : يكون للفرنسيين الحق في إنشاء مستودعات ومخازن تموين من أى نوع كانت في زنجبار أو غيرها من أنحاء السلطنة . وكان رد الفعل لدى الحكومة البريطانية أشد بالنسبة لهذه المادة . فقد نه أبردين الإمام إلى خشيته من أن تفسر كلـة مستودعات أو مخازن بالمؤسسات الحربية . وبالتالي فإما أن يصيف الإمام مذكرة تفسيرية تحدد معنى المستودعات ، وإما أن يسمح لبريطانيا بإنشاء مستودعات مثلها . ولم يكف أبردين بهذا بل طلب تفسيراً إلى جيزو رئيس الحكومة الفرنسية وحصل منه على تأكيد بأن فرنسا ليست لديها أية نية لإستخدام هذه المادة كي تنشئ مستودعات حربية في السلطنة .

لم تسفر هذه المعاهدة عن نتائج اقتصادية لفرنسا في زنجبار فلم تؤسس القنصلية إلا في سنة ١٨٤٧ ، وإن كان قد تبعها إنشاء فروع لبيتين تجاريين

Guillain, Vol. 3. P. 459. (١)

A. C. O. I. N. 34. Note de la Marine, 1872. (٢)

شهيرين في مارسيليا هما رابو وفيدال . فقد صادفت التجارة الفرنسية صعوبة في منافسة البضائع الأمريكية . ومن ثم كان على فرنسا أن تدفع مستورداتها من زنجبار نقدا ، وكانت تشتري منها على وجه الخصوص الزيوت وجوز الهند والسمسم وكان مفروضا أن تبادلها بالقطن لولا أن الاقطان الأمريكية كانت أرخص ثمتا^(١) .

كذلك لم يكف الفرنسيون بعد عقد هذه المعاهدة عن مخادعة السيد سعيد وإثارة حكام شرق إفريقيا ضده . ففي سنة ١٨٤٦ اتصل جيان بحكام براوة ولامو وأظهر استعداد بلاده لتأييدهما إذا ما أعلنوا استقلالهما عن السيد سعيد ، وقد منيت محاولته بالفشل . واضطر سعيد إلى إرسال شكوى إلى جيزو من أعمال جيان العدوانية . وقد أصبحت مسألة استيراد العمال خلسة من إفريقيا محل خصومة شديدة بين سعيد وبين السلاطات الفرنسية في بوربون . ولهذا السبب أمر سعيد في سنة ١٨٤٩ باقبض على إحدى السفن الفرنسية في كلوة وبرر عمله بأن السفينة كانت تنجز في الرقيق خلافا للمعاهدة^(٢) ، مما اضطر الحكومة الفرنسية إلى إرسال نائب الأميرال لاجير في سنة ١٨٥٣ على ظهر سفينة حربية ليظهر قوة فرنسا أمام السلطان^(٣) . ولكن سعيدا ومن ورائه همروتون القنصل البريطاني اعتبر هذه البعثة تهديدا سافرا لإجبار حكومة زنجبار على الاستمرار في تجارة الرقيق غير الشرعية . ومن ثم نقبين كيف أن سعيدا أصبح بحق يعارض سياسة التوسع في إرسال العمال الأحرار ، خارج بلاده لأنه لا يستفيد من هذا النظام على الأقل ، ولكن تجار الرقيق من رعاياه كانوا يستفيدون من هذا النظام فأصبح هناك تناقض في

F. O. 54 V. 7. Aberdeen à Guizot et Reponse 7—3—1845 (١)

A. C. O. I. N. 12. Note de la Marine, 12—1—1846 (٢)

A. A. E. Said à Napoleon. (٣)

المصالح بين الحاكم وبين رعاياه إزاء العلاقات مع فرنسا . وهذا يفسر لنا كيف أنه وجد في زنجبار جماعات عدة تؤيد التقرب من الفرنسيين . ولاحظ همرتون قوة هذه الجماعات منذ سنة ١٨٤٢ . فقال في إحدى رسائله : يوجد هنا حزب قوى ميال إلى الفرنسيين ويتزعم هذا الحزب سالم بن أحمد حاكم بمبة وينتمى إليهم خالد بن الإمام . وهذه الجماعات على صلة دائمة بالفرنسيين ولا شك أنهم سيسعون إلى الاستعانة بهم عند موت الإمام^(١) . وفعلأوشك ما توقعه همرتون أن يتحقق في الأزمنة التي تلت موت السيد سعيد ، وإن كنا نعتقد بأن التقارير البريطانية بالغت كثيرا في تصوير المؤثرات الفرنسية في زنجبار ووصفها بأنها كانت تهدف فقط إلى إحياء تجارة الرقيق .

* * *

رأينا فيما سبق كيف اتسعت علاقات سلطنة زنجبار مع معظم الدول الأوروبية ، ومن الطريف أن هذه العلاقات تجاوزت النواحي الاقتصادية والسياسية بحيث أصبح سعيد شخصية معروفة في المجتمعات الدولية . ولا يسعنا بعد أن درسنا سلطنة زنجبار في عهد سعيد من النواحي الداخلية والخارجية إلا أن نضيف تحليلا لتلك الشخصية العربية غير المعتادة في هذا الزمن وفي هذه الأماكن . وقد أطنب كثير من المؤرخين في الحديث عن شخصية سعيد لحدتنا ابنته سلمى بأنه كان رجلا مستنيرا له مهابة تبعث على الاحترام وقد عرف بأصالته وتواضعه ، فكان يقوم بزيارات خاصة لاتباعه ويشاركهم في محنهم أو في مناسباتهم . كما امتاز بحبه للعدالة فكان يعد القضاء أهم الأشياء في نظره وفيه كان لا يعرف فرقا بين أحب أبنائه أو أحقر أتباعه . وتحدث الرحالة ولستد عن سعيد فقال إنه يحتفظ بكثير من الصفات البدوية الأصلية فهو لا يتحلى بجواهر وملابسه لا تختلف كثيرا عن ملابس مواطنيه . وكان يحب الظهور في المناسبات بدون صخب أو ضجيج كما كان يحرص على زيارة

والدته يومياً ليقدم لها فروض الطاعة^(١). وقد أبدى شبرد إعجابه بحاشية السيد سعيد، كما أعجب على وجه الخصوص بأحد أفراد تلك الحاشية ويدعى «حمود بن خميس»، فقال عنه إنه رجل متحرر يمتلك مكتبة كبيرة تحوى مختلف الكتب فى العلوم والفنون والتاريخ^(٢). كما أشاد بمخاض السيد الطيبة جميع الرحالة الذين زاروا زنجان فى عهده. فقالوا إنه كان يستقبلهم بحرارة بالغة تترك أثراً كبيراً فى نفوسهم، ويحدثنا أحد أولئك الرحالة ويدعى شابوى أنه فى زيارته لزنجان فى عام ١٨٤٦ والتى استغرقت خمسة وثلاثين يوماً لقي فيها طبيب الرعاية والعطف من السيد سعيد. وحرص شابوى أن يؤكد لنا مدى تواضعه، فذكر أنه عندما دخل عليه فى قصره وجده جالساً على بساط مربعا ساقيه على مخدتين، ولكنى ماكدت أدخل على الإمام حتى نهض واقفاً بتواضع جميل ليستقبلنى بحفاوة بالغة. فأمسك يدي وشد عليها حوالى دقيقة، وقد لمست فى أثناء إقامتى فى زنجان مدى شعبية سعيد، فقد كان الرعاية يعتبرونه أباً لهم قبل أن يكون سلطاناً عليهم وكان قصره مفتوحاً لهم فى كل وقت.

وكان سعيد يحرص على الاستفادة من الرحالة الذين يفدون على بلاده ليناقشهم ويطلب منهم أن يحدثوه عما يجرى فى البلاد التى سافروا إليها. ويذكر لنا شابوى أن الإمام سأله عن كيفية الحكم فى بلاده وتعجب كثيراً عن عدم وجود سلطان بها. ولما أجابه بأنها تحكم بواسطة مجلس انتخابى قال استغفر الله! وقد حرص سعيد أن يسأل شابوى عن أعياد تركيا ومصر وحفلات الزفاف السلطاني فى البوسفور وعن الحرب الروسية التركية وكان يطلب منه أن يترسل فى ذكر تلك الأحداث وخاصة عما يفعله محمد على فى مصر وعن قوة أسطوله واستحكاماته فى الإسكندرية^(٣).

(١) wellsted, Vol. I. pp. 5—7.

(٢) Shepherd, pp. 61—64.

(٣) Chappuis, pp. 329—333.

وكان سعيد يعمل على تشجيع الرحالة والمبشرين للقيام بنشاطهم في بلاده وكان يعطيهم خطابات توصية لرؤساء المقاطعات الخاضعة له يطلب فيها منهم أن يعاملوا الوافدين عليهم بالرعاية اللازمة . ومن المؤكد أن السيد سعيد كانت تسيطر عليه الرغبة في الظهور في المجتمع الخارجي ، ولعله ضحى بكثير من مصالحه لتحقيق تلك الرغبة . فقد رشحته الحكومة البريطانية ليكون عضوا شرف في الجمعية الآسيوية الملكية سنة ١٨٣٥ اعترافا بوقوفه معها في إلغاء تجارة الرقيق وتقديرا للجهود التي يبذلها لإدخال الحضارة في بلاده^(١) .

وقد تزوج سعيد عدة مرات كانت المرة الأولى من ابنة عمته (موزة بنت الإمام) في عام ١٨٢٧ ، ولكنه انفصل عنها وتزوج من حفيدة شاه الفرس وفتح على شاه ، وأتى بها إلى زنجبار في عام ١٨٤٩ وبني لها الحمامات على الطراز الفارسي ولكنها كانت مكروهة من عرب عمان بسبب غطرستها وكبريائها . وقد مات سعيد عن خمسة وستين عاما قضى منها أكثر من خمسين عاما في الحكم .

الفصل السابع

انفصال زنجبار

(١٨٥٦ - ١٨٦١)

تبين لنا مما سبق إلى أي حد واجه سعيد صعوبة في المحافظة على تماسك الدولة إبان حياته ، فمن باب أولى أن تتعرض الدولة لأخطار التفكك بعد اختفاء شخصية المؤسس . ومن المحتمل أن يكون سعيد حين قسم الدولة إداريا بين اثنين من أبنائه إنما كان يريد أن يسهل لها مهمة إدارتها ، وإن كان هذا لا يعنى بالضرورة رغبة سعيد في تقسيم السلطنة إلى دولتين منفصلتين كما ستفسرها الحكومة البريطانية فيما بعد . والأرجح أنه كان يعتقد أن بقاء إقليم السلطنة الآسيوية والإفريقية خاضعين لأسرته حتى في حالة تقسيمهما خير من أن يتعرضا للتفكك الكامل على أيدي قوم غرباء عن الأسرة أو معادين لها وهو أمر لم يكن بعيد الاحتمال . على أن سعيداً لم يحدد بصورة واضحة كيفية وراثة العرش من بعده وإنما مات تاركا أكبر أبنائه ثويني - حاكما على مسقط وماجدا حاكما على زنجبار ولكن من الذي سيخلفه على عرش السلطنة ؟ وهل ينبغي أن يكون هنالك حاكم واحد تملو سلطته على أملاكه جمعا ؟ أو أن الوضع يقتضى أن يكون لكل إقليم حاكمه المستقل ؟ .

ومن المحتمل أن تكون رغبة سعيد في تقسيم ممتلكاته قد راودته عقب نقل عاصمته من مسقط وإقامته الدائمة في زنجبار في عام ١٨٤٠ . ويستدل على ذلك من رسالة بعث بها في عام ١٨٤٤ إلى اللورد أبردين يقول فيها « عند وفاتنا استقر تنظيمنا الذي وضعناه لدولتنا على تعيين ابننا السيد

خالد حاكما على مملكتنا في إفريقيا وتعيين السيد ثويني حاكما على جميع مملكتنا في عمان والخليج العربي . وإن شاء الله يحافظ ولدانا على ذلك ويتصرفان طبقا لمشورة الحكومة البريطانية . ونحن نأمل أن تكون راضية عنهما ، وألا تسحب ثقتها منهما^(١) وقد حدث أن توفي السيد خالد في حياة أبيه في عام ١٨٥٤ ، فعين سعيد ابنه ماجدا حاكما على الأقاليم الإفريقية . وقد تعرض حكم ماجد لعدة أخطار قبل أن يثبتته الإنجليز بتحكيمهم في عام ١٨٦١ ، ومن هذه الأخطار :

أولا : استيلاء قبيلة الحارث ، وهي أكبر الأسر العربية في زنجبار ، وكانت تحكم بعض مقاطعاتها قبل عهد السيد سعيد ، وكانت تعتمد على البد العاملة من الرقيق في مزارعها الخاصة . ولذلك أملت بعد وفاة سعيد في أن تتخلص من القيود التي فرضتها بريطانيا على تلك التجارة . فوجدت أن ماجدا قد أصبح أشد خضوعا للإنجليز ، لأنه إذا كان سعيد قد استسلم لهم مقابل المحافظة على أملاكه في شرق إفريقيا فن باب أولى كان ماجد محتاجا لمعوتهم لبقائه في الحكم .

ثانيا : رغبة ثويني في توحيد السلطنة تحت حكمه ، وكان أمامه من المبررات ما يستطيع بها أن ينازع ماجدا شرعية حكمه في زنجبار ، فهو أكبر أبناء السلطان الراحل ، وهو الذي يحكم في أقاليم الوطن الأم ، ويستمد منبيعة القبائل العربية له هبة أدبية .

ولم تكن القسمة عادلة ، فوارد القسم الإفريقي تبلغ ضعف موارد القسم الآسوي . ولعل ماجدا اقتنع بهذه الحقيقة إذ يقال إنه حتى قبل أن يفرض عليه تحكيم الإنجليز دفع جزية سنوية لمسقط قبل مبدأ دفع التعويض لأخيه

دفعا لادعاءاته^(١). على أنه قد نشأت مشكلة عما إذا كان هذا الدفع يعتبر نوعا من الجزية من أمير غير مستقل إلى متبوعه ، أو أنه بمثابة تبرع من أخ غنى إلى أخ فقير ، ويبدو أن إصرار ثويني على اعتبار الأمر الأول هو الذى دفع ماجدا إلى الامتناع عن الدفع عندما احتدمت المشكلة . وكان هذا من أهم الأسباب التى دفعت ثويني للجوء إلى الحرب . واستطاع ثويني أن يستميل إليه أحد إخوته برغش الذى كان يعمل من ناحيته على خلع ماجد ليحل محله فى الحكم . وقد حاول أن يقوم بإحداث ذلك الانقلاب عند وفاة أبيه ، فأخفى نبأ وفاته ، ولكنه فشل فى حركته هذه . ومن ثم أظهر استعدادا لمخالفة أخيه ثويني ضد ماجد . ونجح ثويني بالتعاون مع برغش فى تأليب القبائل المعارضة لحكم ماجد فى الشرق الإفريقي وأهمها قبيلة الحارث كما سبق أن ذكرنا . كما سعى لنيل التأييد الأجنبى لأطماعه ، وقد وجد ضالته المنشودة فى الفرنسيين الذين كانوا جاهدين فى ذلك الوقت فى توطيد نفوذهم فى شرق إفريقيا . وكانوا يعارضون السياسة البريطانية التى تقف إلى جانب ماجد وتصر على تعيينه حاكما على زنجبار — ولذلك كان اتجاه ثويني إلى قبيلة الحارث ، أو إلى الفرنسيين مزعجا للسياسة البريطانية ، فأصرت على التدخل فى الأمر . وقد بدأ همرتون القنصل البريطانى فى زنجبار بتوجيه إنذار شديد اللهجة إلى رئيس قبيلة الحارث (عبدالله بن سالم) بأنه إذا مارودته فكرة إحداث أى قلب فى الأوضاع بالتعاون مع ثويني ، فسوف يدفع حياته ثمنا لذلك^(٢). على أن ذلك الإنذار لم يقض على أطماع تلك القبيلة التى وجدت الفرصة سانحة أمامها لكى تعلن ثورتها على ماجد منتزعة فرصة الهجوم العمانى الذى كان يديره ثويني على زنجبار فى منتصف يناير سنة ١٨٥٩ . ولا يفهم من ذلك أن قبيلة الحارث كانت مخلصه فى تحالفها مع ثويني ، وإنما كانت تستغل النزاع بين الأخوين لتحقيق مصالحها الخاصة . وكما استعان ثويني

برغش استعان ماجد بأخيه تركي ، فشجعه على الثورة ضد أخيه بصحار في إقليم عمان .

ويهمنا أن نعرف موقف إنجلترا وفرنسا في ذلك النزاع الناشب بين أبناء سعيد.

كانت إنجلترا تؤيد تقسيم سلطنة عمان وتعارض ضم ممتلكات ثويني لممتلكات أخيه فوقفت إلى جانبه متذرة بأن وقوع أية حرب بين الأخوين يشكل خطراً على مصالحها في الطريق البحري الموصل لإمبراطوريتها . ولذلك أسرعت السلطات البريطانية في الهند بإرسال الكولونيل رسل - أحد ضباط البحرية الهندية - لكي يوقف الحملة التي كان ينظمها ثويني ضد زنجبار في عام ١٨٥٩ ، واستطاع رسل أن يصل في الوقت المناسب مما اضطر ثويني للتراجع إلى مسقط بعد أن ووجه بالأسطول البريطاني يقطع عليه الطريق عند رأس الحاد. ولم يجد ثويني بعد تلك المغامرة الفاشلة إلا أن يقدم اعتذاره للحكومة البريطانية ورغبته في كسب صداقتها . فكتب إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي يقول : لقد أثرت التراجع إلى مسقط رغبة مني في استمرار تأكيد إخلاصي وصداقتي للحكومة البريطانية^(١) . ولعل ثويني قد أدرك أن نجاح أخيه إنما يرجع إلى تأييد الإنجليز له ، فيروى أنه قال : فليساعدني الله تجاه رجل يعتمد في خلاصه على تأييد الإنجليز له ، وإن كان هو نفسه لا يقل عن أخيه رغبة في نيل تأييد الإنجليز أو غيرهم . فكان قد سبق له أن كتب إلى نابليون الثالث في عام ١٨٥٧ يعبر عن رغبته في رؤية السفن الفرنسية تتردد على ميناء مسقط . كما طالب بنقل القنصلية الفرنسية من زنجبار إلى عاصمة السلطنة الحقيقية^(٢) ، ولكن لم يصل الأمر إلى حد تنظيم هجوم مسلح بالتعاون مع الفرنسيين على زنجبار كما استنتج رجبى حين ربط بين حملة ثويني

I. O. Range 396 No. 3256 & 3429. (١)

A.A.E. Zanzibar, Vol. 2. Thuwain à Napeleon, III,30-3-1857. (٢)

في يناير سنة ١٨٥٩ ووصول إحدى السفن الحربية الفرنسية في الشهر التالى وربما كان اتصال برغش بالفرنسيين أوضح كما تدل على ذلك المراسلات التى تبادلها مع القنصل الفرنسى فى زنجبار . ويرجع اتصال برغش بالفرنسيين إلى ما قبل وفاة أبيه حين اتفق مع الفريد راو - ممثل شركة رابو بمرسيليا - على بعض الأمور التجارية ، وذلك فى أثناء زيارة الأخير لزنجبار فى عام ١٨٥٤ - ١٨٥٥^(١) . ولكن بعد وقوع أزمة وراثة العرش اتخذت هذه الصلات شكلا سياسيا . وشجع برغش على خطة الاستعانة بالفرنسيين للثورة على ما جدد وجود القنصل الفرنسى «لادسلاسى كوشيه» الذى عين فى زنجبار فى عام ١٨٥٦، وكان مثالا لكثير من القناصل الأوربيين الذين يرسلون إلى دويلات بعيدة فى الخارج فيثيرون حولهم الضجة بالتدخل فى المنازعات الداخلية والتهويل من خطورتها ، حتى يكسبوا وظائفهم أهمية فى نظر أنفسهم وفى نظر حكوماتهم . فقد أخذ «لادسلاسى كوشيه» منذ تعيينه يستحث حكومته على إرسال السفن الحربية من وقت لآخر ظنا منه أن ذلك يقوى نفوذ فرنسا فى تلك المنطقة ويبعث الخوف فى نفس السلطان^(٢) . وليس معنى هذا أن الفرنسيين هم الذين دفعوا برغش على القيام بالثورة فإن أهدافه كما اتضح من رسالة بعث بها إلى كوشيه كانت أقرب ما تكون إلى ثورة وطنية فى حدود المفهوم الدينى للقومية فى ذلك الوقت . وإن رغبة أخى ماجد هو أن يعطى بلادنا للإنجليز أمانا فلا يزيد إعطاءها لا للإنجليز ولا للفرنسيين ولا للأمريكيين ولا لآى أحد آخر . ولكن إذا اضطررنا لبيعها فلن نفعل ذلك إلا بعد دفع دمانا ثمنا لها^(٣) . ومع ذلك فقد استفسر برغش قبل قيامه بالثورة عن موقف الفرنسيين فبعث إلى كوشيه يسأله «ما رأيك لو أتينا لمهاجمة ماجد والتقينا بالإنجليز فهل تساعدنا فى حركتنا هذه؟» ويبدو أن

Rabaud, Zanzibar, Page, 2. (١)

A. A. E. Zanzibar 2. Chaucher 29-7-1856. (٢)

R. S. T. pp. 80-81 (٣)

الحكومة الفرنسية لم تسأير قنصلها في سياسة التدخل السافر واكتفت بالاحتجاج على تدخل إنجلترا . ولكن كوشيه كان كثيرا ما يصرح بأن برغش في حماية الفرنسيين ، وأنه يجب أن يعامل بعناية خاصة ولا ينبغي لماسجد أن يرتكن على الإنجليز لأنهم لا يملكون حقا في النزاع القائم بين مسقط وزنجبار . كما أظهر عدائه الصريح لماجد وأخذ يصفه بأقذع العبارات ويقول إنه فرخ لم ينبت ريشه بعد وإن أحدا لن يطلق رصاصة من أجله^(١).

أعلن برغش الثورة المسلحة في زنجبار في أكتوبر من عام ١٨٥٩ فتحصن بمزرعته وجمع حوله جميع الساخطين في زنجبار على خضوع ماجد للإنجليز واستطاع ماجد أن يجمع تلك الثورة بفضل المساعدة الإنجليزية فزوده رجي بالنصائح والأسلحة ، كما استطاع رجي أن يقنع الفرنسيين بمخطورة السياسة التي يتبعونها بتأييد الثوار الوطنيين وذلك في أثناء مقابلته لقائد محطة بوربون الذي تصادف مروره بزنجبار في أكتوبر من عام ١٨٥٩ . وبعد أن نجح ماجد في قمع تلك الثورة انتهز هذه الفرصة لكي يتخلص من خصومه رؤساء قبيلة الحارث بينما تولى الإنجليز إزال العقوبة ببرغش لخمלוه منفا إلى بومباي ولم يسمحوا له بالعودة إلا بعد صدور التحكيم في عام ١٨٦١ .

وتبالغ التقارير البريطانية في مسئولية فرنسا عن هذه الأزمة وتعلم ذلك بأمرين :

الامر الأول : أن فرنسا كانت تريد أن تحصل من ثويني أو من برغش على تنازل عن بعض الأراضي في شرق إفريقيا مثل مبسة أو براوة مقابل مساعدتها لها ضد ماجد

والامر الثاني : رغبة فرنسا في إحياء تجارة الرقيق تحت ستار نظام

العمال الأحرار ، نظرا لحاجتها إلى العمال الإفريقيين في المستعمرات التي ضمتها حديثا مثل نوسبي ومايوتا علاوة على مستعمرة ريونيون لأن البيض يمزفون عن العمل في المناطق الحارة . واستدلت بريطانيا على ذلك من خطاب وجهه حاكم ريونيون إلى ماجد وصف فيه تحسن أحوال هؤلاء العمال حينما يذهبون إلى تلك المستعمرات حيث يجدون المأكل والمسكن والملبس وعلاوة على ذلك يقبضون أجورهم ثم يعودون إلى بلادهم بعد أن يكونوا قد اكتسبوا خبرة عظيمة^(١) .

ولكن يجب أن نضيف سببا آخر دعى فرنسا إلى الاهتمام بزنجبار خلال هذه الفترة ، وهو ازدياد التبادل التجاري في الستينات . على أن التبادل التجاري كان آخذا في الازدياد منذ أنشأت شركتي فيدال ورايو فروعا لها للتبادل التجاري مع زنجبار . وقد بلغت التجارة الفرنسية ذروتها في عام ١٨٥٧ فتقدمت في هذا العام على تجارة الولايات المتحدة وإن لم تستمر زمنا طويلا على هذا النشاط إذ عادت فتناقصت تدريجيا منذ عام ١٨٥٨ . وربما كان تدخل فرنسا في الأزمات السياسية من بين الأسباب التي قضت على مركزها الاقتصادي . ومن النتائج الهامة التي ترتبت على السياسة الفرنسية في زنجبار أن ازداد ماجد تقربا للإنجليز واستسلاما لهم ، فيروى أنه في الفترة التي انقضت بين وفاة همرتون في يوليو ١٨٥٧ ومحجي . رجي في يوليو من العام التالي كان ماجد يسأل التجار الذين يأتون من الهند أو عدن ما إذا كانوا يعرفون متى يصل القنصل البريطاني . وكان يقول متى أرى من جديد علم بريطانيا يخفق ها هنا^(٢) ، مشيرا إلى مقر القنصلية . كذلك أدت هذه السياسة إلى أن يرحب ماجد بفكرة التحكيم البريطاني في النزاع بينه وبين ثويني . ذلك أن بريطانيا بعد أن أدركت خطورة هذا النزاع على مصالحها في المحيط الهندي لارتباطه بالمؤامرات الفرنسية ، رأت أن تسرع بتسوية المشكلة مستخدمة نفوذها المتصاعد في الخليج للضغط على ثويني واتفاق مصالح ماجد معها فأرسل اللورد كاتنج حاكم الهند العام بعثة للتحقيق . وعهد برئاسة هذه البعثة إلى كوجلان المقيم السياسي في عدن . وكان من ضمن أعضائها

Russe I, pp. 159-160 (١)

Ibid. p. 106. (٢)

الدكتور بادجر وهو مستشرق متخصص في تاريخ عمان . وفي نفس الوقت أخذ كاتنج تمهيدا من ثويني في مسقط ثم من ماجد بقبول الحكم الذي يقتضيه على ضوء تحقيقات البعثة .

وصلت البعثة أولا إلى مسقط في شهر يونيو من عام ١٨٦٠ ، ثم انتقلت إلى زنجبار في سبتمبر من نفس العام . وانتهت إلى تأييد فكرة فصل السلطتين فصلا تاما ، وعللت ذلك بأن الطريقة التي يتولى بها الحكم أعضاء الأسرة الحاكمة ، وهي أسرة آل أبي سعيد يقوم على أساس الانتخاب . وأنه عقب وفاة سعيد بن سلطان انتخب أهالي زنجبار وملحقاتها ابنه ماجدا حاكما عليهم . وعلى ذلك فليس هناك مبرر لمطالبة ثويني بضم ممتلكات أخيه . وينبغي إذن أن يبقى كل منهما سلطانا في مكانه .

على أن ذلك التعليل الذي بنت عليه اللجنة استنتاجها بضرورة تقسيم السلطنة فاسد من بعض الوجوه . فإن نظام انتخاب الإمام الذي يقتضيه المذهب الإباضي — وهو المذهب السائد في عمان — لم يطبق في عهد أسرة آل أبي سعيد ، وإنما كان الحكم عادة يتول إلى الأقوى من أعضاء أسرة الحاكم المتوفى . وعلى أي حال فقد أعدت البعثة تقريرها وضمته الاقتراحات التي على أساسها ينتهى النزاع بين مسقط وزنجبار . وسنورد فيما يلي أهم الأسباب التي استند عليها كوجالان رئيس البعثة في اقتراحه بضرورة تقسيم السلطنة ، وهي ^(١) : —

١ — المحافظة على الأمن في السلطنة ، فذكر التقرير أن سعيدا رغم الهبة التي كان يتمتع بها لم يستطع تجنيب السلطنة القلاقل والثورات الداخلية فكان كلما ذهب إلى زنجبار اشتعلت ثورة في عمان ، وإذا انتقل لإخمادها

تعرضت إفريقيا للقلاقل ، ومن باب أولى لا يستطيع أحد من خلفائه فرض سلطته على أجزاء السلطنة المترامية

٢ - إن المستعمرات العربية بإفريقيا في بداية عهد سعيد كانت مجرد (حضانات) لتربية الرقيق . أما الآن فقد أصبحت مدنا كبيرة ، تفوق في أهميتها بلاد عمان نفسها . واتبع ذلك بمقارنة طريقة فقال إنه كما استقل الانجلوسكسون والاسبان الذين هاجروا إلى أمريكا بعد أن كونوا أمما كبيرة في المهجر فكذلك يحق للشعب العربي في شرق إفريقيا أن ينفصل عن عمان . وهذا في مصلحة الحضارة الإفريقية نفسها ، لأن الانفصال سيركز جهودهم لنشر الحضارة في إفريقيا .

٣ - تسهيل مكافئة تجارة الرقيق ، فإن عرب الشمال (عرب عمان) لا يخضعون لأوامر التحكيم . وقد سجل رجى ازدياد نشاطهم خلال الأزمة في زنجبار .

٤ - الاعتراف الدولي الذي حصل عليه ماجد فعلا من الدول الكبرى بما في ذلك فرنسا نفسها بدليل وجود خطاب وجهه نابليون الثالث إلى ماجد للعزاء في أبيه ، وكذلك انتخاب القبائل له في زنجبار . وكان على كوجلان أن يضيف سببا سياسيا آخر ، ألا وهو مصلحة بريطانيا في ألا تقوم دولة محلية كبيرة في المحيط الهندي . كما أن سياسة التقسيم من شأنها أن تجعل كلا القسمين محتاجا إلى بريطانيا . القسم الآسيوي الذي سيتلقى الإعانة المالية سنويا بضمان من بريطانيا والقسم الإفريقي الذي سيصبح مدينا لها باستقلاله .

استند كاتنج على تلك التوصيات في إصدار تحكيمه المشهور في عام ١٨٦١ ، وكتب إلى ثويني^(١) يقول له إن الذي دفع حكومة الهند للتدخل في ذلك النزاع هو رغبة الحكومة البريطانية التي تربطها صلات وثيقة بكل من البلدين في ألا

يقع أى خلاف بينهما . وبناء على قرارات كوجلان أضع أنا هذا التحكيم :

١ - يعين السيد ماجد حاكما على زنجبار والممتلكات الإفريقية ، خلفا للسيد سعيد .

٢ - يدفع حاكم زنجبار سنويا إلى حاكم مسقط ٤٠٠٠٠ ريال .

٣ - يدفع السيد ماجد للسيد ثوينى مبلغ ٨٠٠٠٠ ريال ، وهو المتأخر عن سنوات سابقة .

٤ - لا ينبغي لحكام مسقط أو لقبائل عمان التدخل فى الشؤون الداخلية لزنجبار .

وأوضح كاتنج بأن المبلغ الذى يدفعه حاكم زنجبار إلى حاكم مسقط لا يعنى أى تبعية من جانب زنجبار ، وإنما قصد به تحقيق المساواة بين الميراثين حيث اعتبرت أراضى زنجبار أكثر غنى من أراضى مسقط فضلا عن أن مسقط اعتادت أن تدفع مبلغ عشرين ألف ريال سنويا إلى حكومة السعوديين بالرياض .

وكتب كاتنج إلى كل من ثوينى وماجد يقول : إننى مقتنع بأن هذه الشروط عادلة وليس بها ما يخل بالشرف لواحد منكما . ولما كنتم قد قبلتما هذا التحكيم فإنى واثق بأنكما ستقومان بتنفيذ هذه الشروط دون أى تأخير أو اعتراض . وقد وردت عدة اعتراضات على تحكيم كاتنج من حيث مخالفته للقواعد المألوفة فى القانون الدولى العام ، فلم يكن التحكيم قائما أساسا بين دولتين مستقلتين . كما أن موافقة ثوينى وماجد على هذا التحكيم لم تحدث فى وقت واحد ، بالإضافة إلى أن كاتنج لم تكن تتوفر فيه صفات الحكم المحايد لأنه قد سبق له أن عبر عن رأيه فى المشكلة وأيد فكرة التقسيم قبل أن يفوض إليه أمر التحكيم^(١) .

والواقع أن بريطانيا ظلت متمسكة بنص هذا التحكيم واعتبرته من دعائم نفوذها فى شرق إفريقيا ، وهى التى أعطته قوة النفاذ مدة طويلة من الزمن .

الفصل الثامن

حكم السيد ماجد

(١٨٦١ - ١٨٧٠)

١ - بعد أن شعر ماجد باستقرار حكمه بناء على صدور تحكيم كانتج ، أصبحت أهداف سياسته الرئيسية تنحصر في محاولة التخلص من آثاره . وكانت أول فرصة أتاحت له تنفيذ هذه السياسة هي مقتل أخيه ثويني في عام ١٨٦٥ . فعلى أثر وقوع هذا الحادث بعث إلى حكومة الهند يستأذنها في أن تسمح له بتجهيز رحلة إلى عمان للبطالة بدم أخيه وإزالة حكم سالم الذي اتهم بقتله واغتصاب الحكم في مسقط . وإلا فإنه يجب على الحكومة البريطانية على الأقل ألا تعترف بسلطة سالم وما يترتب عليها من ادعاءات مشيرة بذلك إلى الإعانة السنوية التي تدفع إلى مسقط . ولكن جون لورنس حاكم الهند العام تشبث بالتحكيم وأجاب بأن سالماً قد أصبح الحاكم الفعلي بمسقط ، وعلى ماجد أن يحترم التزاماته . فلم يكن أمام ماجد إلا أن يطيع هذه التعليمات ، ولكنه حفظاً لما الوجه قرر أن يدفع المبلغ للحكومة البريطانية على أن تتولى هي إيصاله إلى سالم إن أرادت . وأضاف في جوابه إلى حاكم الهند ، ولكن ذلك سي جلب علينا العار^(١) .

على أن ماجد لم يكف بعد رفض حكومة الهند عن محاولات أخرى لدى الحكومة البريطانية نفسها للتخلص من آثار التحكيم . وكان رأى كبيرك

(١) F.O. 84. Vol. 1276. Majid à Laurence, 14-8-1867 &

القنصل البريطاني الجديد في زنجبار ألا يجبر ماجدا على دفع المبلغ حتى يشجعه على اتخاذ إجراءات جديدة بشأن مكافحة تجارة الرقيق . كما أن إعفائه من دفع المبلغ سيقوى من نفوذ بريطانيا في شرق إفريقيا . وفي سنة ١٨٦٨ وصل مبعوث السلطان ومحمد بن سالم إلى لندن ليتفاوض مع الحكومة البريطانية في إمكان قطع المعاش عن مسقط . ولم تحقق محاولة ماجد في هذه المرة تماما . وفي الخطاب الذي أجابت به الملكة فكتوريا على بعثة السلطان قالت : نحن ننظر بعين الاعتبار إلى رغبات سموكم طالما أنها تتفق وتعهداتكم المبرمة معنا^(١) . ونتيجة لهذا المسمى سمحت حكومة لندن بإيقاف الدفع إلى أن تتخذ حكومة الهند قرارها في هذا الشأن . وتصادف أن قامت ثورة في عمان في سنة ١٨٦٨ انتقل بعدها الحكم مؤقتا إلى عزان بن قيس وهو ينتمي إلى فرع آخر من فروع أسرة أبي سعيد ، غير الفرع الذي ينتمي إليه سعيد بن سلطان . فكان ذلك حجة قوية لماجد كي يقطع المعاش نهائيا ، خاصة وأن بريطانيا لم تعترف بعزان . ولكن عندما استرد تركي بن السيد سعيد الحكم في عمان سنة ١٨٧١ ، وكان يرغب في إعادة توحيد السلطنة ، تدخلت بريطانيا لدى برغش سلطان زنجبار الذي خلف ماجد واضطرته إلى استئناف دفع المعاش السنوي إلى حكومة مسقط وذلك حتى تصرف تركي عن محاولات توحيد السلطنة . وهكذا بقي هذا المعاش السنوي فترة طويلة من الزمن ليذكر بوجود السلطنة العربية الإفريقية الكبيرة التي أنشأها السيد سعيد . ولكن هذا الرمز انقطع عندما تحطمت سلطنة زنجبار بسبب التدخل الأوربي . وأصبحت دويلة صغرى لا يمكنها القيام بذاتها فضلا عن أداء معاش سنوي إلى حكومة أخرى شقيقة .

ويلاحظ أن الطابع الإفريقي قد أخذ يغلب على السلطنة في عهد ماجد

(١) F . O . 84 Vol. 1298. Queen Victoria à Majid.

15 — 9 — 1868.

(م ٩ — زنجبار)

نتيجة لانقطاع الصلة بالوطن الأم . وساعدت سياسة ماجد على تحقيق هذه النتيجة ، فقد اتخذ بعض الإجراءات التي من شأنها أن تضعف الصلة الاجتماعية بين زنجبار وبين دولة الأصل في عمان بعد أن قطعت الصلة السياسية بينهما . ففي سنة ١٨٦٤ منع سفن مسقط من الملاحة في مياه زنجبار إلا إذا أبرزت أوراقا تثبت أنها تنجر في سلع شرعية ، وذلك بحجة المساهمة مع بريطانيا في مكافحة تجارة الرقيق . وكتب إلى مشايخ الخليج العربي الست بالآي رسلا مرا كهم بعد ذلك إلى زنجبار ، وحرّم على سكان زنجبار تأجير المساكن للتجار العرب الذين يأتون من شبه الجزيرة . وأخيرا قطع الهدايا التقليدية التي كان يقدمها السلاطين لقبائل عمان مما يدل على انصرافه نهائيا عن فكرة (توحيد الوطن) ، ولن تبرز هذه الفكرة إلا في مناسبات قليلة مؤقتة كما حدث عندما خرج تركي بن سعيد من زنجبار في عام ١٨٧١ ليسترد عمان .

ورغم أن ماجدا لم يكن يتمتع بالهبة السياسية التي تمتع بها والده ، فإن انفصال زنجبار سياسيا عن مسقط قد أدى فعلا كما توقع رجبى إلى زيادة نفوذ العرب في داخل إفريقيا . على أنه يجب أخذازدياد النفوذ بكثير من الاحتياط فإن التأثير كان متبادلا ، العرب يزدون من نفوذهم السياسى والاقتصادى ولكنهم في نفس الوقت يتعرضون للذوبان اجتماعيا وجنسيا في البيئات الإفريقية . كذلك لا يعنى انتشار نفوذ العرب في الداخل بالضرورة سيطرة الحكومة المركزية ، لأن هذه الجاليات كانت تتصرف بحرية تامة . ولكنها كانت تستخدم على الأصح هبة السلطان لتوطيد مركزها . ومن أشهر التجار الذين كونوا جاليات عربية في داخل إفريقيا في عهد السيد ماجد سنان بن عامر ، الذى كان يحتفظ بشبه حرس خاص قدّر أفرادَه بستائة شخص . وكان النفوذ العربى يظهر حول طرق التجارة بصفة خاصة فقد خضعت جميع القبائل المقيمة حول الطرق لحكومة زنجبار وإن اختلفت درجات هذا الخضوع . وقد عينت شخصيات عربية في رئاسة بعض القبائل الإفريقية . وحين كان أحد الرحالة الأوربيين يتعرض لايذاء القبائل الإفريقية كانت الدول الأوربية تتجه إلى سلطان زنجبار مطالبة إياه بالتعويض

أو بإقرار الأمن ، وكثيراً ما كان السلطان يؤدي واجبه كحاكم مسئول عن شرق إفريقيا ما بين المحيط والبحيرات الداخلية . فشلا حين قتل الرحالة الألماني روشر أرسلت قبيلة كنجونج التي قتل الرحالة في أراضيها الأشخاص المسؤولين عن قتله إلى زنجبار احتراماً لهية السلطان وكانت هذه القبيلة تقيم قرب بحيرة نياسا^(١) . على أن الجاليات العربية في داخل إفريقيا لم تكن تهتم بالسيطرة السياسية قدر اهتمامها بتأمين طرق التجارة ، فحينما أراد أحد رؤساء الإفريقيين قرب تابوره فرض الحواجز الجمركية على المنطقة الخاضعة له ، شمر العرب عليه حرباً استمرت أربع سنوات من سنة ١٨٦١ إلى سنة ١٨٦٥ ولم تنته إلا حينما قتل رئيس القبيلة وأعيد حليف العرب الذي قبل الخضوع للاتفاقات المبرمة مع القبيلة .

وفي عهد ما جدتم ارتباط بنادر الصومال نهائياً بسلطنة زنجبار وكان اعترافها بالسيد سعيد غير شامل كما رأينا ، فدفع برأوة ومقديشو وغيرها من بنادر الصومال الجزية السنوية إلى حكومة زنجبار ودعت الحاميات العربية في أراضيها . كما تولى أسطول زنجبار الدفاع بحراً . وأنشئت مدينة عربية جديدة في قسماو جنوب نهر الحب . ولكن المنطقة الداخلية في الصومال ظلت تخضع لسلاطين مسلمين مستقلين أشهرهم في ذلك الوقت أحمد بن يوسف سلطان ويتو . وهو ينتمي إلى الأسرة النهائية التي كانت تتوارث حكم بانه . وفي سنة ١٨٦٥ عزل ماجد أحداً عن حكم هذه المدينة فانتقل إلى حوض التانا حيث أسس سلطنة قوية . واستطاع في بعض الأحيان أن يفرض إتاوات على البنادر وإن أعترف بسيادة زنجبار في أحيان أخرى . واستمرت سلطنة ويتو قائمة في جنوب الصومال إلى أن قضى عليها الإنجليز في عام ١٨٩٠ .

وقد ظلت الرسوم الجمركية طوال عهد ماجد تشكل المورد الرئيسى للحكومة رغما عن تحديد تجارة الرقيق ، وذلك نتيجة لازدياد الاتصال بداخل إفريقيا وهذا من شأنه أن ينشط حركة تجارة الترانسيت التى تعتمد عليها زنجبار كمستودع لشرق إفريقيا. وبينما كان ملتزم الجمرك الهندى يدفع للسلطان ١١٠ ألف كورونة سنة ١٨٥٠ أصبح يدفع ٣١٠ ألف فى سنة ١٨٦٩. وبالإضافة إلى ضريبة الرووس وإنتاج مزارع القرنفل وصل دخل ماجد فى أواخر عهده إلى ٣٤٥ و ٠٠٠ كورونه (٧٣ و ٠٠٠ جنيه) مقابل ٤٣ و ٠٠٠ جنيه سنة ١٨٥٩ . ولكن ماجدا كان مسرفا ، لذلك استولى على نصيب إخوته من تركة السيد سعيد واستدان من جبرام سوجى ملتزم الجمرك الهندى ، فبلغت ديونه عند وفاته نحو ٨٥٠ و ٠٠٠ كورونه وهى تزيد على ثروته التى قدرت حينئذ بـ ٦١٠ و ٠٠٠ كورونه^(١).

وفى الفترة الأولى من حكم ماجد شهدت زنجبار صراعا شديدا بين انجلترا وفرنسا على النفوذ فى شرق إفريقيا. ذلك الصراع الذى كان من أهم نتائجه فى علاقات زنجبار الخارجية صدور تصريح ثنائى انجليزى فرنسى تعهدت فيه الدولتان باحترام استقلال السلطنة. وقد بلغ هذا الصراع ذروته فى عام ١٨٥٩ فى أثناء ثورة برغش وصلت قطعتان بحريتان فرنسيتان بقيادة « فلوريودى » لا نجل ، إلى زنجبار ، فطلب رجى إلى البحرية الملكية أن ترسل ثلاث سفن بريطانية لمواجهة الحالة وأوشك أن يحدث تصادم مسلح لولا أن اقتنع دى لا نجل بعدم جدوى التدخل . ولعله أدرك أن فرنسا لا تقوى على مواجهة بريطانيا فى منطقة المحيط الهندى^(٢). ولكن فى العام التالى عاد « فلوريودى » لا نجل ، فى مارس سنة ١٨٦٠ وأنزل عدداً من الرهبان وبعض المعدات لبناء

I. O. Range, 50. Vol. 48. Kirke à G. B. (١)
30 — 1 — 1871.

Russel, PP. 398—383. (٢)

دار فسيحة فأزعج ذلك السلطات البريطانية . وحين استفسرت حكومة لندن عن هذا النشاط بواسطة سفيرها في باريس . لم يكن توفل وزير الخارجية الفرنسية على علم بمجريات الأمور في زنجبار ، لأنه أجاب على النحو الآتي : « إن الفرنسيين على علاقات طيبة بالإمام الذي عبر كما نعلم عن مخاوفه من مشروعات التوسع البريطانية . ولم تسمح عن وجود بناء كما ذكرتم . » وليس من المحتمل أن يكون هذا الجواب من باب التلاعب الدبلوماسي ، لأن توفل عاد بعد عدة أيام وأخبر السفير البريطاني بما جد لديه من معلومات بخصوص المبنى . لقد أراد مطران ريونيون بتأييد من الحكومة الفرنسية أن ينشئ منظمة تبيرية في زنجبار فاستأجر دارا فسيحة لتكون في نفس الوقت مستشفى للبحارة ومدرسة ومصنعا . وخصص جزءا من هذا المبنى لكي يكون مستودعا للبحرية^(١) .

ولكن رجبي الذي عرف بعدائه للفرنسيين لم يقتنع بالأهداف السلبية لهذا النوع من النشاط وقال « إنه أشبه ما يكون بمعسكر محصن وإن التجارة الفرنسية في تدهور فلا يمكن أن يكون الفرنسيون بحاجة إلى مثل هذه الدار الكبيرة . » واتخذ رجبي كعادته من مسألة تجارة الرقيق وسيلة لمقاومة النشاط الفرنسي في زنجبار^(٢) ، وادعى بأن الفرنسيين منذ سنة ١٨٥٤ وم يحاولون تسير تلك التجارة تحت تهديد سفنهم الحربية وعزا زيارة الأميرال لاجير سنة ١٨٥٤ « وفلوريودي لانجل » سنة ١٨٥٩ إلى الرغبة في تحقيق هذا الهدف . وحسب تقرير رجبي^(٣) فاقت تجارة الرقيق الفرنسية في اتساعها تجارة العرب نظرا لكثرة موارد الفرنسيين . وقد بلغت هذه التجارة ذروتها سنة ١٨٥٨ . وكان في زنجبار وكيل لشركة فيدال اسمه ماس تعهد بنقل ٢٥٠,٠٠٠

(١) A. A. E. Zan. Vol. 2. Thouvnel à Cowly. 72. 1861.

(٢) يلاحظ أن الجمهورية الثانية عند قيامها في فرنسا سنة ١٨٤٨ ألغت نظام الرق في المستعمرات الفرنسية .

(٣) F. O, 84. Vol. 1220. Rapportep Regby, 16 — 4 — 1868.

عامل في خلال سنتين إلى المستعمرات الفرنسية . وحين قابل رجي دى لانجل في أثناء زيارته لزنيجار ، لم يكن بوسع الضابط الفرنسي أن يؤيد القنصل كوشيه في حمايته لماس ، لا سيما وأن جيروم نابليون عند توليه لوزارة المستعمرات سنة ١٨٥٩ أصدر أمراً بتحريم نظام العمال الأحرار في المستعمرات الفرنسية . ولكن عندما ترك جيروم الوزارة في العام التالي ، عاد الفرنسيون إلى سابق عهدهم في تجارة الرقيق تحت ستار نظام العمال الأحرار ، وإن لم يبلغ القوة التي وصل إليها قبل سنة ١٨٥٩ . وقد نجح رجي في إثارة الضجة حول زميله القنصل الفرنسي كوشيه وتسبب هذا في حمل الحكومة الفرنسية على إقالته سنة ١٨٦٠ ولكن هذا لم يمه حالة التنافس القائمة بين البلدين . فعندما وصلت أنباء الدار الكبيرة التي احتلها الفرنسيون في زنجبار إلى لندن وجه راسل وزير الخارجية البريطانية خطاباً شديداً للجهة إلى الحكومة الفرنسية في يونية ١٨٦١ ، إن صلات وثيقة من الصداقة تربط بين زنجبار وبين الحكومة البريطانية منذ عهد سعيد . وقد عقدت عدة معاهدات بينها وبين زنجبار . وعلاوة على هذا يقوم رعايا جلالة الملكة الهنود بقسط كبير من تجارة زنجبار ، ولا تستطيع حكومة جلالة الملكة أن تقف جامدة إزاء الحوادث التي من شأنها أن تهدد استقلال السلطان وتحويل سلطته إلى دولة أخرى .

تأخر رد الحكومة الفرنسية على خطاب راسل حتى شهر أكتوبر ، ويعزو المؤرخ الإنجليزي كوبلند هذا التأخير ، إلى أن فرنسا حاولت في أثناء تلك الفترة الحصول على تنازل من السلطان عن ميناء من موانئ الساحل الإفريقي . فلما فشلت في معاها قدم توفل وزير الخارجية الفرنسية اقتراحه الهام الذي دعا فيه إلى أن تتعهد حكومتا إنجلترا وفرنسا باحترام استقلال زنجبار . ويجرى الاقتراح على النحو الآتي : « إن فرنسا ليست أقل اهتماماً من حكومة جلالة الملكة بالمحافظة على استقلال زنجبار ، وهي مستعدة لأن ترتبط في هذا الشأن بالتعهد الذي ترى الحكومة البريطانية اقتراحه ، وأن تتعهد من جانبها بضمانه رسمياً طالما أن مصالح بريطانيا لا تتجاوز الجانب

السلي في زنجبار ، أى منع الدول الأخرى من السيطرة عليها^(١) .

ولم ينس توفل أن يرد في خطابه على اتهامات رجي لفرنسا باشتراكها في تجارة الرقيق بشرق إفريقيا . فذكر أن العمال الأحرار الذين يستقدمون من جزر الكومور إلى مستعمرة مايوتا أو نوسيبى ، لا يدخلون ضمن مفهوم تجارة الرقيق لأنه لم يحدث انتقال بين بلدين لأن تلك الجزر تكون أروخيلا واحداً .

لم يتردد بالمريستون في قبول الاقتراح الفرنسى . بل إنه لم يعارض في أن يشمل التعهد بارتق مسقط وزنجبار وذلك حينما أضاف أحد الكتبة خطأ عبارة (إمام مسقط) في أثناء تبادل الرسائل مع فرنسا بخصوص زنجبار . وبناء على هذا الاقتراح ، صدر تصريح ثنائى من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية في ١٠ مارس سنة ١٨٦٢ تعهدتا فيه باحترام استقلال كل من سلطنة مسقط وسلطنة زنجبار وسلامة أراضيها^(٢) ، وكان الاعتقاد السائد في فرنسا هو أن هذا التصريح يعد نجاحاً للسياسة الفرنسية . ولذلك لم يمتص يومان على صدوره حتى أعلنت فرنسا اتفاقها السابق مع سلطان تاجوره الخاص بالتنازل لها عن ميناء أوبك . ومنطق الحكومة الفرنسية هو أن منطقة المحيط الهندى منطقة نفوذ بريطانية وبالتالي فإن التعهد بصيانة استقلال إحدى الإمارات المحلية الواقعة على الساحل يعرقل السياسة التوسعية البريطانية بصفة خاصة . ولكن يبدو أن الحكومة الفرنسية لن تدرك أن هذا المنطق لا ينطبق على سلطنة زنجبار أو مسقط لأن بريطانيا كانت قد ضمنت لنفسها النفوذ في أشلاء سلطنة السيد سعيد منذ صدور تحكيم كانتيج الذى لم تعترض عليه فرنسا رسمياً . ومع ذلك لم يخل هذا التصريح الثنائى من

(١) F. O. 84. Vol. 1143. Russel à Thouvené — 27 — 6 — 1861
et Reponse 5 — 10 — 1861.

(٢) انظر نص التصريح الثنائى . Aitchison, Vol xli . p.226—227 .

فائدة لفرنسا حققها فيما بعد . حينما اتفقت بريطانيا وألمانيا على تقاسم سلطنة زنجبار أصبح من الضروري إرضاء فرنسا بجزء من الغنيمة في شرق إفريقيا ، لأن تقسيم السلطنة يتعارض مع هذا التصريح الثأى . ورغم أن نفوذ فرنسا أخذ يتضاءل تدريجيا في زنجبار من الناحيتين الاقتصادية والسياسية منذ صدور تحكيم كانج ، فإن فرنسا ظلت محتفظة لنفسها بالدرجة الثالثة في تجارة زنجبار طوال عهد السلطان ماجد ، ولم تنقطع مطالب القناصل للفرنسيين بخصوص تفسير معاهدة سنة ١٨٤٤ بحيث تحصل فرنسا من ورائها على أقصى ما يمكن الحصول عليه من امتيازات اقتصادية . فثلا طالب درشيه بأن يطبق مبدأ الخمسة في المائة على التجار الفرنسيين الذين يتجرون مع داخل الممتلكات الإفريقية مباشرة^(١) ، وليس فقط على الموانئ الساحلية . ذلك أنه بعد اكتشاف الحديد في حوض نهر الجب تسلل إلى داخل النهر كثير من التجار الأوروبيين ورضخ ماجد لمطالبة القنصل الفرنسي . وترتب على هذا أن أصبح بعض التجار الهنود يرفعون العلم الفرنسي على مراكبهم التي تدخل أنهار شرق إفريقيا . لذلك احتج كبير القنصل البريطاني بشدة وطالب بسحب هذا الامتياز . ولكن ماجدا رأى أن أيسر الأمرين هو منح نفس الامتياز لبريطانيا .

وبينما كان النفوذ الفرنسي يسير في طريق التدهور حلت دولة أوربية أخرى في حياة زنجبار . وأصبحت لها المكانة الثانية بعد بريطانيا وهذه الدولة هي اتحاد الولايات الألمانية الشمالية (عصبة الهنسا) التي عقدت معاهدة مع زنجبار سنة ١٨٥٩ شبيهة بمعاهدات الدول الأخرى . وظل نشاطها طوال حكم ماجد قاصراً على الناحية الاقتصادية ، ولكنه اتخذ في عهد برغش شكلا سياسيا . وكان التدخل الألماني حاسماً في تاريخ المنطقة على نحو ما سنرى في الفصول القادمة .

ب - التبشير والاستكشاف :

كان لوجود دولة متحضرة على ساحل إفريقيا الشرق مثل دولة زنجبار التي أنشأها السيد سعيد ، أعظم الأثر في تمهيد الطريق أمام المبشرين والمستكشفين الأوربيين للتوغل في مجاهل القارة الداخلية . فقد اتبع هؤلاء طرق القوافل التي تتردد عليها قوافل التجار العرب واسترشدوا بأدلاء منهم ومن السواحلية . وما يسترعى الانتباه أن تكون دولة زنجبار الإسلامية هي التي فتحت للمبشرين الأوربيين أبواب شرق إفريقيا وسهلت لهم سبل الإقامة فيها . ذلك أن المبشرين كانوا هم الرواد الأول لحركة الاستكشاف الأوربي في إفريقيا عموماً . ويبدو أن الوازع الديني هو الذي حفزهم على خوض المخاطر وسط أحراش إفريقيا . وقد ظهر هؤلاء المبشرون المستكشفون في مستعمرة رأس الرجاء الصالح الهولندية منذ القرن الثامن عشر . ولوحظ أن معظمهم من الألمان . كذلك كان أول رحالة توغل داخل منطقة نفوذ زنجبار في إفريقيا هو المبشر الألماني لويس كريف . وكان كريف مثل معظم مواطنيه من الألمان يعمل لحساب جمعيات تبشيرية إنجليزية إما لأن البروستينية تجمع بين الإنجليز والألمان وإما لأن المبشرين ارتفعوا بمهمتهم الروحية عن مستوى العمل القوي البحث . ويرجع اتصال كريف بشرق إفريقيا إلى سنة ١٨٤٤ أي إلى عهد السيد سعيد . وقد لقي من هذا السلطان جميع مظاهر الترحيب فحصل منه على توصية رقيقة غاية ما تكون في الثناء أوصى فيها سعيد أتباعه في إفريقيا بهذا الرجل الطيب الذي جاء يدعوه الله^(١) . ولا شك أن سعيداً إذ ساعد المبشرين إنما كان يعتقد بأن المبشر الأوربي قد جاء ليهدي القبائل الوثنية لا ليكافح انتشار الإسلام . أو لعله تصرف هكذا إرضاء للحكومة البريطانية لأن كريف كان يحمل توصية من أبردين ، وزير الخارجية

البريطانية . ولكن كريف حينما بدأ بزيارة الصومال ود لوركرز نشاطه التبشيري بين قبائل الجالا الجنوبيين الذين يسكنون جنوب نهر الجب وذلك حتى يوقف خطر انتشار الإسلام الذى تغلغل بين القسم للشمالى من هذه القبائل . ولكن حاكم لامو نصحه بأن يترك بلاد الصومال محافظة على حياته . وأن يعمل بين قبائل أقل شراسة وبغضاً للأجنى ، فوقع اختياره على قبيلة الوانيكا وهى قبيلة وثنية من قبائل البانتو تسكن وراء ممسة قرب الساحل ، وتخضع مباشرة لسلطة حكومة زنجبار . ولكنه لم يفقد الأمل فى أن تتخذ من هذه المنطقة وسيلة للاتصال بتجار الجالا الذين يترددون على قبيلة الوانيكا . ويمكن مقارنة هذه التصرفات من جانب كريف بموقف قاضى لامو المسلم الذى ساعد المبشر الألمانى على ترجمة الكتب المقدسة إلى اللغة السواحلية^(١) . وما يذكر بهذه المناسبة أن للبشرىين ميزة تفوقوا بها على غيرهم من الرحالة المستكشفين وتلك هى المثابرة على دراسة لغات القبائل الإفريقية ولهجاتها . ومن ثم أصبحوا الأداة الفعالة التى تستعين بها الحكومات المدنية الأوروبية حتى وقتنا الحاضر فى شئون التعليم فى المستعمرات الإفريقية . فوجد فى كينيا وتنجانيقا حالياً نحو عشرين لإرسالية تسيطر على تسعة أعشار المدارس فى تلك البلاد .

ولم تطل إقامة كريف فى هذه المرة بإفريقيا ، ولكن حين عاد إلى بريطانيا سنة ١٨٤٨ تحمست له جمعية لندن لإرسالية ، فزودته بعدد من القسوس والخدم والمعدات العلمية اللازمة للبحث والاستكشاف . إلا أن كثيراً من هؤلاء الأتباع تخلف عن الرحلة قبل الوصول إلى إفريقيا . ومن أشهر الذين حاولوا كريف فى إفريقيا جوهان ريمان الذى استمر نحو ثلاثين سنة يمارس نشاطه التبشيري فى شرق إفريقيا ، أى حتى سنة ١٨٧٥ ، أى بعد أن غادر

كربف إفريقيا بمدة طويلة . واشتهر ريمان بأنه أول من حدد موقع جبال كليمنجارو في تنجانيقا . واتسع في عهده المركز التبشيري الذي أنشأه مع كربف في راباي بأرض الوانكا ، ومع ذلك يعترف كربف بأن هذه القبيلة مثل غيرها من القبائل الإفريقية لا تكثرت بالأديان كثيرا وتقبل على من يمنحها كمية أكبر من الحبوب . ويلاحظ أن أكثر ما أصاب المبشرون من نجاح كان بين الإفريقيين المسلحين عن قبايلهم ، أو الرقيق المحررين ، وكل هؤلاء يحتاجون للحماية .

ولم يقتصر نشاط كربف على الناحية التبشيرية البحتة ، فمن المعروف أن للمبشرين في إفريقيا مهمة اجتماعية وسياسية ، لخدمة مصالح الدول الأوروبية بجانب العمل الروحي . وكما أشرنا من قبل اهتم كربف بدولة أوزمبارا الإفريقية وحاول أن يقضى على نفوذ التجار والمستشارين العرب الذين كان كويرى حاكم هذه الدولة الكبيرة نسبيا يعتمد عليهم ، ويدعى كربف أنه لقي نجاحاً في هذا الأمر ، لأن كويرى رأى أنه من مصلحته موازنة النفوذ العربي باستخدام مستشارين ورجال دين ينتمون إلى دولة أخرى غير دولة زنجبار التي قد تهدد استقلاله يوماً ما ، وعلى حد تعبير كربف ، لقد كنت شوكة في جنب العرب^(١) .

ولم يكن كويرى مهتم بأن يعتنق رعاياه دين السواحلية أو دين الأوربيين فترك بعض أولاده يعتنق المسيحية ، والبعض الآخر يعتنق الإسلام ، ولكن السواحلية أكدوا له أن الأوربيين إذا دخلوا بلدا وضمو أيديهم عليه . فهددهم كربف بأن همرتون يستطيع أن يلقيهم درسا قاسيا . والواقع أن همرتون أزر كربف في بداية الأمر وقدم له كثيرا من المساعدات ، ولكنه بعد أن لاحظ اشتغاله بالأمورات السياسية ورغبته في تفويض نفوذ حكومة زنجبار استاء منه ، خاصة حين علم بأن كربف اتصل بالقنصل الفرنسي في أثناء

غيابه مع السلطان في مسقط وعرفه بحقيقة ضعف سلطة السيد سعيد جنوب نهر بنجاني ، وهذا من شأنه إثارة أطماع الفرنسيين . على أن المبشرين والمستكشفين لم يصلوا بصورة جماعية إلا في عهد ماجد ، وكان معظمهم من الإنجليز والألمان . وفي سنة ١٨٥٦ كان دافيد لفنجستون قد أتم أعظم رحلة استكشافية في إفريقيا حين عبرها عرضا من الغرب إلى الشرق ١٨٥٤ / ١٨٥٦ . وكان لهذه الرحلة دوى كبير في بريطانيا ، فعلى أثر عودته منحه بالمرستون ٥٠٠٠ جنيه ليقوم باكتشاف حوض الزمبيزي . ومنذ ذلك الوقت أصبح نشاط لفنجستون ألصق بشرق إفريقيا . ولم تحقق رحلته الأولى لهذه المنطقة سنة ١٨٥٨ الهدف الذي رسمت من أجله أصلا . فقد اصطدم لفنجستون بمساقط كبراسا التي تعوق الملاحة في نهر الزمبيزي . فاتهمت رحلته اتجاهها آخر نحو حوض نهر شارى فبحيرة نياسا ، فكان لفنجستون أول من نبه بريطانيا إلى إمكان اتخاذ نياسالاند مستعمرة للاستغلال الزراعي^(١) . ولكن تنبيهه لم يسفر في ذلك الوقت إلا عن إقامة مركز تبشيري في شارى سنة ١٨٦١ : أما استعمار نياسالاند فلم يبدأ إلا بعد انقضاء جيل آخر^(٢) .

والواقع أن لفنجستون كرس رحلاته التالية في شرق إفريقيا لخدمة مصالح أوربا بصفة عامة ، وبريطانيا بصفة خاصة وإن كان قد حاول تبرير هذه المصالح بأهداف إنسانية . فأدلى بدلوه في مكافحة تجارة الرقيق ، وألقى على العرب تبعة ضالة السكان في شرق إفريقيا ، معتقدا بأن تصدير الرقيق إلى العالم الخارجى قد استنزف موارد البلاد البشرية .

ولم يخف لفنجستون المنافع الاقتصادية التى ستعود على بريطانيا لو أنها

(١) Livingstone, Voyages a travers de Continent de saint Paul de Loanda a l'ambouchire du Zâmbeze

(٢) Livingstone, p-620 S Q

وضعت يدها على البلاد . لذلك تنضح كتاباته عن شرق إفريقيا بالحديث عن ثرواتها الطبيعية ، وعن إمكان تحويلها إلى أسواق للمنتجات البريطانية^(١) . وفي رحلته الثانية التي وصل فيها إلى البحيرات سنة ١٨٦٤ إلى ١٨٦٦ بعث يطلب إرسال أحد التجار الهنود مع كيات هائلة من البضائع حتى يجرب بنفسه فتح هذا السوق الجديد للبضائع البريطانية .

ومن هنا أصبح التجار العرب يدركون خطر نشاط لفنجستون على مصالحهم ، وقويت روح العداء التي تميز بها شعور لفنجستون نحو العرب والسواحية في شرق إفريقيا . ومع ذلك فهو لم يستطع أن ينكر فضل العرب عليه في أعماله الاستكشافية . ولا غرو في أثناء رحلته الثالثة سنة ١٨٦٩ ، أوشك لفنجستون على الهلاك حين وقع في يد إحدى القبائل الإفريقية لولا أن أنقذه أحد التجار العرب المشهورين ، وهو « تيبوتي » ، الذي سهل له أمر الرحلة ، فكنه من التوغل غرب البحيرات . واستطاع أن يكتشف بحيرة استوائية جديدة هي بحيرة بنجولو . وكانت الإشاعات قد وصلت إلى زنجبار بأن لفنجستون قد مات . فأرسلت إحدى الصحف البريطانية مندوباً عنها هو استانلي ليتحقق من أخباره . وقد عثر عليه حياً عند بحيرة يوجيجي . ومنذ ذلك الوقت أبدى لفنجستون رغبته في البقاء في إفريقيا لينشر الحضارة بين هذه الشعوب التي ادعى بأنه أحبها .

وعلى العكس من لفنجستون اشتهر رحالة إنجليزي آخر في شرق إفريقيا هو رتشارد برتون بالإشادة بأعمال العرب في هذه المنطقة ، واهتم بوصف المراكز العربية التي أقامها التجار المسلمون داخل القارة . وعما قاله في وصف التجار العرب ، إن هؤلاء التجار كما هو شأنهم في كل مكان يبدوون نحو الأجنبي كرماء حاراً وحسن ضيافة بما لم أشهده في أي مكان

آخره^(١). ويقترب اسم برتون بالرحالة جرانث سبيك الذى رافقه فى رحلته الأولى بشرق إفريقيا سنة ١٨٥٨ . وبينما اهتم برتون بمنطقة البحيرات الاستوائية الثلاث : نياسا ، وتنجانيقا ، ويوجيجى ، ، فكان أول من حدد مواقعها ، وقضى على الخطأ الشائع باحتمال وجود بحر داخلى كبير فى القارة . اشتهر جون سبيك بأنه أول من وصل إلى منابع النيل عن طريق شرق إفريقيا . فى سنة ١٨٦٠ أسندت إليه الجمعية الجغرافية الملكية بلندن مهمة اكتشاف منابع النيل . فاتخذ مثل معظم الرحالة فى ذلك الوقت من جزيرة زنجبار نقطة البداية لرحلته ، ولم يصل إلى بحيرة فكتوريا إلا فى صيف سنة ١٨٦١ . لأن رحلته تصادفت مع نشوب حرب بين عرب تابوره و قبيلة انياموزى ، وقد زار سبيك فى رحلته « انيورو » ، وهى دولة إفريقية كبيرة نسبيا تقع شمال بحيرة فكتوريا ، واحتجزه الملك هناك شهرين . ولكنه استطاع أن يتابع رحلته شمالا بعد ذلك . وكانت الخطة تقضى بأن يواصل سبيك رحلته حتى غندكرو وهى آخر نقطة على النيل وصل إليها المستكشفون الأوروبيون عن طريق السودان المصرى . ومن هؤلاء بارتك تاجر العاج ، وصمويل بيكر الرحالة الذى سيصبح فيما بعد حاكما للمديرية الاستوائية فى السودان . وعند فالورو وجد سبيك مركبا تابعة للتاجر الإنجليزى بارتك ، فحملته إلى غندكرو آخر حدود الإدارة المصرية فى السودان . ووصل إليها فى سنة ١٨٦٣ . وهكذا استطاع الرحالة الإنجليز أن يمهّدوا لبلادهم طريق الإمبراطورية التى ستكون كتلة متصلة ما بين حوض النيل والمحيط الهندى .

نلاحظ مما سبق أن حركة الاستكشاف فى شرق إفريقيا تركّزت فى القسم الأوسط من الممتلكات العربية ، ما بين المحيط الهندى والبحيرات الاستوائية . بينما اصطدم الاستكشاف فى الطرف الجنوبى بعقبات عدة لأن السلطات المحلية المحلية كانت تخشى من فتح المنطقة الواقعة بين كلوة و نياسالاند للرحالة

الأوربيين، فهي أولا منطقة احتكار الحكومة لتجارة العاج والصمغ، ثم إن قوافل الرقيق تتردد عليها أكثر من أى منطقة أخرى. أما في الطرف الشمالى فكانت الصعوبات من نوع آخر، ذلك أن سكان الصومال عرفوا بكرههم للأجانب وحرصهم على حفظ بلادهم من حب الاستطلاع الذى توجسوا منه خيفة. ومع ذلك فقد غامر بعض الرحالة ولا سيما من الألمان بالتوغل في بلاد الصومال، ومن أشهر هؤلاء فون دردكن وهو أول من استخدم مركبا بحارية للملاحة في أنهار إفريقيا. وقبل أن يتوغل في الداخل قام برحلة سواحلية زار خلالها جزر الكومور ومدغشقر وسيشل. وفي سنة ١٨٦٤ قام على رأس تسعة من الأتباع برحلة في نهر الجب وبدأ الاصطدام مع الصوماليين بمجرد توغل القافلة في النهر، فقتل أربعة من رفقاء دكن ثم احتجز هو في برديرا وانقطعت أخباره فأرسلت أمه وهى إحدى الأميرات الألمانية بعثة للبحث عنه. ومع أن هذه البعثة فشلت في تحقيق هدفها الأساسى الذى أرسلت من أجله إذ لم تعثر على أى أثر لدكن فرجحت أنه قتل. إلا أن أحد أعضائها وهو برنر استغل تلك الظروف ليساهم في أعمال الاستكشاف. وتشتهر رحلة برنر بالمغامرات السياسية في سلطنة ويتو. تلك المغامرات التى لم يكشف الستار عنها إلا في سنة ١٨٨٥ حين كشفت ألمانيا عن سياستها الاستعمارية في شرق إفريقيا فكشف النقاب عن محادثات جرت بين برنر وبين أحمد سلطان ويتو في أثناء رحلته المشار إليها سنة ١٨٦٧. وفي تلك المحادثات طلب أحمد الأمير الطموح بوضع بلاده تحت الحماية الألمانية حتى يشعر باستقلاله عن زميله الأقوى سلطان زنجبار. ولكن الحكومة الألمانية في ذلك الوقت أهملت الطلب. ويبدو أن أعمال الاستكشاف قد استهوت برنر فعاد إلى زنجبار في سنة ١٨٧١، ليستأنف أعماله في اكتشافات شرق إفريقيا، واتجه في هذه المرة إلى جبال كليمنجارو فكان أول من وصل إلى خط الثلج في أعاليها وكشف لمواطنيه إمكانات الاستيطان في هذه البلاد المعتدلة المناخ. وبذا تبين كيف مهد هؤلاء الرحالة الألمان لبلادهم طريق السياسة الاستعمارية فلم يترك لبريطانيا وحدها أمر الاهتمام بشرق إفريقيا.

الفصل التاسع

سلطنة زنجبار في عهد برغش

(١) عند وفاة السلطان ماجد في أوائل سنة ١٨٧٠ واجهت زنجبار المرة الأولى منذ انفصالها عن عمان مشكلة وراثته العرش . إذ لم يكن هناك تقليد يحدد طريقة تعاقب السلاطين . ومع ذلك فقد كان من البديهي أن يتول العرش إلى تركي باعتباره أرشد أبناء السيد سعيد . كما أن شخصيته القوية جعلت أمر توليه الحكم شديد الاحتمال لولا أن تدخل الإنجليز بصورة سافرة ، فخالوا دونه وعرش زنجبار لأنه كان يطمع في توحيد مملكة أبيه الآسيوية الإفريقية من جديد تحت حكمه . ومن المعروف أن الإنجليز تشبثوا بسياسة التقسيم فأثروا أن يمنحوا العرش لخصمهم القديم برغش على أن يحاطروا باحتمال إعادة توحيد السلطنة . وفي رأى القنصل البريطاني كيرك أن الفترة التي قضاها برغش معتقلا في بومباي لا بد أن تكون قد ألانت عوده كما أن توليته بتأييد من بريطانيا سيجعله دائما معترفا لها بالجميل .

وسواء أكان برغش قد استسلم للسياسة الإنجليزية بناء على هذا الاعتراف أم أنه قد فعل ذلك مضطرا وهو ما نرجحه ، فقد نجح كيرك في توطيد النفوذ البريطاني تدريجيا طوال عهد برغش ، حتى انتهى به الأمر إلى القضاء على آخر مظاهر استقلال السلطنة العربية الإفريقية وقسم أشلاءها بين الدول الأوروبية . وقد جاء جون كيرك إلى شرق إفريقيا للمرة الأولى برفقة لفنجستون سنة ١٨٥٨ ، لدراسة نباتات إفريقيا باعتباره متخصصا في علم النبات . وفي سنة ١٨٦٦ عين قنصلا لبريطانيا في زنجبار واستمر في هذا المنصب نحو عشرين عاما حتى أصبح اسمه مقرونا بشرق إفريقيا في أذهان

الإنجليز . وقد كوفي . بعد عودته إلى بريطانيا بمنحة لقب سير ، وتعتبر أوراقه الخاصة التي طبعت وحفظت في السجلات الرسمية مصدرا أساسيا لتاريخ شرق أفريقيا إبان الفترة التي خدم فيها هناك .

فاوض الإنجليز برغش في الشروط التي يجب عليه تنفيذها نظير مساعدة الإنجليز له على تولي الحكم . لحصلوا منه على وعد باحترام التعهدات السابقة والسير على نفس السياسة التي كان يتبعها ماجد . وفسر تشرشل مبعوث حكومة الهند الخاص في زنجبار هذا الوعد بأنه ينطبق على تقييد تجارة الرقيق بصورة مطردة ، كما كان يفعل ماجد والاستعداد لعقد اتفاقية جديدة في هذا الشأن ، وإن لم يكن الإنجليز قد أفصحوا لبرغش عن هذه النية بصراحة^(١) . ولكن برغش كان ما يزال منذ ثورة سنة ١٨٥٩ زعيما لجماعة الوطنيين المحافظين الذين يمثلون في زنجبار في طبقة الإناصية المتمسكين بعقيدتهم . ولذلك اعتمد برغش في بداية حكمه على القضاة ففتحهم سلطات واسعة وقضى على الرشوة ، وكان هؤلاء الوطنيون المحافظون من أشد الناس معارضة للتدخل البريطاني في تشريعات البلاد وتقاليدها الاجتماعية . وإلى جانب هذا وقعت حوادث ثاوية وسعت الهوة بين برغش وبين الإنجليز في الأشهر الأولى من حكمه . منها قرار أصدره السلطان بمنع الهنود من تجارة القرنفل في خارج ميناء زنجبار أو المساهمة في زراعته خلافا لمعاهدة سنة ١٨٣٩ التي تنص على حرية التملك بالنسبة لرعايا الإنجليز في أراضي السلطنة ، ومنها محاولة القبض على سليمان بن علي ، أحد الشخصيات الكبيرة من أصدقاء الإنجليز .

وتيجة لهذا هدد تشرشل برغش بسحب النأييد البريطاني له أو رحيل القنصل البريطاني عن زنجبار^(٢) . وفي هذه الأثناء وجه برغش طلبا سريا إلى سلس القنصل الألماني في زنجبار بأن تتولى ألمانيا حماية السلطنة من التدخل

B.P.C.Churchill au GouverneurGeneral 8—2—1870. Vol. 3.(١)

F. O. 84. Vol. 1325. Churchill à Bargash 14—10 1870.(٢)

البريطاني . ولا شك أن أخبار انتصارات ألمانيا كانت قد وصلت إلى زنجبار ، ولذلك عول السلطان على تأييد هذه الدولة الكبرى . ولكن وصل هذا الطلب في غمرة انتصارات الحرب السبعينية ، فلم يلتفت إليه بشارك وظل على الكتمان حتى تحولت ألمانيا إلى دولة استعمارية فكشفت النقاب عنه . وحينئذ اعترف برغش بأنه كان قد طلب فعلا وضع بلاده تحت الحماية الألمانية .

ويبدو أن رفض ألمانيا لطلب برغش سنة ١٨٧٠ كان سببها ما في استسلامه مرة أخرى للضغط البريطاني . وثمة سبب آخر هو اتجاه عواطف الإباضية نحو الزعيم الديني الجديد الذي ظهر في عمان وهو عزان بن قيس ، وأصبح خطرا يهدد استقلال زنجبار . وفعلًا جاءت خطابات من عمان تعرض على برغش الاعتراف من جديد بسيادة سلطان مسقط عزان بن قيس وتعد بتثبيتته على العرش ، وتطالبه بدفع الالتزامات المالية نحو الوطن الأم ، وإلا تعرضت بلاده للغزو . وهكذا عاد برغش إلى سياسة التقام مع الإنجليز إلى حد أنه قبل استئناف دفع المعونة المالية لمسقط حين استولى عليها أخوه تركي بتأييد من الإنجليز .

لقد كلفت سياسة الاستسلام للإنجليز السلطان خسارة أديّة عظيمة ، فضاعت هيئته بين الشخصيات الإسلامية الكبيرة في إفريقيا ، وبينما كان أسلافه يعتمدون في إفريقيا على النفوذ الأدبي الذي تتمتع به أسرة آل أبي سعيد ، أصبح برغش يعتمد أساسا على حماية الإنجليز له ، لا في الساحل فقط بل في المناطق الداخلية أيضا . وقد رأينا كيف أن سعيدا اكتفى بقوته البحرية فلم يحتفظ بجيش برى كبير . كما أنه لم يتدخل في شئون الإدارة المحلية واقتصرت مظاهر السلطة عنده على الخضوع للاتحاد الجركي الخاص بدولة زنجبار ، والاعتراف بالسيادة العليا له وتعيين القضاة إذا شاء حكام الأقاليم ذلك .

أما برغش فقد ساقه الإنجليز إلى التدخل في أخص الأمور الداخلية لكل أسرة من الأسرات العربية أو السواحلية في شرق إفريقيا ، تنفيذاً لسياسة مكافحة تجارة الرقيق . ومن ثم احتاج برغش إلى تكوين قوات برية كبيرة ليفرض طاعته على السكان ، وكان طبيعياً أن يعتمد في هذا الأمر على معونة الإنجليز . وفي سنة ١٨٧٧ أنشئت أول وحدة إفريقية في جيش زنجبار تحت قيادة ولويد ولیم ماثيوس ، الذي سيصبح فيما بعد أول وزير بريطاني مقيم في زنجبار بعد وضعها تحت الحماية البريطانية سنة ١٨٩٠ . ومنذ ذلك الوقت أصبحت سياسة الإنجليز هي إحلال العناصر الإفريقية تدريجاً في جيش زنجبار محل العناصر البلوشية ، التي كان الجيش يتكون منها أساساً . فبلغ عدد الإفريقيين في الجيش سنة ١٨٨٠ ألف رجل ، وأصبح ماثيوس القائد العام لجيوش السلطان وأخذ يدرب هذا الجيش على النظام الإنجليزي ، وإن كان قد احتفظ بالطربوش كشارة للجيش في زنجبار . وقد حرص ماثيوس في نفس الوقت على زيادة قوات الأمن في جزيرة زنجبار . وفي مقديشو حيث كانت الحامية تتألف من مائتي جندي من العرب أحل ماثيوس محلهم فرقة إفريقية أكثر عدداً . والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو إلى أي حد أدت هذه الإجراءات إلى بسط نفوذ السلطنة العربية في إفريقيا؟ ، هذا إذا صح وصفها في ذلك الوقت بأنها عربية . أما في الساحل فقد امتدت منطقة نفوذ زنجبار شمالاً حتى ورشخ وإسكن لم ينجح سلاطين زنجبار قط في مد نفوذهم إلى الداخل في أي جزء من أجزاء بلاد الصومال . وحتى في الساحل كانوا يعتمدون في نفوذهم على الجاليات العربية والسواحلية ، وكثير من موافى الصومال مثل براوة وما ليندي وقسمايو كانت تتمسك بسلطان زنجبار حماية لنفسها من قبائل الجالا المشاغبة .

وفي المنطقة الوسطى أتاحت لبرغش فرصة جديدة لبسط نفوذه إلى الداخل إذ تفككت دولة أوزمبارا بعد وفاة كويري ، رئيسها القوى والذي

عاصر السيد سعيد وقرة من حكم ماجد . ورغم هذا لم تخل هذه المنطقة من اضطرابات بل قام رؤساء العرب في المنطقة الساحلية نفسها بثورات احتجاجا على استسلام برغش للإنجليز في مسألة مكافأة الرقيق . وفي سنة ١٨٧٥ أعلن محمد بن عبدالله، قائد حصن يسوع في عبسة الخروج على طاعة برغش ، والتفت حوله الحامية التي كانت تتألف من ٣٥٠ جنديا من الحضارمة . وأرسل برغش جنده البلوش في ذلك الوقت لقمع هذه الثورة . ولكنه شعر أيضا بحاجته إلى معونة الإنجليز ، وكان كيرك في ذلك الوقت متغيا في لندن ، فأرسل نائبه « بريدو » سفينة بريطانية هددت الثوار في عبسة^(١) ونجحت الحطة في إرهاب الثوار لاسيما وأن الضابط البريطاني وعدم بحسن المعاملة عند التسليم وخيرهم بين الإقامة في بمة أو الرحيل إلى حضرموت ، وقد اختار ابن عبدالله الإقامة في بمة ولكن كيرك قرر عند عودته ترحيله إلى حضرموت .

واتهم أحد المزروعيين « راشد بن مبارك » شعور السخط الذي عم السكان ضد برغش فتزعّم حركة عصيان صغيرة سنة ١٨٨١ عله أن ينتقم من أسرة آل أبي سعيد التي قضت على حكم أسلافه . وكان مركز الحركة عرب عبسة قرب الساحل . وبذا أصبحت راباي المركز التبشيري الهام الذي ضم ثلاث إرساليات في ذلك الوقت مهددة بالغزو والفتك بسكانها من الأوربيين . ولكن سرعان ما قضى على هذه الثورة أيضا وخير راشد بن مبارك مثل ابن عبدالله بين الإقامة في بمة أو في القرية التي يسكنها المزروعيون قرب طنجة . ولكن راشدا فر وظل محتفيا حتى ظهر من جديد في التسعينات ليتزعّم ثورة ضد الشركة البريطانية في كينيا .

وما يسترعى الانتباه أن برغش استخدم جنده الإفريقيين لقمع هذه الثورة التي تزعمها أحد العرب ، والتي ربما كانت تعبر عن شعور الطبقات

الأرستقراطية العربية في شرق إفريقيا . وهذا يدل على أن سلطنة زنجبار أخذت تفقد تدريجياً طابعها العربي . ولكنها في نفس الوقت لم تنجح في أن تتحول إلى دولة إفريقية لأنه ما كاد برغش ينجح في زيادة نفوذه في الداخل حتى لحقته الأطماع الأوربية وقضت على مظاهر النفوذ العربي ، وهي ما تزال بعد مشتتة . ولو قدر للسلطنة أن تتخذ يوماً ما طابعاً قومياً . ففي هذه الحالة كان عليها أن تعتمد على الأمة السواحلية وتقتصر حدودها الجغرافية على المنطقة الساحلية فقط . وفي خطابات كيرك ما يشير إلى هذا المعنى من بعيد حين قرر أن السواحلية في الصومال يفضلون حكم زنجبار على حكم المصريين بالرغم من أنهم مسلمون أيضاً^(١) .

ومن الظواهر الجديدة التي تجدر ملاحظتها في تاريخ زنجبار في عهد برغش هي زيادة الاحتكاك بين العرب والإفريقيين ، وتلك نتيجة طبيعية لأمرين : أولاً تعدد المراكز العربية في الداخل واتساع نشاطها بحيث ترنو إلى النفوذ السياسي لا مجرد التجارة . وثانياً تسرب الأسلحة إلى أيدي الإفريقيين بواسطة التجار الأوربيين .

وفي أوائل عهد برغش تكونت دولة إفريقية غرب تابورة من قبائل انياموزي حين وجدت زعيماً قوياً لها في شخص ميرامبو . وفي سنة ١٨٧٢ هزمت فصيلة عربية أمام قوات ميرامبو فاستنجدت عرب تابورة بالسلطان^(٢) ، فأرسل لهم نحو ألف من جنده البلوشية استطاعوا أن يدمروا الخطر عن المدينة العربية الناشئة ، ولكن دون أن يقضوا على دولة انياموزي ، ولذلك أصبح بقاؤهم داخل إفريقيا أمراً ضرورياً . ولكن الاحتفاظ بمثل هذه القوة وتمويلها عبر طرق طويلة كان يكلف نفقات باهظة ، مما اضطر برغش إلى

K. P. Vol. 6. N. 310. Rapport de Kirke, 15—12—1877. (١)

Stanley., How Could I Find Livingstone, Chap. 5. (٢)

رفع الرسوم على تجارة العاج من ٩ إلى ١٢ دولارا للفرزلة ، كما زاد الضرائب المفروضة على زراعة القرنفل في بمبة . ولم يمض عام واحد حتى قرر برغش سحب قواته من تابورة بالرغم من أن الإنجليز كانوا في ذلك الوقت يؤيدون امتداد سلطنة زنجبار داخل إفريقيا . فاعترفوا بسيادة برغش على أنياموزي سنة ١٨٧٣ نظير وعد السلطان بأن يمد سريان معاهدة إلغاء تجارة الرقيق إلى هذه المنطقة ^(١) . ولما عرف العرب بقرار برغش سحب الحماية أرسلوا إلى ممثلهم في زنجبار ، سعيد بن سالم محتجون على السلطان لأنه تخلى عن جزء من مملكته . واضطر عرب تابورة إلى تأليف حامية منهم يتبعها جيش من الإفريقيين بلغ ١٢٠٠ رجل .

ومن هنا نتبين كيف أن الإنجليز أبدوا في الفترة الأولى من حكم برغش توطيد سلطنة زنجبار في الداخل ، لأنهم كانوا محتاجين لهذه السلطة كي يؤسسوا من ورائها نفوذ بلادهم . ثم أخذ كيرك يتحول تدريجيا إلى فكرة عناصره الدولات الإفريقية أو على الأقل حفظ التوازن بين القوى المختلفة داخل إفريقيا حتى يستفيد الإنجليز من هذا الوضع . وبدلنا على هذا موقف إنجلترا من تاجر عربي هو «حميد المرجي» الذي ترأس جالية تجارية عسكرية حاول بها إخضاع بلاد الكنفو باسم سلطان زنجبار . ولكن الإنجليز استطاعوا تخريض أهالي الكنفو ضد ذلك التاجر وأجبروه على التخلي عن المناطق التي افتتحها في الكنفو بينما سهلوا على البلجيك احتلالها ^(٢) . وفي سنة ١٨٧٨ كتب كيرك إلى وزارة الخارجية يشرح هذه السياسة الجديدة : «إن قوة العرب في تابورة ضعيفة ومنقسمة على نفسها ، والوسيلة الوحيدة لتوطيد الأمن هي الاعتماد على أحد الرؤساء المحليين . ولنا في ميرامبو القوى الذكي خير عون

(١) K. P. olV. 3. N. 43. Elton à Durby, 22-12-1874.

(٢) جورجى زيدان - تراجم مشاهير الشرق - ص ١٦٨ - ١٧١ .

على تحقيق هذا الهدف . وقد أظهر في الأيام الأخيرة رغبة في أن يتولى رجال من عندنا إرشاده في تصريف شئون دولته ، كما طلب إرسال المبشرين لتعليم رعاياه دين المسيح ،^(١)

وإذا كان كيرك قد تردد بين زنجبار والدول الإفريقية ومال في معظم الأحيان إلى سياسية حفظ التوازن ، فإن المبشرين التزموا على طول الخط تأييد الإفريقيين بل وإثارتهم ضد زنجبار . وقد بلغ عدد هؤلاء سنة ١٨٨٠ ٣٠٠ مبشر ينتمون إلى إرساليات بروتستنتية وكاثوليكية . ويبدو أن ميرامبو رحب بهؤلاء الوافدين الأوروبيين حتى يستفيد بهم في مقاومة النفوذ الإسلامى فصرح لأحد المبشرين الذين زاروه في سنة ١٨٧٩ بقوله : «إنتي كلما رأيت رجلا أبيض اعتبرته صديقا . أما عرب تابورة فثيرو شغب وعن قريب سيسيل دم حاكم تابورة إذا لم يعزله السلطان ، . وبعد بضعة أشهر أقام الدكتور سوثن مركزا تبشيريا في عاصمة انياموزى . ولكن ميرامبو لم يتخذ سياسة تدل على إيمانه بهذه التصريحات ففي سنة ١٨٨٠ قتل أحد المبشرين داخل المملكة ، وتبعه حادث آخر راح ضحيته رحالة إنجليزى كان يعمل لحساب بعثة علمية بلجيكية . وقد فكر كيرك حينئذ بأن يستعين بقوة برغش لتأديب انياموزى وتحميل ميرامبو مسئولية هذه الحوادث ، كما حمل سعيدا وماجدا من قبل مسئولية حوادث مقتل الرحالة الأوروبيين فأجبروا على دفع تعويض لهم أحيانا كما حدث سنة ١٨٤٦ حين دفع سعيد تعويضا كبيرا عن حياة التاجر الفرنسى ميزان^(٢) . ولكن هذه الخطة لقيت معارضة شديدة من المبشرين لأن لهم سياسة خاصة تختلف عن السياسة المدنية التى تتبعها حكومات أوروبا ،

K. P. Kirke à Durby, N. 383. 3—5—1878. (١)

K. P. Vol. 7 . N . 430. Kirke à Granville. 24—6—1880. (٢)

وإن كان هذا اختلافا في التفاصيل فقط . وتلك السياسة تجعل هدفها الرئيسي إضعاف الدول الإسلامية في إفريقيا ، حتى وإن تعارض هذا مؤقتا مع مصالح أوربا ، بينما أن الحكومات الأوروبية قد تقوى نفوذ الدول الإسلامية مؤقتا لخدمة مصالحها . لذلك أرسل سوننبرج بشدة على سياسة كيرك وينى مسئولة حوادث القتل عن ميرامبو ، وإنما كانت هي القبائل الضالة التي اغتالت رجالنا .

على أن كيرك قرر منذ سنة ١٨٨٠ أن يتبع سياسة واضحة في إفريقيا تبنى على فكرة التدخل في منطقة محدودة تقوم فيها بريطانيا بتثبيت سلطنة زنجبار ، وذلك لمواجهة عدة ظروف . جددت على حياة شرق إفريقيا في هذا التاريخ . ويمكن تلخيص هذه الظروف في الأمور الآتية :

١ — تردد المستكشفين الذين ينتمون إلى دول أوروبية عديدة على شرق إفريقيا عما قد يفتح المجال أمام هذه الدول لادعاء حق التدخل بمجرد وقوع أى حوادث لأحد رعاياها . وهذا من شأنه أن يهدم النفوذ الذى وطدته بريطانيا لنفسها فى الساحل .

٢ — وجود طوائف من المبشرين تعمل لمصالح دول معينة كما هو معروف عن المبشرين الكاثوليك من أنهم يقدمون مصالح فرنسا وبلجيكا على الدول الأخرى .

٣ — تملك الإفريقيين لكميات متزايدة من الأسلحة الحديثة وهذا من شأنه أن يهدد التجارة المزدهرة فى الموانئ ، ومن جهة أخرى يجعل من المحتمل قيام دولة إفريقية كبيرة قد تستعصى على النفوذ البريطانى . وها هى دولة انياموزى تمتد من شمال تابورة حتى أوغندة ويخشى اتصالها بالمصريين فى السودان .

٤ — كشف النقاب عن المناق المرتفعة في شرق إفريقيا والتي يمكن اتخاذها مستعمرات استيطان أوربية .

وقد بين كيرك هذه الأمور لوزارة الخارجية البريطانية وسألها عن رأيها في سياسة التدخل^(١) . وبالطبع لم يتحمس جرانفل لهذه الفكرة فهو ينتمى إلى حزب الأحرار الذى تولى الحكم منذ قليل في بريطانيا ليوقف سياسة دزرائبلى التوسعية التى أدت إلى عدة كوارث للإمبراطورية . ولكن وزير الخارجية ترك لكيرك حرية التصرف بما يلائم الظروف المحلية خاصة وأن سياسة كيرك لا تعنى تدخلا بريطانيا إلى ما لا نهاية داخل إفريقيا ، وإنما تهدف فقط إلى إنشاء حدود متعارف عليها لدولة زنجبار فى الداخل حتى تضمن بريطانيا على الأقل حزاما ساحليا متينا لا تستطيع دول أخرى اختراقه دون رقابة .

ولتنفيذ هذه الخطة أوعز كيرك إلى برغش بإقامة حامية فى بمبة فى الطريق إلى تابورة على بعد ١٢٠ ميلا من الساحل . وبالتدرج استطاع أن يقيم سلسلة من الحاميات كان يشرف عليها بالطبع لويد ماثيوس القائد الأعلى لقوات زنجبار . ورغم هذا النفوذ البريطانى المتزايد ظلت زنجبار من الناحية الدولية دولة مستقلة ، يضمن استقلالها تصريح دولتين كبيرتين . هو التصريح الإنجليزى الفرنسى لسنة ١٨٦٢ . وقد ازدادت أهميتها الدولية بعد افتتاح قناة السويس وربطها بخط ملاحى منتظم مع ميناء عدن . وأصبح لمعظم الدول الكبرى قناصل يمثلونها فى زنجبار ، ولكن يبدو أن هذا الاستقلال كان شكليا . ويؤكد كوبلند أن برغش اتخذ من كيرك مستشارا خاصا له فكان يطلعه على جميع الرسائل والمحادثات التى تدور بينه وبين القناصل الأوربيين ، ولكن الإنجليز كانوا يحاولون إخفاء سيطرتهم على برغش حتى لا يجرؤوه

العقوبة بفرض غرامات كبيرة وبسجن مرتكب المخالفة ومصادرة المركب
التي يضبط عليها الرقيق^(١) .

وقد رأينا كيف أنه عندما تولى برغثر الحكم أرادت بريطانيا أن تحصل
منه على قيود جديدة فاقترحت أن يقتصر تصدير الرقيق على ميناء واحد هو
ميناء دار السلام ، وأن ينحصر الاستيراد في جزيرة زنجبار ويكون هذا
الاستيراد قدر حاجة السكان فقط ، وبتصريح خاص من السلطان . ولكن
برغثر رفض هذه المقترحات بل إنه تردد في إصدار تصريح يتعهد فيه بالزام
المعاهدات التي ارتبط بها أسلافه ، ولم يرضخ إلا بعد أن هدده تشرشل
باستعمال القوة . حينئذ حاولت البحرية البريطانية أن تظهر نشاطا كي تثبت
كثرة المخالفات التي يرتكبها التجار العرب ، ففتشت نحو ٤٠٠ مركب عربية
سنة ١٨٧١ ، ولكنها لم تستطع أن تثبت حالات تلبس إلا على إحدى عشرة
سفينة فأرجع الضباط الإنجليز هذه النتيجة غير المرضية إلى قلة السفن
المختصة لأعمال التفتيش فلم يكرس لمراقبة منطقة غرب المحيط الهندي سوى
سبع سفن حربية بريطانية كانت ترابط عند مداخل الخليج العربي والبحر
الأحمر وساحل الصومال . وفي المدة ما بين سنة ١٨٦٧ إلى سنة ١٨٦٩ قدر
عدد الرقيق الذين هربوا من زنجبار إلى الدول الإسلامية بنحو ٣٧٠٠٠ لم
يعثر منهم إلا على ٢٦٤٥ ، استولى عليهم ضباط البحرية البريطانية . ولما لم
يكن من الممكن إعادتهم إلى مواطنهم داخل إفريقيا فقد أرسلوا إلى
المستعمرات البريطانية للعمل بها كاجراء أحرار . وقد شكى الضباط الإنجليز
من الصعوبات العديدة التي تعترض التفتيش ، أهمها الجهل باللغات المحلية ثم
صعوبة التمييز بين الرقيق المهرب مخالف للمعاهدات ، وبين الرقيق الذي يمتلكه
أصحاب السفن ملكا شخصا والذي لا تنطبق عليه المعاهدات . وإزاء مقاومة

رغش وشكوى السلطات البريطانية في المحيط الهندي قررت الحكومة
للبريطانية تأليف لجنة برلمانية سنة ١٨٧١ لتحقيق في تجارة الرقيق بشرق
إفريقيا . واستمعت اللجنة إلى شهادات المعننين بهذه الشئون ومنهم الدكتور
ه بارتل فرير ، الذى سيتولى فيما بعد المفاوضات مع زنجبار والتي انتهت بعقد
معاهدة سنة ١٨٧٣ لإلغاء تجارة الرقيق . وقد اقترح فرير أمام هذه اللجنة
إنشاء مستعمرة للرقيق المحررين جنوب دار السلام أسوة بما حدث في إفريقيا
الغربية . ولكنه أضاف بأن هذه المستعمرة لا يشترط وضعها تحت إدارة
بريطانيا بل يمكن بقاؤها تحت سيادة السلطان مع إشراف بريطاني^(١) .

ويلاحظ أن اقتراحات ضباط البحرية كانت أشد عداء نحو حكومة
زنجبار . فن هؤلاء مثلا الأميرال هيث Heath الذى اقترح ضم منطقة
من ممتلكات زنجبار لتكون مأوى للعبيد ، وذكر بأن الإنجليز قد ضموا
من قبل ميناء لاجوس على ساحل إفريقيا الغربى لهذا الغرض ، وإذا رفضت
زنجبار الخضوع لسياستنا فعلينا أن نشترى جزءا من أراضيها أو نضع أيدينا
عليها بالقوة حتى نتخذ منها مركزا نشع منه الحضارة البريطانية على إفريقيا^(٢) .
ولما سئل هيث هل يرى وضع زنجبار تحت الحماية البريطانية ؟ أجاب
بالإيجاب ، وكان الضباط يعتقدون أن تنازل السلطان عن جزء من أراضي
أو الاستيلاء عليه بالقوة أمر يسير لأنهم لم يقدروا مركز السلطنة الأولى .
ولكن الساسة في بريطانيا لم يوافقوهم على هذا الرأى ومالوا إلى فكرة
عقد معاهدة تحرم تجارة الرقيق نهائيا في البحر ، وزيادة السفن المخصصة
للمراقبة والتفتيش وتزويدها بالمرجمن .

وتنفذاً لهذه السياسة أرسلت الحكومة البريطانية سنة ١٨٧٣ وفداً

R. S. T, p. 451 (١)

Ibid p. 411. (٢)

برئاسة دبرتيل فريير، يساعده بادجر المستشرق المتخصص في تاريخ عمان . وكان على فريير أن يعقد معاهدة مع كل من سلطان زنجبار ومسقط لإلغاء تجارة الرقيق . وفي طريقه إلى زنجبار توقف الوفد البريطاني في روما ، وأقنع البابا بالتعاون مع بريطانيا في سياسة الإلغاء بالرغم من أن الكنيسة الكاثوليكية لم تكن تحمس لهذا الأمر ، مثل الكنيسة البروتستانتية وأرسل البابا تعليماته إلى البعثات التبشيرية في إفريقيا لمساعدة فريير في مهمته . وفي زنجبار اصطدم فريير بمعارضة شديدة من السلطان في بداية الأمر . فقد قال برغش : نحن نود صداقة بريطانيا ، ولكن فيما تطلبه خراب لنا ، وسيثير السكان علينا ، فإذا رأيتم تنفيذ ذلك بالقوة ، فنحن نسلم أمرنا لله إذ ليست لنا قوة نعارض بها بريطانيا^(١) .

وحاول فريير إقناع برغش بأمرين . الأول : إعفاؤه من دفع المعاش السنوي لمسقط ، واستعداد بريطانيا أن تتحمل هذا المبلغ على ميزانيتها . والأمـر الثاني : إمكان زيادة الضرائب على العاج والصفـع . ولكن برغش أجاب بأنه لن يدفع بعد الآن على كل حال فلما واحدا لمسقط . وقبل أن يتخذ فريير إجراء حاسما قام برحلة في الموانئ الإفريقية ليشرف بنفسه على مدى اتساع هذه التجارة ، ولكنه لم يستطع أن يعثر على أثر واضح لها ، لأن التجار علموا بمجيئه ، فأخفوا معالم تجارتهم . وفي هذه الأثناء اقترح كيرك على برغش تأجيل عقد المعاهدة سنة واحدة ، ولكن السلطان قال بأنه لا يسعى من أجل التأجيل ، فيما أن تعقد المعاهدة بالقوة وإلا لا تعقد أصلا . ويبدو أن روح التحدي كانت تسيطر على الجانبين . وخلافا للألوف كتب برغش إلى حكام الموانئ في مايو سنة ١٨٧٣ يخبرهم بإمكان استئناف تجارة الرقيق بعد انتهاء أجل فترة التحريم طبقا لقرارات سنة ١٨٦٤ . وحينئذ قرر فريير استعمال القوة ، فأمر البحرية البريطانية بحصار سواحل زنجبار ، واستخدمت

لهذا الغرض ١٤ سفينة ، كما أمر بتفتيش جمرك العاصمة . فكان ذلك أول عدوان أوربي مسلح يقع على السلطنة العربية الإفريقية ، وهو خرق صريح لتصریح سنة ١٨٦٢ . ولكن فرنسا التي اشتركت في إصدار هذا التصريح كانت في ذلك الوقت أضعف من أن تحاول معارضة السياسة البريطانية في شرق إفريقيا . والواقع أن كيرك منذ بداية المحادثات فكر في الاستعانة بتأييد الدول الكبرى الممثلة لدى السلطان . وهي في ذلك الوقت ألمانيا ، والولايات المتحدة ، وفرنسا . فلم يجد تأييدا إلا من قناصل الدولتين الأوليين أما «ديفين» ، القنصل الفرنسي فقد احتج بأنه ينتظر تعليمات حكومته ، ولم يكن الرأي العام في فرنسا أو السلطات الاستعمارية بصفة خاصة مقتنعة بهذه الإجراءات البريطانية . وفي خطاب «ديفين» إلى البحرية الفرنسية ما يدل على أن فرنسا كانت تعلل هذه الإجراءات البريطانية بدوافع المصلحة . فقد ذكر أن بريطانيا تهدف إلى حرمان زنجبار من مواردها . وبذا تضطر السلطان إلى طلب المعونة المالية منها ، فيصبح حاله أشبه بأحد راجات الهند^(١) . ولكن أوراق كيرك تهم السلطان بأنه ذهب إلى حد طلب الحماية من فرنسا وأن «ديفين» فتح له باب الأمل في هذه الحماية لولا أن «دي راموس» وزير الخارجية الفرنسية خذله ، بل إنه سخر من برغش وأظهره بالرجل المتقلب الذي يريد التلاعب على دولتين أوربيتين ، وأمر «ديفين» بأن يؤيد بريطانيا في سياستها^(٢) . ومنذ ذلك الوقت أخذ الفرنسيون يساهمون مع الإنجليز في تفتيش السفن العربية ولا يستثنون من ذلك السفن المتجهة إلى مايوتا أو نوسبي .

ولما شعر برغش بتضييق الخناق عليه حاول أن يخفف من الشروط البريطانية . ولكن لجنة التحقيق البرلمانية كانت قد أجمعت على أن الإلغاء

A. C. O. I.No. 40, Deuvinne à la Marin 31-12-1872. (١)

K. P. Vol. 1. P. 64 (٢)

إذا لم يكن شاملا فلن يكون فعالا . وفي أول يونيو سنة ١٨٧٣ اتفقت السلطات البريطانية على استخدام القوة لا لإيقاف التجارة لأن ذلك يتطلب وقتا طويلا ، وإنما لإجبار برغش على توقيع المعاهدة . وقد صحب ذلك تصريح من فرير بأن تجارة الرقيق تعتبر منذ هذه اللحظة عملا من أعمال القرصنة . وفي الثالث من يونيو جمع كيرك السلطان وكبار رجال دولته ، ودعا قنصلي ألمانيا وأمريكا للحضور ، وأعلن برغش بقرار الحصار البريطاني ، وأنه لا جدوى من الأمل في حماية فرنسا . فلما احتج السلطان بأن المعاهدات لا تسمح بضرب الحصار على هذه الدولة المستقلة ، أجاب كيرك : وهل كانت هناك معاهدة تسمح بالاستيلاء على باريس؟ ، مشيرا بذلك إلى احتلال الألمان للعاصمة الفرنسية سنة ١٨٧١ . وكل هذا يدلنا على مدى اعتقاد كيرك بوجود مؤامرات فرنسية وراء معارضة السلطان الشديدة . وقد ذكر في خطابه إلى الخارجية بأن الإشاعات تردت في ذلك الوقت باحتمال مجيء سفينة فرنسية ولجوء برغش إليها . ولذلك قابل كيرك القنصل الفرنسي في اليوم التالي ولامه على موقفه ^(١) . وكحاولة أخيرة عرض برغش أن يسافر بنفسه إلى لندن كي يطلب إلى حكومة جلالته النظر بعين العطف إلى قضيته . ولكن كيرك حذره من ترك البلاد في مثل هذه الظروف العصية التي توشك أن تتحول إلى ثورة أهلية . فضلا عن أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تتهاون في هذا الأمر حتى ولو أدى ذلك إلى الحرب .

وأخيرا لم يعد برغش أمامه سوى الاستسلام وتوقيع المعاهدة المعروضة عليه في ٥ يونيو سنة ١٨٧٣ . ولم يحصل إلا على إرضاء بسيط بخصوص العبيد الذين يعملون على مراكبه وجواز إعادتهم في حالة هروبهم إلى إفريقيا .

وعلاوة على هذا أفهمه كيرك بأن عرض فريز عليه بالإعفاء من دفع المعاش إلى مسقط قد فات أوانه بسبب طول عناده .

أما المعاهدة فتتص على الأمور الآتية :

١ — منع تجارة الرقيق بين بلد وآخر من موانئ إفريقيا ومعاقبة السفن التي تخالف هذا الأمر بالاستيلاء عليها ، ومحاكمة ربانها بواسطة المحاكم المختصة لهذا الغرض من جانب حكومة جلالته .

٢ — التعهد بإقفال أسواق الرق في السلطنة وهذا يعنى ضمنا بقاء التجارة على نطاق فردى .

٣ — حماية الرقيق الذين يحررون طبقا للمعاهدات .

٤ — تعهد بريطانيا بمنع الهنود من تملك الرقيق أو التجارة فيه .

ولم تذكر تنتهى بريطانيا من عقد هذه المعاهدة التي تختص بالتجارة البحرية حتى انتهت إلى ميدان آخر للتدخل . فقد لاحظ لفنجستون وغيره من الرحالة الإنجليز أهمية تجارة الرقيق داخل القارة . وقالوا إنه لا بد من اتخاذ إجراء في هذا الميدان ليكمل أعمال الأسطول البريطانى فى البحر . وأرسلت بريطانيا إلى إفريقيا بعثات جديدة للتحقيق . وانتهت هذه البعثات إلى أن معاهدة سنة ١٨٧٣ قد أدت إلى تحول طرق التجارة من البحر نحو داخل القارة ، وترتب على هذا أن زادت آلام الرقيق ، لأن اجتياز الطرق البرية الطويلة من كلوة حتى الصومال لا بد وأن يكلف العبيد مشاق هائلة . وقد قدر هلموود التفصيل الإنجليزى فى مبسة عدد الرقيق الذين ينقلون عن الطريق البرى فى سنة ١٨٧٦ بـ ١٨٠٠٠ رقيق سنوياً^(١) . ونتيجة لهذه التقارير انفسح

المجال لتقديم اقتراحات استعمارية بريطانية في شرق إفريقيا ، فأثيرت مسألة احتلال ممبسة . كما اقترح إنشاء خط حديدي يصل ما بين الساحل وتابورة تقام على حوافه مراكز بريطانية للرقابة .

ولكن كيرك استطاع أن يقنع برغش باتباع سياسة جديدة من التعاون الكامل مع بريطانيا حتى يبعد عن بلاده هذه الأخطار التوسعية . ونجح أولا في استصدار قرار بتحريم دخول الرقيق إلى موانئ الصومال بالذات ، وهي قسمايو ومقديشيو وبراو ومرتكة . والبدء بهذه الموانئ يجعلنا نتساءل هل كان قصد برغش هو الحصول على تأييد بريطانيا له كي تعيد سلطته في هذه المنطقة بالذات التي تعرضت في هذا الوقت لخطر الغزو المصري^(١) ؟ . على أن برغش لم يلبث أن اتخذ قرارا أشد خطورة في يناير سنة ١٨٧٦ . فقد أمر حكام الموانئ بالقبض على تجار الرقيق الذين يأتون من داخل إفريقيا ، وتحرير العبيد الذين تستولى عليهم الإدارة المحلية^(٢) . وكان هذا إجراء خطيرا أثار سخط كثير من السكان ولا سيما سواحلية ممبسة وحكام الموانئ . وكان بعض هؤلاء يستثمر أمواله في تجارة الرقيق مثل عبد الله بن سعيد حاكم كلوة . ورغم أنه ينتمي إلى أسرة أبي سعيد فقد قبض عليه بتهمة الاتجار في الرقيق وسجن . وتدلنا المناقشة التي دارت في مجلس برغش قبل القبض على عبد الله كيف أن هؤلاء الحكام لم يدركوا قط مغزى مكافحة تجارة الرقيق . وكان هذا المجلس قد انعقد لمحاكمة بعض البحارة الذين اتهموا بنقل ثلاثين عبدا إلى ممبسة . فاعترف عبد الله بأن ذلك يجري عادة دون علم السلطان لأن الكل عييده . وعرف أصحاب النفوذ بعد هذا الحادث أن مركزهم لن يشفع لهم .

(١) انظر القسم الثالث من هذا الفصل .

(٢) F. O. 84. Vol. 1453. Kirke à Durby, 15-1-1876. (٢)

على أن هذه الإجراءات أدت بالسلطان إلى أن يعتمد اعتمادا كبيرا على تأييد الإنجليز ، فبعد صدور قرار يناير سنة ١٨٧٦ استعان برغش بسفينة حربية بريطانية أرسلها إلى كوة لينع وقوع الاضطرابات فيها . ومن الناحية الاقتصادية زادت أهمية الساحل بالنسبة للتجارة الأوربية لأن التجار السواحلية اضطروا إلى استنباط مواد أخرى للتجارة ولاسيما المطاط الذى تزايد تزايداً مطرداً وأصبحت أهميته تعادل العاج والصمغ فى تجارة شرق إفريقيا . بينما ضعفت صلات زنجبار ببلاد العرب والعالم الإسلامى عموماً ، لأن هذه الاقطار لم تكن بحاجة إلى تلك المواد الخام مثل دول أوروبا الصناعية^(١) .

أخذت تجارة الرقيق تختفى إذن تدريجياً من شرق إفريقيا ، وكان آخره حادث قبض فيه على سفينة متلبسة فى سنة ١٨٩٩ . أما نظام الرق نفسه فقد ظل قائماً فى السلطنة حتى بعد وضع الحماية على زنجبار . وفى ٥ أبريل سنة ١٨٩٧ صدر مرسوم هام ينص على أن كل عبد يطلب إسقاط حالة الرق عنه ، يجب أن يجاب إلى طلبه فى الحال باستثناء الإمام اللاتى لمن ولد . وتدلنا الأرقام التى أحصيت عن عدد تلك الطلبات ، على أن هذا المرسوم لم يكن له الأثر البعيد الذى توقعه الإنجليز . ففي سنة ١٨٩٨ بلغ عدد طلبات التحرير ٢٧٣٥ طلباً ، وفى سنة ١٨٩٩ بلغ ٣٣٥٧ طلباً . ثم أخذ الرقم يهبط بعد هذا التاريخ لأنه ثبت بالتجربة أن الرقيق الذين تحرروا لم يجدوا عملاً حتى أن بعضهم طالبوا بالعودة إلى ملاكهم . وفى سنة ١٩٠٠ بلغت طلبات التحرير ١٧٢٠ طلباً وفى سنة ١٩٠١ بلغت ٨٤٤ طلباً . ثم اختفت بعد هذا التاريخ^(٢) . ولم تنجح محاولة جمعية الكويكرز فى إنشاء مزرعة لتشغيل

F. O. 84, Vol. 1574. Rapport de Holmwood, 30—1—1880. (١)

Hamilton, PP. 238, S. Q. (٢)

الرقيق المحررين في جزيرة بمة . ولوحظ أن كثيرا منهم أخذ يكون عصابات للنهب والسرقة ، حتى إن السلطات البريطانية أرادت أن تعدل المرسوم بحيث يحرم تحرير العبد إلا بعد أن يثبت وجود عمل له .

والنتيجة التي نستخلصها من هذه الدراسة ، هو أن إصدار القوانين والتشريعات لم يقض على مشكلة الرق ، وكان الأفضل في معالجة مثل هذه المشكلة انتظار وقوع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي لا بد أن تؤدي إليها الأوضاع الجديدة في زنجبار ، ومثل هذه التغيرات تتطلب وقتا من الزمن . وهذا ما يجعلنا نتردد في أن نشارك المؤرخين الإنجليز شعور الفخر الذي يغلب عليهم حين يتناولون موضوع تجارة الرقيق ودور بلادهم في مكافحتها في جميع قارات العالم لأن التدخل البريطاني لم يكن وحده العامل الحاسم في القضاء على تلك التجارة .

ج — بين مصر وزنجبار

كانت مسألة تجارة الرقيق من العوامل الأولى التي زادت من النفوذ البريطاني في زنجبار في عهد السلطان برغش ، ثم جاء النزاع بين مصر وزنجبار ليضيف عاملا جديدا في تقوية النفوذ البريطاني . إذ أن بريطانيا تدخلت في أمر هذا النزاع باسم مصالح زنجبار . فظهرت أمام برغش بمظهر الحليف القوي الذي يحمي سلطنته من الأخطار الداهية .

ومما يسترعي الانتباه أن زنجبار قامت بدور في شرق إفريقيا شبيه بذلك الذي قامت به مصر في السودان . وهو نشر الحضارة العربية الإسلامية ، وإن كان ذلك في نطاق إمكاناتها . ومن الملاحظ أيضاً أن الدول الأوروبية استفادت من العمل الذي قامت به الدولتان في إفريقيا . فإن نشر الحضارة وتعبيد الطرق وإقرار الأمن ، مهد السبيل أمام أوربا كي تحل إدارتها محل مصر وزنجبار يوم أن وقعت هاتان الدولتان تحت قبضتها .

ورغم هذا الدور المتشابه للدولتين لم تقم بينهما صلات تذكر . وكل ما لدينا من أخبار عن هذه الصلات هو وضع مشروع معاهدة في عام ١٨٧٢ إذ يروى «إسماعيل سرهنك» صاحب كتاب «حقائق الأخبار عن دول البحار»^(١) ، أن إحدى فرق الجيش المصرى تسلكت من أوغندة إلى زنجبار ، واستقبلت استقبالا حسنا من السكان ، وعرض قائدها على برغش مشروع معاهدة تنص على وضع بلاده تحت الحماية المصرية . ولكن غوردون وكان حينئذ حاكما على مديرية خط الاستواء ، عرقل هذه المساعي . فكتب إلى برغش يحذره من وقوع سلطنته تحت الحماية المصرية ، وفي نفس الوقت أوعز إلى إسماعيل بأن سلطان زنجبار يسيء معاملة التجار المصريين . وعندما قام برغش بزيارة لندن في سنة ١٨٧٥ توقف في طريق عودته بالقاهرة وقابل الخديوى إسماعيل . ولكن هذه المقابلة لم تؤد إلى أى عمل جدى ، بل على العكس لم تمض بضعة أشهر حتى بدأ النزاع بين الدولتين ذلك النزاع الذى استفادت منه بريطانيا دون أى فريق آخر .

والواقع أن كلا الدولتين استخدمتا لتهديد الطريق للاستعمار البريطانى . فمن المعروف أن إسماعيل اعتمد على موظفين إنجليز في إدارة السودان . وكان كثير من الإنجليز المتخصصين في المسائل الإفريقية يرون أن توسع تلك الدول ، الشرقية ، مثل مصر أو زنجبار في إفريقيا ، هو الطريق الذى سيمهد للتوسع البريطانى فيما بعد . وكان هؤلاء أميل إلى تأييد زنجبار ضد مصر لأن حكومتها أطوع للسياسة البريطانية . وبالطبع وجد فريق آخر من هؤلاء المتخصصين عارض هذه النظرية أساسا ، ودعا إلى استعمار أوربي مباشر في إفريقيا ، ولكن لم يكن قد حان وقت تطبيق هذه السياسة بعد .

ومنذ فكر إسماعيل في سنة ١٨٧١ في مد نفوذه على ساحل الصومال وراء زيلع ، لم ينشأ أن يفعل ذلك دون الحصول على رضا الإنجليز . ولذلك

(١) سرهنك : ٢٠٠ ص ٣١٩ .

عندما قابل مندوبه نوبار باشا السفير البريطاني بالأساتنة في العام التالي ، حاول أن يقنعه بأن امتداد الإدارة المصرية على ساحل الصومال سيساعد على تنفيذ سياسة الإنجليز في مكافحة تجارة الرقيق^(١) . ولم يهتم الإنجليز بهذا الأمر نظراً إلى أنه لم يكن من الواضح إلى أى مدى يريد إسماعيل بسط نفوذه على ساحل الصومال .

لم تظهر بوادر الاحتكاك بين سياسة إسماعيل في الصومال وبين سلطات زنجبار التي تسيطر على الجزء الجنوبي منه إلا في أواخر سنة ١٨٧٥ . وذلك نتيجة لخطّة رسمها غوردون تهدف إلى فتح منطقة البحيرات عن طريق ساحل إفريقيا الشرق . فقد لاحظ غوردون أن الوصول إلى البحيرات تحول دونّه صعوبات طبيعية حمة لوجود منطقة السدود النباتية في أعالي النيل . فبعث إلى إسماعيل بمشروع مؤداه أن يفتح المصريون طريق البحيرات من جهة الساحل الشرقى . واقترح أن تنزل حملة مصرية عند مصب نهر الجب وتقيم في حوضه عدة مراكز عسكرية وتجارية إلى أن تتصلل بإقليم البحيرات ، ويبدو أن غوردون عاد فخشى أن يصطدم هذا المشروع بمصالح زنجبار تلك الدولة التي ترتبط ببريطانيا ارتباطاً وثيقاً . فأرسل خطاباً إلى برتون الرحالة المعروف يسأله عن حدود السلطنة ، وأشار إلى احتمال تدخل كيرك ضد المشروع . وفعلًا حينما أبلغت الحكومة البريطانية عن طريق قنصلها في زنجبار بأعمال المصريين في جنوب الصومال أرسلت لوما إلى غوردون . فما كان من الموظف الإنجليزي لدى الحكومة المصرية إلا أن تراجع عن سياسته ، وأرسل إلى إسماعيل تنفيذاً للمشروع السابق يدل على أنه كان يتلاعب بالحقائق الجغرافية وفق هواه ، لأنه كان يعتقد بحمل رجال الدولة في مصر . فقد ذكر أنه لم يكن يقصد اتخاذ نهر الجب طريقاً للوصول إلى البحيرات لأن ذلك النهر بعيد عنها

وإنما كان يعنى النزول فى أى نقطة شمال رأس حفون ، وهى حسب ما ذكره برتون لغوردون نهاية حدود سلطنة زنجبار^(١) . وفى نفس الوقت نشط غوردون فى نقل القوارب برا لتجنب مساقط الفولا فى بحر الجبل حتى يتمكن من الوصول إلى البحيرات عن طريق النيل ، وبذا يظهر للخدوى عدم جدوى مشروعه السابق الذى لم ترض عنه الحكومة البريطانية . ولكن قبل أن يتحول غوردون عن مشروعه كان الخديوى قد أسرع بالتنفيذ . فى سبتمبر سنة ١٨٧٥ أرسل بتعليماته إلى ماكيلوب قائد القوات المصرية فى زيلع وبربره ، بأن يرسل حملة إلى خليج فرموز الواقع على مائى ميل جنوب نهر الجب ، وأن ينزل بعض الحاميات إلى ساحل الصومال فى طريقه إلى الخليج . ومعنى هذا أن تدخل مقديشيو وبراوة ولامو ضمن منطقة العمليات المصرية . ولكنه أوصى فى نفس الوقت بأن يتحاشى الاحتكاك بأية سلطة محلية فينزل قواته فى الأماكن التى لا تقوم فيها إدارة رسمية . ويبدو أنه كان من الصعب تنفيذ هذه التعليمات ، لأن ممثلى حكومة زنجبار كانوا منتشرين فى جميع الموانئ الصومالية حتى وارشيخ شمالا . ولذلك عندما وصل ماكيلوب إلى براوة فى منتصف نوفمبر طلب إلى حاميها التسليم فامثلت للأمر . وفى قساىو صادف برغش ٤٠٠ من جند السلطان واضطر إلى تهديدهم باستخدام القوة ، فسلموا القلعة بمجرد التهديد^(٢) . أما بالنسبة للمدن المحصنة تحصينا شديدا مثل مقديشيو ومركة ، فقد آثر ماكيلوب تجنبها ، وقد ظهر الأسطول المصرى أمام لامو أقصى حدود الصومال الجنوبية . وحسب تقارير كيرك التى بالغت بلا شك فى تصوير هذه الحملة ، تأمر المصريون مع سلطان ويتوفى الداخل ومع حاكم سيوى إحدى موانئ كينيا . وتدعى هذه التقارير بأن سكان الصومال

(١) R. G. S. 1935. P. 207.

(٢) وصف شايه لونج هذه الحملة وكان يعمل فيها قائدا للقوات البرية .

تلقوا بالاستياء بحجى الحملة المصرية ، لأنهم كانوا يفضلون حكم زنجبار . ونقل كيرك شهادة المبشر برايس التى ذكر فيها أن أهل ممبسة أصبحوا فى حالة هلع ، وأن التجار الهنود يحزمون بضائعهم لنقلها على المراكب^(١) . والواقع أن المصريين لم يهملوا جانب الدعاية لاسترضاء سكان الصومال ، فلتجئوا إلى تحريك العواطف الدينية . وقالوا إنهم أتباع السلطان العثمانى خليفة الإسلام الأكبر ، الذى يعتبر أعظم قوة فى وجه النصارى بخلاف سلطان زنجبار الذى يخضع لهم . وفى سبيل الدعاية راحوا يفهمون الصوماليين بأنهم لن يخضعوا لأوامر الإنجليز بخصوص إلغاء تجارة الرقيق .

أما كيرك فمجرد سماعه بأبناء الحملة استقدم سفينة حربية بريطانية حملته إلى جنوب الصومال . وبعد أن اطمأن على سلامة مقديشيو ومركبة ذهب إلى براوة وطلب إلى السلطات المصرية النزول بها ولكنها منعت ، فأرسل إنذارا بضرب المدينة ، فرضخت السلطات المصرية للإنذار ، وأخذ كيرك يستحث جميع السلطات البريطانية المختصة . فكتب إلى دربي وزير الخارجية واستكتب السلطان أيضا رسالة احتجاج وجهها إلى حكومة لندن كما استكتب التجار الهنود شكوى إلى حاكم الهند وأرفق ذلك بخطاب منه شخصيا^(٢) . ولكن حاكم الهند «نورث بروك» لم يتدخل فى الأمر اعتقادا منه بأن المسألة من اختصاص حكومة لندن . ولم ينس كيرك فى جميع هذه المراسلات أن يذكر بأهمية بقاء سلطنة زنجبار لمكافحة تجارة الرقيق . والواقع أن كلام غوردون وكيرك حاول أن يثبت لدى حكومته بأن خطته أنجح لبتز تجارة الرقيق . ويبدو أنه كان هناك عداء شخصى يحرك الرجلين ، وإن راعى كل منهما مصلحة حكومته قبل كل شئ . وأخيرا حسم كيرك هذه المناقشة بخطاب إلى وزير الخارجية فى أبريل سنة ١٨٧٦ ذكر فيه أن كلاما من الخديوى والسلطان حاكما كان

(١) K . P . Vol . 5 . No. 310 .

(٢) K . P . Vol . 5 , No. 303—306 , 2 - 12 - 1875 .

مسلمان لا يؤمنان إلا بنظام الرق ، ولو أرادت بريطانيا منع هذه التجارة بصورة فعالة ، فعليها أن تضم ميناء من موانئ الصومال لتكفل في المنطقة إدارة قوية ^(١) .

ومنذ أن وصلت أنباء الحملة المصرية الأولى إلى لندن في ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، أبرقت الحكومة البريطانية إلى كيرك بأن يتجنب استخدام القوة ربما تستعمل الحكومة من قنصلها بالقاهرة عن حقيقة أهداف الحملة . ولم يشأ إسماعيل كعادته أن يتحدى المصالح البريطانية في إفريقيا . وعلى العكس من هذا طلب وساطة الإنجليز لدى سلطان زنجبار حتى يكف عن ادعاءاته في جنوب الصومال ، وحاول أن يغري الحكومة البريطانية بمجهوده لمكافحة تجارة الرقيق . فذكرها بالنفقات الهائلة التي بذلها لهذا الغرض في المديرية الاستوائية . ولكن كان هناك دافع اقتصادي آخر يدعو الخديوى إلى التمسك قدر الإمكان بساحل الصومال . فقد ثبت أن استغلال موارد المديرية الاستوائية لا يمكن أن يتم بطريقة عملية بدون إيجاد طريق يصلها بالحيط الهندي ، لأن السلع التي تنتجها هي نفس السلع التي يستخرجها التجار العرب التابعون لزنجبار من إفريقيا . وأعنى بذلك العاج والصمغ أساسا . فإذا كان على الإدارة المصرية أن تنقل هذه السلع على المراكب النيلية عبر ألني ميل حتى توصلها إلى ميناء الإسكندرية لتشحن إلى أوروبا ، فإن هذه الطريقة ستجعل صادرات مصر من هذه البضائع غالية جدا لا تستطيع منافسة صادرات زنجبار ^(٢) . وعلى كل فإن الحكومة البريطانية لم تأخذ حجج الخديوى بعين الاعتبار فأعلنت أنها تعترف بامتداد السلطة المصرية إلى رأس جردفون فقط ، أما ما جنوب ذلك فهو في رأيها جزء من سلطنة زنجبار . وهكذا قبل أن ينتهى شهر ديسمبر من سنة ١٨٧٥ . كان إسماعيل قد أرسل أمرا إلى

K . P. Vol. 6, No. 384 . (١)

Coupland, 11. P. 270 — 300. (٢)

ما كيلوب بالانسحاب من جنوب الصومال والعودة إلى قاعدته في زيلع .
ويبدو أن الحملة المصرية كانت في مركز حرج حتى قبل مجيء الأمر بالانسحاب ،
فقد وقع خطاب أرسله ما كيلوب إلى غوردون في يد حاكم لامو ونقله
كيرك إلى وزارة الخارجية البريطانية^(١) . وفي هذا الخطاب ذكر ما كيلوب
أن جنده لا يزيدون على ٦٥٠ وأنه يصادف صعوبة كبيرة في تمييزهم فضلا
عن إيجاد الوسائل اللازمة للتوغل داخل القارة وتحقيق الهدف الرئيسي
الذي أرسل من أجله ، وهو الاتصال بالمديرية الاستوائية . ويرى ما كيلوب
أن وجود قبائل الجالا المشاغبة يكون عقبة رئيسية في سبيل الاتصال بين
المحيط ومنابع النيل ، حتى إنه لم يجرؤ على إرسال هذا الخطاب عبر الصومال
بل اضطر إلى إرساله عن طريق هضاب كينيا .

كان هذا هو أهم صدام وقع بين السلطات المصرية وسلطات زنجبار في
إفريقيا ، ولكنه لم يكن الأخير من نوعه ففي سنة ١٨٧٨ أرسل غوردون
أحد الرحالة الأوربيين (جاسي) باسم الإدارة المصرية ليكتشف المنطقة
الواقعة بين فرع السوبات ومنابع نهر التانا أو الجب . ولكن جاسي لم يصل
إلى هدفه وإلا لآثار اعتراضات كيرك . ذلك أن مثل بريطانيا في زنجبار
نصب من نفسه رقيباً على التطورات السياسية التي تحدث في أي منطقة مهما
كانت بعيدة داخل إفريقيا الشرقية . فحين أعلنت مصر ضم منطقة فكتوريا
وألبرت نيازاً إلى السودان المصري نبه كيرك حكومته إلى خطورة هذا
التوسع على سيادة زنجبار في داخل إفريقيا . واقترح أن تقوم بريطانيا بعمل
مضاد ، وهو تقديم المساعدة إلى المتيعة ملك أوغندا حتى يحتفظ باستقلاله
أمام التوسع المصري ولكن الحكومة المصرية سارعت فطمأنّت الإنجليز
بإصدار تصريح في مايو سنة ١٨٧٩ بأنها لا تنوى ضم أي منطقة أخرى في
إفريقيا بعد الآن .

الفصل العاشر

المشروعات الاستعمارية

(١٨٧٧ - ١٨٨٤)

رغم اتساع التجارة بين أوروبا و زنجبار منذ عهد السيد سعيد ظل نشاط الأوربيين مركزا في جزيرة زنجبار أو في الموانئ الإفريقية على الأكثر، وذلك حتى العقد الثامن من القرن التاسع عشر، وهكذا ترك للعرب والسواحلية استثمار الداخل بالطريقة التي ألفوها . ولكن في هذه المرحلة من تاريخ زنجبار تنهت كثير من الأوساط الرأسمالية في أوروبا إلى أهمية الثروة الطبيعية في داخل إفريقيا ، تلك الثروة التي كشف عنها الرحالة الأوربيون . ومن جهة أخرى لاحظ الاستعماريون الإنجليز والفرنسيون والألمان تزايد التجارة الخارجية لدولة زنجبار بصورة مطردة منذ سنة ١٨٧٦ فصمموا على ألا يتركوا العرب والسواحلية يستفيدون وحدهم من استغلال المنطقة .

فبينما بلغ متوسط تجارة زنجبار الخارجية من سنة ١٨٦٢ إلى سنة ١٨٧٢ مليون جنيه سنويا . أخذ يرتفع بعد سنة ١٨٧٥ ، أي بعد الصدمة المؤقتة التي ترتبت على إلغاء تجارة الرقيق بسنتين ، حتى وصل سنة ١٨٨٠ إلى ٢٣٠٠.٠٠٠ جنيه . وبرز المطاط من بين السلع الرئيسية التي تصدرها شرق إفريقيا إلى أوروبا ، فبلغت قيمة ماصدر منها سنة ١٨٧٩ ، ٢٥٠.٠٠٠ جنيه، ويلي ذلك في الأهمية القرنفل ١٧٠.٠٠٠ جنيه، والعاج ١٦٠.٠٠٠ جنيه . ونتيجة لهذا أخذت قيمة التزام الجمر ك تزايد باطراد، فوصلت إلى ٤٥٠.٠٠٠ دولار

سنويا سنة ١٨٧٦ ، ٥٠٠٠٠٠ سنة ١٨٨١ على أنه في الفترة ما بين سنة ١٨٧٧ وسنة ١٨٨٤ لم تستطع أوربا تحقيق مشروعاتها للحلول على العرب في استغلال الداخل . بالرغم من أن رغش كان مستعدا لمنح الشركات الأوربية امتيازات هائلة تنافى وحقوقه في السيادة على السلطنة . ولكن حركة الاستغلال الاقتصادي تأخرت حتى بدأت السيطرة السياسية الأوربية تثبت أقدامها على أنقاض دولة زنجبار ابتداء من سنة ١٨٨٤ . ولذلك سيكون هذا الفصل قاصرا على دراسة بعض مشروعات أوربية لاستغلال الداخل اقتصاديا دون أن تتاح لواحد منها فرصة التنفيذ، ولكن هذا لا يقلل من أهميتها التاريخية بالنسبة للمنطقة . وأهم تلك المشروعات بلاشك هو مشروع وليم ماكن .

وترجع صلة هذا الرأسمالي البريطانى بشرق إفريقيا إلى سنة ١٨٧٦^(١) . وكان قبل هذا التاريخ مدير شركة للنقل التجارى فى المحيط الهندى . وقد بدأ ماكن أعماله فى شرق إفريقيا بمشروع متواضع هو إنشاء طريق تجارى بين بحيرة نياسا والساحل ، وبناء على نصيحة كيرك اختار ماكن دار السلام لتكون بداية هذا الطريق ، وكان برغش قد اهتم بهذا الميناء فأوصل إليه المياه العذبة وتوسع فى تعميره . وهكذا مهد له لكى يصبح عاصمة تنجانيقا فى عهد الاحتلال الألمانى ، وبعد سنتين من العمل فى هذا الطريق لم يصل امتداده فى الداخل إلى أكثر من ٧٠ ميلا . ولوحظ أن المرحلة التالية ستمر بمنطقة غير أهلة بالسكان مما يجعل المشروع غير صالح من الناحية الاقتصادية . فتوقف ماكن عن العمل وفى هذه الأثناء قدم له مشروع ضخم أوحى به السلطان نفسه .

(١) قدركيرك الأموال البريطانية المستثمرة فى شرق إفريقيا فى هذا التاريخ بنحو مليون جنيه ، وذلك باعتبار أن التجار الهنود الذين يعملون هناك هم رعايا بريطانيون .

ذلك أن غوردون اقترح على زميله كيرك بأن يقنع السلطان باتناع سياسة في إفريقيا على نمط السياسة التي يتبعها الحديوى إسماعيل في السودان ، وذلك بالاعتماد على موظفين أوروبيين لإدارة المناطق الداخلية . لأن ذلك من شأنه أن يقوى سلطة الحكومة ويضمن لها الرخاء والأمن في جميع المناطق التي تدخل ضمن حدود الدولة . ويزعم كوبلند أن برغش اقنع بوجهة النظر هذه ، وأصبح يعتقد بأنه إذا لم يستخدم أوروبيين لإدارة الداخل فسيستولى المصريون على مصادر الثروة في إفريقيا ، ويتغلبون عليه في المنافسة التجارية . ولذلك وجه طلبا إلى دربي بأن يرسل جماعة من أصحاب الأموال والفنيين كي يساعدوه على نشر الحضارة في إفريقيا وفتحها للتجارة العالمية (١) .

بعث دربي بطلب برغش إلى ماكن وبوكستن باعتبارهما شريكين في مشروع طريق نياسالاند ، فأسرعا بإرسال مندوب عنهما إلى زنجبار لكي يضع خطة شاملة لمشروع ضخم يهدف إلى استغلال شرق إفريقيا التابعة لزنجبار . وفي مارس سنة ١٨٧٧ قدم هذا المندوب ويدعى جيرالد وولر مشروعا مفصلا إلى السلطان . وحدد في بدايته أهداف المشروع وهي أن تحتل الشركة أراضي السلطنة ما بين الساحل وبحيرة فكتوريا باسم سمو السلطان ، وذلك لمنع مصر من التوغل إلى هذه المنطقة لأنها لن تحترم حقوق السكان أو حرياتهم ، وتتولى الشركة حماية مصالح السلطان دون أن تكلف سموه بنفقات الاحتلال . ويسعى أصحاب الامتياز كي تعترف بريطانيا بحدود السلطنة الداخلية وبالامتياز نفسه وإذن فللمشروع أهداف اقتصادية وسياسية معا . وأهم بنود المشروع ذاته تلخص في الأمور الآتية (٢) :

(١) Coupland, Ij, P. 305.

ويعترف للأورخ الإنجليزي بعدم وجود النسخة الأصلية من خطاب برغش ، وإنما استنتجها من التعليمات التي زود بها وولر مندوب ماكن .

(٢) K. P. Vol. 6, No. 88—90—Kirke à Durby, 8—3—1877.

(١) يأذن السلطان بتأليف جمعية أو أكثر للقيام بتنفيذ الأشغال العامة في ممتلكاته ، ويسمح لأصحاب الامتياز بتعيين مأمورين باسمه لحكم المناطق وكذلك يسمح لهم بتعيين القضاة وفقا لما تتطلبه حاجات الإدارة ، وبسن القوانين اللازمة ، وبإنشاء قوات للأمن تكون تابعة للسلطان ، ولكن يديرها ضباط معينون بواسطة أصحاب الامتياز .

(٢) يجوز للشركة حق عقد المعاهدات مع رؤساء القبائل والدول المجاورة ، وحق جمع الضرائب المحلية لسد حاجات الإدارة والأمن العام والإصلاحات الداخلية ، وكذلك لتغطية ديونها وفوائد أسهمها .

(٣) يكون للشركة حق الاستئثار في تنظيم ملاحاة الأنهار واستغلال المعادن وبناء الطرق وأسلاك البرق وإصدار العملة باسم السلطان . وتضمن هذه العملة على البنك الذى تختاره الشركة .

(٤) تنظم الشركة تجارة السلاح والمخدرات بالطريقة التى تراها .

(٥) يجوز للشركة أن تحتل ميناء أو أكثر على الساحل وأن تفرض الرسوم الجمركية .

(٦) ينتقل إلى الشركة حق التزام الجمرك الذى كان ممنوحا لأحد التجار الهنود .

(٧) يحصل السلطان على ٢٠٪ من أرباح الشركة بصفته مساهما مؤسسا وإلى جانب هذا تستمر الشركة في دفع قيمة الالتزام السنوى بنفس الشروط التى كانت سارية على التاجر الهندى . فإذا زادت موارد الجمرك فيما بعد تقسم الزيادة مناصفة بين الشركة والسلطان ، وعلاوة على هذا يأخذ السلطان ربع رسوم الجمارك الجديدة التى قد تنشئها الشركة ، ٥٪ من أرباح أعمال التعدين .

(٨) مدة الامتياز ٧٠ سنة .

ولما استشار السلطان كيرك في هذا المشروع ،^١ بأن المسألة لا تتعلق بأمر الحكومة ، ولذلك فهو لا يتدخل في هذا الشأن إلا بقدر ما تفرضه عليه واجباته كقنصل من حماية مصالح الرعايا الإنجليز . ولم يخف كيرك مع ذلك ما يتضمنه المشروع من تنازل حكومة زنجبار عن كثير من سلطاتها الأساسية ، بل ومخالفته لارتباطات برغش مع الدول الأخرى تلك الارتباطات التي تنص على حرية التجارة في السلطنة ، بينما أن المشروع يقيم نظاما احتكاريًا فيها ، فكان جواب برغش أن ما يهيمه هو رخاء السلطنة قبل كل شيء . ولم يعترض برغش إلا على بضعة بنود ، منها حق تعيين القضاة المسلمين في المنطقة الساحلية . فقد خشي أن ينتقل هذا الحق إلى شركة أجنبية ، وطالب بعدم إرهاب السواحية بالضرائب لأنهم لم يعتادوا دفعها بصورة منتظمة إلى حكومته . وعلى كل فإن امتيازات هذه الشركة طبقا للمشروع تذكر إلى حد كبير بامتيازات شركة الهند الشرقية في شبه جزيرة الهند .

وعند عودة وولر إلى لندن حاملا هذا المشروع ، تنبّه ما كنن إلى المخالفات الدولية التي يتضمنها ، ولذلك أضاف إليه بندا ينص على حماية حقوق الدول الأخرى . أما فيما يتعلق بسلطات الشركة ومدى تعارضها مع حقوق السيادة التي لحكومة زنجبار فقد رأى ما كنن تعديل الاتفاق بطريقة أخرى تجعل حقوق الشركة أكثر وضوحا ، فينص التعديل على حقها في تأليف جيش خاص بها ، وجمع الجند اللازم من بين السكان المحليين . وينص صراحة على انتقال حق احتكار الجرك إلى الشركة . وإن أضاف إرضاء بسيطا للسلطان ، وهو ألا تقل مخصصاته من الجرك عن مبلغ ٤٥٠٠٠٠ دولار سنويا . وهو المبلغ الذي يدفعه التاجر الهندي حاليا . كذلك تنازل للسلطان في أمرين آخرين أحدهما يتعلق بتعيين القضاة في الساحل فيتم بموافقة السلطان .

والأمر الثاني هو السماح للحكومة زنجبار بأخذ قرض من الشركة في حدود ٥٠٠٠٠ جنيه^(١).

عاد وولر إلى زنجبار حاملا المشروع بعد إدخال التعديلات التي أشرنا إليها . وبعد أن حصل على موافقة وزارة الخارجية ومكتب الهند الذي رحب بهذا الامتياز . وقد أضاف ماكنن في تعليماته إلى وولر بأن يوجه نشاط الشركة إلى المنطقة الممتدة في الداخل نحو بحيرة فكتوريا ليحقق هدفا سياسيا بجانب الهدف الاقتصادي . ولهذا الغرض أفهمه بضرورة احتلال ميناء في القسم الشمالي من السلطنة ، ونقطة على مصب نهر التانا وأخرى في أقصى الجنوب في تنجانيقا .

ولما استأنف وولر مفاوضاته مع برغش في زنجبار في مايو سنة ١٨٧٨ ، وذلك بحضور بادجر كمستشار للسلطان اصطدم بمعارضة جديدة لم يصادفها من قبل ، ذلك أن برغش تنبه خلال هذه المدة إلى الأضرار التي ستلحق التجار العرب والسواحلية من جراء منح هذا الامتياز . والراجح أن هؤلاء التجار شددوا عليه كي يراعى مصالحهم وأغروه بأن ازدهار تجارتهم سيؤدي إلى ارتفاع دخل الجمارك ، وربما كان نصيبه من هذا الدخل أفضل من إيرادات الامتياز . ولذلك طالب برغش إدخال تعديلات هامة على المشروع ، منها استمرار العرب في ممارسة تجارتهم دون أن تمسهم الشركة بنظامها الاحتكاري ومنها عدم انتقال إدارة الساحل إلى الشركة إلا بصورة تدريجية وعدم زيادة الضرائب في هذه المنطقة ، لأن ذلك قد يثير القلاقل وفي المناطق الأخرى تشترط موافقته مقدما على زيادة الضرائب .

ولما أبلغت هذه المطالب إلى ماكنن رفض قبولها وتوقفت المفاوضات

عند هذا الحد . ويقال إن ما كنن لم يكن متحمسا منذ البداية لهذا الامتياز ، كما أن بادجر لم يقتنع بصلاحيته ، وسواء أ كان المشروع صالحا من الناحية الاقتصادية أم غير صالح ، فإن الإنجليز عادوا وأسفوا على فشله عندما سبقهم الألمان إلى التدخل في داخل القارة سنة ١٨٨٥ متجاوزين حقوق السيادة التي تمارسها زنجبار على الساحل والتي تعترف بها جميع الدول الكبرى .

ورغم أن هيئة فرنسا سقطت سقوطا فاحشا في نظر مسلي شرق إفريقيا منذ عقد معاهدة إلغاء تجارة الرقيق سنة ١٨٧٣ فقد كانت لها هي الأخرى مشروعات استغلال اقتصادية لأجزاء الساطنة الداخلية . فقد حاولت شركة رابو مثلا إنشاء فرع لها في تابورة . ولكنها وجدت أن منافسة التجار العرب تتطلب قيام جهاز كامل للتجارة مما قد يكلف الشركة نفقات طائلة . وفي سنة ١٨٧٨ اعتمد البرلمان الفرنسي مبلغ مائة ألف فرنك كي تساهم فرنسا برحلة استكشافية كبيرة تضارع أعمال ستانلي التي قام بها في إفريقيا لحساب دولة أصغر من فرنسا هي دولة بلجيكا . وقد عهدت الحكومة بهذه المهمة إلى ميشيل الكسندر ديزر أحد رجال الكنيسة الكاثوليكية^(١) .

بدأ ديزر رحلته من مجموعيو في صيف سنة ١٨٧٨ وكان يصطحب معه ٨٠٠ رجل من المساعدين والأتباع . ومع ذلك فإن الرحلة لم تأت بالنشائج الطنائة التي تناسب وهذا العدد الضخم من المساعدين . ذلك أن ديزر فقد بصره في أثناء الرحلة ثم مات بعد قليل . ولم يكن قد تجاوز بحيرة تنجانيقا بعد . ولكن هذه الرحلة أدت إلى إحياء الاهتمام القديم الذي أظهرته شركة رابو القائمة بمرسيليا بتجارة زنجبار منذ منتصف القرن التاسع عشر . وقدمت إلى برغش مشروعا

A. Rabaud, l'Abbé Debaize et sa Mission geographique (١)
et scientifique en Afrique Centrale, Marseille, 1880.
(م ١٢ - زنجبار)

حيوبا لتنشيط تجارة شرق إفريقيا، وذلك بإنشاء خط حديدي من ميناء
بجمبوو حتى بحيرة يوجيجي أو تنجانيقا، كما أصبحت تسمى الآن. ولم تكن
العلاقات طيبة بين برغش وبين فرنسا بصورة مستديمة ففي سنة ١٨٧٨ وقع
نزاع بين حكومة زنجبار وبين إحدى السفن الفرنسية التي أرادت إنزال كمية
من السلاح إلى ميناء مقديشو ويبيعها لرؤساء القبائل بحجة أن معاهدة سنة
١٨٤٤ تنص على حرية التجارة. ولكن حاكم لامو منعها من تنفيذ هذه
العملية. وكذلك فعل حاكم براوة حين قدمت السفينة إلى هذا الميناء لنفس
الغرض. وبناء عليه تقدمت الحكومة الفرنسية بطلب تمويض من السلطان
عن الخسائر التي لحقت هذه السفينة. ولكن برغش أجاب بأن من حقه أن
يحول دون بيع الأسلحة لقبائل الصومال نظرا إلى أن المعاهدة تحرم بيع
الأسلحة إلى رعايا السلطان في حالة الحرب، وأن قبائل الصومال في حالة
عصيان دائم^(١). ويبدو أنه كان لمسألة بيع الأسلحة في شرق إفريقيا مغزى
أوسع من مجرد سوء التفاهم بين فرنسا وزنجبار. فقد درجت الدول الأوروبية
المتنافسة على مناطق النفوذ أن تشجع كل منها توزيع الأسلحة في منطقة نفوذ
الأخرى. ولذلك احتاجت المسألة إلى تدخل السفير البريطاني في باريس
لدفاع عن حق برغش في منع تجارة الأسلحة من السلطنة إلا تحت مراقبة
حكومتها. كذلك لم تختلف مشروعات القناصل الفرنسيين بخصوص شراء
فرنسا لأحد موانئ شرق إفريقيا كما فعل دي جيسباري سنة ١٨٧٧. والواقع
أن فرنسا كانت أقل حصة في سائر أطماعها التوسعية في شرق إفريقيا.

ورغم هذا فقد قبل برغش مبدئيا مشروع شركة راوو بخصوص امتياز
الخط الحديدي. ومن أهم الشروط التي نص عليها هذا المشروع هو أن يتولى

(١) A.A.E. Zan. Vol. 2. de Ferry à Bargach, 26—2—1878 et

Reponse, 7—3—1878

السلطان حماية الخط الحديدى على نفقة الشركة . وأن تحصل الشركة على امتياز التعمدين فى المنطقة المحيطة بالخط بحيث لا يجوز للسلطان منع امتياز آخر إلا بعد موافقة الشركة . ويجوز للسلطان طلب قرض من الشركة فى حدود ٥٠٠,٠٠٠ دولار ومدة الامتياز ٩٩ سنة .

تسامع كيرك بأنباء هذا المشروع ولكنه ظن أن برغش لن يذهب إلى حد توقيع . فلما أخبره السلطان فى أوائل سنة ١٨٨١ بأن المفاوضات قد تقدمت حذره من الاستمرار فى هذا المشروع^(١) . ولكنه أخرج فى كيفية إيجاد مبرر لهذا الرفض . فلو أنه أظهر لبرغش السبب الحقيقى الذى يدعو إلى اتخاذ هذا الموقف ، وهو رغبة بريطانيا فى الاحتفاظ بـ زنجبار كنطقة نفوذ خاصة بها ، لأظهر بلاده بمظهر الطامع فى موارد السلطنة . خاصة وأنه قد سبق لبريطانيا تقديم مشروع لاستغلال زنجبار وهو مشروع ما كمن المشار إليه سابقا . وقد رأينا كيف أن هذا المشروع كان يتضمن سلب كثير من حقوق سيادة زنجبار . وبالتالي لم يكن فى استطاعة كيرك أن يبرر موقفه بتعارض الامتياز الفرنسى مع مصالح زنجبار أو خطورته على حقوق السلطان . ولذلك لجأ إلى حجة أخرى فأظهر المشروع الفرنسى بأنه يتعارض مع ارتباطات زنجبار الدولية ، لأنه يترك لفرنسا منطقة تحتكر فيها استخراج المعادن . وعلاوة على هذا لا تلتزم الشركة بتنفيذ المشروع فى مدة معينة ، وبذا يمكنها أن تعطل مشروعات أخرى لاستغلال المنطقة طوال فترة الامتياز . وذكر بأن مشروع ما كمن كان من شأنه تثبيت حقوق السلطنة من وارشيخ شمالا حتى موزمبيق جنوبا^(٢) . وعلى كل فإن فرنسا ما كانت لتتشبث بمشروعاتها

(١) فاويز جريفيل أحد موظفى القنصلية الفرنسية فى شروط هذا الامتياز .

Ibid. Greffule, 15—1—1881.

(٢) K. P. Vol. 8. No. 107. Kirke à F. O., 3—3—1881.

في منطقة تقر لبريطانيا فيها بالنفوق ، ولذلك انجبت إلى تركيز نشاطها في منطقة أخرى أقرب إلى مستعمراتها في ريونيون وهي مدغشقر وجزر كومور ولكن كان لفرنسا مظهر آخر هام من مظاهر النفوذ فيها وراء ساحل إفريقيا الشرق ، وأعني بذلك نشاط المبشرين الكاثوليك . والواقع أن المبشرين الفرنسيين فاقوا رحلتهم كثيرا في هذا الميدان (١) .

ومنذ سنة ١٨٦٣ أنشأ الفرنسيون معسكر الآباء السود في زنجبار ثم نقلوه إلى ميناء مجموعيو على ساحل القارة المواجه للجزيرة سنة ١٨٧٠ . وقد زار بارتل فرير هذا المعسكر ودعا البروتستانت إلى السير على منهج الكاثوليك من إنشاء مؤسسات دينية للزواج ، المهتدين ، واختيار بعضهم كي يرسخوا كهنة فيكونوا أقدر على القيام بالعمل التبشيري بين مواطنهم . وهؤلاء الكهنة هم الذين يعرفون باسم الآباء السود . وعندما تولى ليون الثالث عشر عرش البابوية أظهر اهتماما كبيرا بالتبشير في إفريقيا . فأنشأ أسقفية خاصة بشرق القارة وعين على رأسها الأب ليفيجرى الذى عمل من قبل أسقفا في الجزائر وحصل منذ ذلك الوقت على ثقة الكنيسة ، وسيمنح فيما بعد درجة الكردنالية مكافأة له على أعماله التبشيرية بإفريقيا .

قسم ليفيجرى المبشرين إلى فريقين أساسيين : اختص أحدهما بالعمل حول بحيرة فكتوريا ولاسيما في أوغندة حيث تسابق الكاثوليك البروتستانت والمسلمون كل ينشر دعوته في هذه الأرض المستعدة لتلقى أى دعوة دينية جديدة . وسيكون لهذا التنافس أثر بعيد في إثارة الحروب الأهلية بين السكان فيما بعد . والفريق الثانى اختص في المنطقة التى تعرف الآن بتنجانيقا

(١) قام رحلان فرنسيان سنة ١٨٨٠ بزيارة شرق إفريقيا ولكنهما اقتصرا على المنطقة الساحلية . وهذان الرحلتان هما جورج رفوال وفكتور جيرو . انظر : Révoil, Voyage au Cape Daromate, Paris, 1860.

فقد أنشأ فيها أربعة مراكز كلها داخل القارة ، أهمها مركز يوجيجي على البحيرة نفسها ، ورومنجو على ٨٠ ميلا من البحيرة . وقد استخدم المبشرون الفرنسيون القنصة الجزائرين لحماية هذه المراكز من الناحية العسكرية وكثيرا ما تعرضت هذه المراكز لهجمات التجار العرب والسواحلية ^(١) .

على أن النشاط التبشيري لم يكن قاصرا على الفرنسيين والكاثوليك ، فقد رأينا كيف أن كريف سبق إلى إنشاء أول مركز تبشيري بروتستنتي في راباي سنة ١٨٥٣ . وقد تسابقت في العقد الثامن من القرن السابع عشر ثلاث هيئات بروتستنتية على إنشاء المراكز التبشيرية بين قبائل كينيا وتنجانيقا الإفريقية . وهذه الهيئات هي : جمعية لندن التبشيرية التي أنشأت سنة ١٨٧٥ مركزا تبشيريا قرب ممبسة أسمته فرير تاون تخليدا لذكرى برتل فرير المشهور بأعماله في مكافحة تجارة الرقيق . والحق أن المبشرين البروتستنت ومعتظمهم من الإنجليز أظهروا اهتماما أكبر بهذه المشكلة ، فكانوا يحرضون الإفريقيين على ترك ملاكهم من المسلمين والحضور إلى هذه المراكز التي أحيطت بالمزارع والحدائق كي تفسح المجال للعمل أمام هؤلاء العبيد المحررين ، . والهيئة الثانية تدعى الكنائس الحرة المتحدة ، وقد دخلت إلى ميدان شرق إفريقيا بناء على نصيحة بارتل فرير نفسه . فأنشأت مركزا في دية قرب ممبسة أيضا يهدف أساسا إلى تعليم الإفريقيين وسائل الزراعة والصناعة اليدوية على مناهج حديثة . أما الهيئة الثالثة فهي إرساليات الجامعات برئاسة توزر ، وقد قصرت نشاطها على جزيرة زنجبار نفسها وفي دولة أوزمبارا . ومن ثم تبين أن البروتستنت نشطوا فيما يعرف الآن بمستعمرة كينيا البريطانية . بينما كان نشاط الكاثوليك ظاهرا في تنجانيقا وأوغندا .

(١) Catdinal Lavegerie and the African Slave Trade. Lon-

وما زالت بعض فروع هذه الشركة تعمل في شرق إفريقيا حتى الآن ،
وتبعتها أربع شركات ألمانية أخرى تخصصت جميعاً في تجارة الصدف ، حيث
إنه كان يستعمل كعملة بين شعوب غرب إفريقيا . فلما أخذت أهميته
تتضاءل بسرعة كوسيلة للعملة في غرب إفريقيا وجدت الشركات الألمانية
من السلع الأخرى ما يكفي لاستمرار نشاطها لا سيما وأن ألمانيا الناهضة
صناعياً كانت في حاجة إلى المواد الخام . وفي سنة ١٨٥٦ أصبحت ألمانيا
الدولة الرابعة في تجارة زنجبار الخارجية ، وارتفعت قيمة التجارة إلى أكثر
من ١٠٠.٠٠٠ جنيه منذ سنة ١٨٥٩^(١) .

ومنذ سنة ١٨٥٥ اقترح أوزوالد إنشاء قنصلية ألمانية بزنجبار ، وكان لهذا
الرأسمالي نفوذ كبير في مجلس شيوخ هامبورج . ولذلك أقنع المجلس بضرورة
عقد معاهدة تجارة وصداقة بين جمهوريات البلطيق الألمانية وبين زنجبار
في سنة ١٨٥٩ . وهي صورة من المعاهدة الإنجليزية والفرنسية فتنص على
حرية الشراء وتملك العقارات للرعايا الألمان في زنجبار . وسيكون لهذا النص
أثر كبير في خدمة المصالح الألمانية عند ما تمتد أطباع ألمانيا الاستعمارية في
شرق إفريقيا على أن ألمانيا كانت مشغولة في ذلك الوقت بتحقيق وحدتها
القومية ، ولذلك لم يستمع بسمارك إلى اقتراحات الرحالة الألمان بوضع
الحماية الألمانية على سلطنة ويتو . سنة ١٨٦٧ كما رفض عرض برغش في سنة
١٨٧٠ بوضع زنجبار نفسها تحت الحماية الألمانية .

ولم يتحول بسمارك عن هذه السياسة بعد إنشاء الإمبراطورية الألمانية
سنة ١٨٧١ ، وذلك اعتقاداً منه بأن التوسع الاستعماري يبعثر جهود الدول

الأوربية في مناطق مترامية . ولما كان هدف السياسة الألمانية دائماً هو تحقيق التفوق في القارة الأوربية ، فإن بسمارك شجع الدول الأخرى ولاسيما إنجلترا وفرنسا على الاندفاع في سياستهما الاستعمارية ، حتى ينفرد هو بتوجيه السياسة في أوروبا . وهكذا استمر على رفض اقتراحات الرحالة الألمان المتكررة ، بضم جزء من شرق إفريقيا إلى ألمانيا . وكان برنر وكروستيان قد وجها النظر من جديد إلى أهمية وضع الحماية الألمانية على ويتو وزنجبار في سنة ١٨٧٤ . وفي سنة ١٨٨١ أكد بسمارك هذه السياسة بقوله ، طالما بقيت مستشارا للدولة فلن تتبع ألمانيا سياسة استعمارية أبداً .

ولكن الرأي العام الألماني أخذ يتحول تدريجياً نحو المساهمة في أعمال الاستعمار . وربما دعاه إلى ذلك عاملان : عامل اقتصادي يتمثل في نهضة ألمانيا الصناعية وتزايد سكانها بسرعة هائلة . وعامل ثقافي يتمثل في هذه الكتب العديدة التي كان قد نشرها الرحالة الألمان عند عودتهم من إفريقيا وكما اشتهر الشاعر الإنجليزي رديار كبلنج بتمجيد الاستعمار البريطاني في أشعاره ، فكذلك ظهر بين الألمان فيلسوف مؤرخ كرس جزءاً من كتاباته لإثبات حالة ألمانيا الملحة إلى التوسع الاستعماري وهذا الكاتب هو ترشكي .

ومن المعروف أن الألمان ساهموا بالدور الأكبر في الأبحاث الجغرافية الخاصة بإفريقيا . فقد أنشؤا مركزاً للأبحاث في شرق إفريقيا في جند بتجانيقا . وفي سنة ١٨٨٢ تأسست جمعية الاستعمار الألمانية وكانت تنشر مجلة خاصة بها تضمها هذه الأبحاث العديدة . على أن الجمعية لم تجتذب شخصيات كبيرة عند إنشائها . ولذلك يمكن القول بأن تحول

ألمانيا سنة ١٨٨٤ إلى سياسة التدخل المباشر في إفريقيا جاءت مفاجأة للحكومة البريطانية . ولذلك تمكن بسمارك من الحصول على مناطق شاسعة في غرب إفريقيا ، هي بلاد التوجو والكمرون والمنطقة الواقعة بين أنجولا واتحاد جنوب إفريقيا وذلك في المدة ما بين أبريل ويوليو سنة ١٨٨٤ . ولكن يمكن التساؤل هل كان بسمارك يبغي من وراء هذه السياسة تحقيق مصالح استعمارية بحتة ، أم أنه كان يريد استخدام التوسع الاستعماري للساومة على المنازعات الهامة التي قد تنشأ مع الدول الأوروبية الكبرى ؟؟

تسرب الأطماع الأوربية إلى الداخل

رأينا كيف تردد الرأسماليون الأوروبيون في تنفيذ مشروعات الاستغلال الاقتصادي في أراضي السلطنة . ذلك أن المشروعات الاستعمارية أشبه ما تكون بالمشروعات الاقتصادية لها احتمالات خسائر مثل احتمالات الأرباح . ولذلك كانت الدول الأوربية تدرس إمكانيات كل مشروع توسعي قبل أن تقوم بتنفيذه . وبما يوضح لنا هذه الحقيقة تاريخ العلاقات بين بريطانيا وبين دولة زنجبار ، فقد ظلت بريطانيا صاحبة النفوذ الأدبي الأعلى في هذه السلطنة مدة طويلة . وبالرغم من ذلك لم تشأ الحكومة البريطانية الاستيلاء بصورة مباشرة على أى جزء من أراضيها إلى أن فوجئت بالألمان في أوائل سنة ١٨٨٥ . وقد وضعوا أيديهم على مناطق شاسعة وراء الساحل التابع لزنجبار . فكانوا بين أمرين : إما أن يصطدموا بالألمان لحماية صديقهم سلطان زنجبار ، أو أن يشاركوا الألمان في اقتطاع أجزاء أخرى من السلطنة حتى يحفظوا التوازن في شرق إفريقيا . وهذا ما استقر عليه الإنجليز في نهاية الأمر .

وفي سنة ١٨٨٢ أتاحت فرصة لبريطانيا كي تثبت نفوذها على زنجبار إلى حد أن تصيح وصية حقيقية على السلطنة . ذلك أن برغش اقترح على بريطانيا الارتباط معها بمعاهدة تجعل من الحكومة البريطانية الضامن الرسمي لنظام وراثته العرش . ونستطيع أن نلاحظ من الحوادث السابقة أنه لم يكن لزنجبار أى نظام ثابت لوراثته العرش . وإنما كان يتولاه أشد أفراد أسرة

أبي سعيد نفوذا بالاتفاق مع وجهاء العرب . وكان كوجلان الذي اشترك في تحكيم سنة ١٨٦١ قد اقترح على ماجد وضع نظام ثابت للورثة . ولكنه لم يهتم لعدم وجود أولاد له .

وفي سنة ١٨٧٨ اقترح كيرك على برغش أن يضع نظاما ثابتا للورثة تضمنه بريطانيا ، ولكن الحكومة البريطانية لم تشأ الارتباط بسياسة زنجبار الداخلية . فعاود برغش الكرة بصورة أشد صراحة سنة ١٨٨١ ، حين أرسل خطابا إلى جرانفل هذه بعض مقتطفات منه « بسم الله لكل من يراه . أنه رغبة في وضع ترتيب لنظام حكومة زنجبار بعد وفاتي فنتي هي أن تتعهد الحكومة البريطانية بتسليم عرش زنجبار وملحقاتها إلى أكبر أبنائي ثم إلى ابنه إذا وجد وهكذا . وسوف تكون الحكومة البريطانية وصية عليهم إذا آل إليهم الحكم قبل بلوغ سن الرشد . وإذا ثبت على الوصي الذي أعينه إنه يسيء لمصلحة إبننا فللحكومة العظمى أن تعزله حسب ما تراه وتعين مكانه من تشاء . والمقصود من هذا هو أن الحكومة العظمى سعيئنا في كل أمر إذا لحق بهذه المملكة ضرر^(١) .

حمل كيرك هذا الخطاب الهام إلى لندن ، ولما عرض على وزير الخارجية وحاكم الهند العام لآخذ رأيهما فيه ، رفضا أن ترتبط بريطانيا بسياسة زنجبار الداخلية إلى هذا الحد ، وذلك قياسا على سياسة عدم التدخل العسكري المتبعة بالنسبة لبلاد العرب . وكان هناك مبرر آخر للرفض وهو مخالفة هذا الضمان المقترح للتصريح الثنائي سنة ١٨٦٢ . وهكذا اكتفى جرانفل في رده على برغش بشكره على هذه الثقة وقال إنه يستطيع أن يغير نظام وراثته

(١) هذه هي الترجمة العربية لخطاب برغش الذي يوجد ضمن رسالة جرانفل

إلى مايز مؤرخة في ٣٠ رمضان سنة ١٢٩٨ هـ - ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .

العرش بالطريقة التي يقترحها ، وفي تلك الحالة ستعترف بريطانيا بالوريث الشرعى .

لم يظهر رد فعل في السياسة البريطانية نحو شرق إفريقيا ، لأن التوسع الألماني انحصر حينئذ في غرب القارة كما رأينا . ولذلك عندما تقدم جنستن بمشروع لإنشاء مستعمرة استيطان أوربية في جبال كنجارو ، لم تستجب له الحكومة البريطانية . بالرغم من أن هذا المشروع قدم في نهاية عام ١٨٨٠ .

وكان ولیم جنستن قد وصل إلى زنجبار في إبريل سنة ١٨٨٤ بقصد دراسة نباتات إفريقيا . ولكن كيرك أغراه بالمساهمة في أعمال الاستكشاف ودراسة أحوال المنطقة سياسيا . فلما وصل جنستن إلى هضبة كنجارو المرتفعة ووجد أنها معتدلة المناخ وتصلح لإقامة الأوربيين ، فكر في عقد اتفاقات شراء للأراضي من رؤساء القبائل المحليين .

ومن المعروف في تاريخ الاستعمار الأوربي للقارة الإفريقية أن حكومات الدول الكبرى ارتكبت على مثل هؤلاء الرؤساء البسطاء ، الذين كانوا يرون في توقيع أى ورقة مع الرجل الأبيض القوى تكريما كبيرا له . وفي الغالب لم يكن لديهم إدراك حقيقى لمغزى هذه الاتفاقيات ، فمثلا طلب مندارا أحد هؤلاء الرؤساء من جنستن علما بريطانيا كي يفخر به على زملائه من رؤساء القبائل . وطلب رئيس تافيتا منحة مالية بسيطة وبعض الحبوب في نظير التنازل عن أراضى شاسعة . .

وعند عودة جنستن إلى زنجبار بعث بمشروعه إلى قسمو ريس وكيل وزارة الخارجية محاولا بشتى الوسائل إقناعه بفائدة المشروع من الناحية الاقتصادية . من ذلك اعتدال المناخ وملائته للرجل الأبيض ، ووفرة الإنتاج وسهولة ربط المستعمرة المقترحة بالساحل بطريق لا يتكلف أكثر من ٥٠٠٠ جنيه . ولكن كيرك لم يوافق جنستن على سلامة المشروع من جميع

النواحي . فكان يرى أنه يستدعى ضم ميناء على الساحل . وهذا يفتح باب المنازعات الدولية وقد تكاليف إنشاء المستعمرة بمبالغ كبيرة لأنها ستطلب حماية عسكرية وبفرقة تتألف من ٥٠٠ رجل على الأقل . وهنا نواجه اختلافا كبيرا في الرأي بين الحكومة البريطانية وبين كيرك وبين جنستن صاحب المشروع الاستعماري . وبالطبع ما كان جلادستون زعيم حزب الأحرار ليقبل مشروعا توسعيا جديدا كذلك الذي يقترحه جنستن . ولكن الذي يلفت النظر هو عدم استماعه إلى نصائح كيرك وكثير من رجالات بريطانيا المهتمين بشئون الاستعمار مثل شارل دلك ، وجوزيف شمبراين ، وكبرلى الذى كان يشغل منصب وزير الهند في وزارة جلادستون ، فقد كان هؤلاء جميعا يرون أنه قد حان الوقت لتشديد قبضة بريطانيا على سلطنة زنجبار . ولكن كيف تشدد هذه القبضة ؟ لقد اقترح كيرك أن تزود بريطانيا برغش بالمساعدات المالية والعسكرية حتى يستطيع أن يقوى سلطته في داخل القارة . وبالطبع سيكون ماثبوس الضابط البريطانى هو المشرف على هذه العمليات باعتباره قائدا عاما لجيش السلطان . « وبهذه الطريقة نحصل على فوائد أكبر دون إثارة الدول الأخرى ودون مخالفة تصريح سنة ١٨٦٢ » . ولكن جلادستون لم يشأ حتى تقديم المساعدات إلى السلطان ، فبعث يسأل كيرك ما إذا كان من الممكن أن يتولى برغش تثبيت سلطته بنفسه في كلنجارو دون مساعدة من بريطانيا . وفي نفس الوقت أنب كيرك على اهتمامه بتلك المناطق التي لا يهتم بتذكر اسمها . وقد جاء رد كيرك في أوائل سنة ١٨٨٥ ، مؤكدا بأن السلطان لا يستطيع وحده حماية بلاده بدون مساعدة بريطانيا لاسيما إذا كانت هناك مناورات من دول أخرى (١) .

ولم يمض زمن طويل على رد كيرك حتى تبين للحكومة الأحرار خطورة

الموقف في شرق إفريقيا . ففي ذلك الوقت كان بسمارك قد جمع مؤتمرا من جميع الدول المهتمة بإفريقيا في برلين ، وانتهى هذا المؤتمر بوضع القواعد العامة لنظام استعمار القارة فيما يعرف بميثاق برلين الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٥ . وانعقاد هذا المؤتمر في برلين يعتبر دليلا في ذاته على مدى اهتمام بسمارك بشئون الاستعمار في هذه الفترة الأخيرة من حياته السياسية . وقد بدأت دلائل هذا الاهتمام تظهر بالنسبة لشرق إفريقيا حين وصلت إلى زنجبار سفينة حربية ألمانية تحمل قنصلا جديدا لألمانيا في السلطنة هو جرهارد رولفر . فأرسل جرانفل يستفسر عن حقيقة النوايا الألمانية لدى حكومة برلين ، واضطر إلى تذكيرها بالروابط العديدة التاريخية التي تصل بريطانيا بزنجبار ، ومدى أهمية السلطنة للمصالح البريطانية . ومن هذه المصالح مكافحة تجارة الرقيق ، ورعاية مصالح التجار الهنود ، ثم أهمية السلطنة بالنسبة للمواصلات الإمبراطورية^(١) . وقد أعطت الحكومة الألمانية جوابا من شأنه طمأنة الوزير البريطاني . فأكدت أنه ليس لألمانيا أطماع خاصة وأن رولفر قد ذهب إلى زنجبار ليعاوض السلطان في كيفية تنفيذ قرارات مؤتمر برلين ، وكان من بينها فعلا قرار يمس مصالح السلطنة من قريب لأنه يلزم الدول التي تحتل مناطق ساحلية في إفريقيا أن تسمح بحرية مرور التجارة إلى الداخل . فكان الألمان يطالبون بأن يفتح السلطان بلاده لعبور التجارة إلى حوض الكونغو .

على أن الصحف الألمانية أخذت تهاجم أنانية الإمبراطورية البريطانية ورغبتها في الاستئثار بجميع مستعمرات الدنيا . مما جعل الإنجليز يشكون في صدق جواب الحكومة الألمانية ، وقد كانوا على حق في هذا الشك . ففي هذه الأثناء أطلع رولفر زميله كيرك على طلب الحماية الذي كان يرغش

(١) K. P. Vol. 12. No. 76. Granville à Malet, 14 — 1 — 1885, (١)
et Reponse, 16 — 1 — 1885.

قد قدمه لإمبراطور ألمانيا سنة ١٨٧٠ والذي ظل طى الكتمان مدة خمسة عشر عاما . ومع أن برغش حاول التهرب فإن أدلة رولفر كانت واضحة ، ثم كانت المفاجأة الكبرى عندما أعلنت الحكومة الألمانية في ٣ مارس سنة ١٨٨٥ حمايتها على عشر قبائل إفريقية تحتل أراضي شاسعة خلف ساحل إفريقيا الشرق . وربما اختار الألمان هذا الوقت بالذات لإعلان هذه الحماية التي تمت منذ نحو خمسة أشهر في نوفمبر سنة ١٨٨٤ . لأن بريطانيا كانت تواجه في هذا التاريخ عدة أزمات سياسية بسبب المغامرات الاستعمارية . ففي السودان استولى أتباع المهدي على الخرطوم في أواخر يناير سنة ١٨٨٥ ، وقضوا على قائد من قواد الاستعمار البريطاني هو غردون . وفي آسيا الوسطى تقدم الروس حتى واحة بنجي ذات الأهمية الاستراتيجية لأنها تقع في الطريق إلى الهند ، وأصبحت الحرب وشيكة الوقوع بين بريطانيا وروسيا ، وفي نفس الوقت اشتد هجوم المعارضة على سياسة جلادستون وتهاونه في حماية مصالح الإمبراطورية .

أما اتفاقيات الحماية التي تم عقدها بين ألمانيا وبين الرؤساء الإفريقيين ، فقد قام بها رحالة ألماني مشهور هو كارل ييترز لحساب شركة الاستعمار الألمانية التي أسسها في سنة ١٨٨٤ . وقد وصل ييترز إلى زنجبار في سبتمبر . ولما استفسر كيرك عن أهداف رحلته ، أخفى ييترز خطته وادعى أن أهدافه علبية محضة . وخلال شهرى نوفمبر وديسمبر أخذ يعقد معاهدات مع رؤساء القبائل في المنطقة الواقعة بين بحيرة تنجانيقا ودار السلام . وحصل على ١٢ معاهدة تنازل بمقتضاها الرؤساء المحليون عن أراضي شاسعة ووضعوا أنفسهم تحت حماية الإمبراطور وحرص ييترز على أن يصدر هؤلاء الرؤساء تصريحات بأنهم لا يعترفون بوجود أى علاقة تربطهم بسلطان زنجبار الذي يجهلون اسمه . وكان من بين هؤلاء الرؤساء عدد من المسلمين الإفريقيين .

ويلاحظ أن ميثاق الشركة الألمانية يختلف عن قوانين شركات الاستعمار

البريطانية في نزعة القومية الشديدة . فهو يستبعد الشعوب غير الألمانية من حق التجارة أو الإقامة في المناطق التابعة للشركة . كما أنه لا يتضمن أية إشارة إلى احترام تقاليد الإفرقيين ، أو وضع القيود على بيع الأسلحة والخنور لهم ، وقد يكون من المفيد أن ننقل هنا نص إعلان الحماية الذي صدر في ٣ مارس سنة ١٨٨٥ :

« نحن بنعمة الله إمبراطور ألمانيا وملك بروسيا نعلن ونأمر بالآتي : بناء على ما طلبه إلينا رؤساء جمعية الاستعمار الألمانية من وضع حاميتنا على الأراضي التي حصلت عليها الجمعية في شرق إفريقيا ، وغرب إمبراطورية زنجبار وخارج نطاق نفوذ الدول الأخرى . وبناء على المعاهدات المعقودة حديثا بواسطة كارل بيترز مع حكام يوزاجارا ونجورو ويوزنجو ويوكامى في شهرى ١١ ، ١٢ الماضيين ، والتي بمقتضاها انتقلت هذه المناطق وحقوق السيادة عليها إلى جمعية الاستعمار . وبناء على التماس رؤساء هذه المناطق وضع أراضيهم تحت سيادتنا ، نعلن أننا قد قبلنا هذه السيادة ووضعناها تحت حماية الإمبراطورية ، محتفظين لأنفسنا بحق الفصل في حيازات أخرى بنفس المنطقة إذا ثبت أنها شرعية . ونمنح للجمعية السلطة لممارسة حقوق السيادة المترتبة على تلك المعاهدات وتطبيق القانون على الوطنيين والألمان والأجانب ، وذلك بشرط أن تبقى هذه الجمعية ألمانية وأن يكون مديرها وأعضاؤها من الرعايا الألمان . »

كان لهذا الإعلان وقع سيء في زنجبار أكثر منه في بريطانيا ، لأن معظم هذه المناطق تعترف اعرافا فعليا بحكومة زنجبار . فهو زاجارا مثلا تقع بين دار السلام وتابورة وبوجيجى وتقوم في وسطها حامية بميو العربية . ولذلك تنبأ ماثيوس بأن تنفيذ هذه المعاهدات لا بد وأن يستند إلى القوة العسكرية . ولم يكن ماثيوس يعنى الاصطدام مع زنجبار بقدر ما كان يتوقع الاصطدام مع رؤساء القبائل أنفسهم الذين عقدوا هذه المعاهدات ، فأكد

أنهم لم يفهموا معناها . كما أن بوترز لم يكن يعرف اللغة السواحلية وهى اللغة التى كتبت بها النسخ الخاصة بالرؤساء الإفريقيين .

وفى بريطانيا تعرض جلادستون لحملة من النقد الشديد عند معرفة النبا . ولما طلب إلى كيرك توضيح المسألة أجاب بأن معظم هذه المناطق لا تخضع لسيادة الساطان الفعلية . وهذا موقف يستدعى كثيراً من التساؤل حول تقلب سياسة كيرك^(١) . أما حكومة الأحرار فلم يكن غريباً منها أن تنظر إلى التدخل الألمانى على أنه مجرد مشروع تجارى . أما برغش فقد أرسل باحتجاج شديد إلى الأمبراطور فى إبريل سنة ١٨٨٥ . وفى نفس الوقت اتخذ الإجراءات اللازمة لإعادة تثبيت سلطته بنفسه فى الداخل دون الاعتماد على حلفائه الإنجليز ، فأرسل ماثيوس إلى كلينجارو واستطاع بسهولة أن يعيد مندارا إلى حظيرة السلطنة ورفع علمها من جديد فى أراضيها .

على أن التدخل الألمانى لم يقف عند هذا الحد . فى فبراير سنة ١٨٨٥ زار الرحالة الألمانى ولهر سلطنة ويتوت تحت ستار بعثة علمية ، ووقع مع السلطان أحمد الملقب بسببا معاهدة حماية أخرى استنادا إلى طلب الحماية الذى كان السلطان قد قدمه فى عام ١٨٦٧ . وقد أشرنا إلى أن ألمانيا رفضت هذا الطلب فى حينه . ولما كانت سلطنة زنجبار قد امتدت على ساحل الصومال شمالاً حتى وارشيخ ، فقد أصبحت الحماية الألمانية فى حوض التانا خطراً يهدد أملاك السلطنة الشمالية الجديدة ، وهى ما تزال فى حاجة إلى تثبيت . ولذلك شجع كيرك السلطان على الاهتمام بساحل الصومال فى هذه الفترة وقرر فى رسائله إلى الخارجية^(٢) أن رؤساء القبائل العرب الذين يسكنون شمال وارشيخ قد أتوا حديثاً لإعلان ولائهم للسلطان . وكانت بريطانيا تعترف بامتداد السلطنة إلى وارشيخ شمالاً منذ عقد معاهدة إلغاء تجارة الرقيق .

وفي أغسطس من هذا العام وردت أنباء بأن جوهلك قد وقع عشر معاهدات حماية ألمانية جديدة مع رؤساء منطقة كلنجارو ، ولا سيما رئيس شاجا وأوزمبارا . ولما استفسرت وزارة الخارجية من قنصلها العام في زنجبار ، أجاب كبيرك بأن هذه الأنباء مجرد اختراع من شركة جوهلك ، وقرر أن نواباً عن حاكم شاجا قد أتوا إلى زنجبار ليعلموا ولاءهم لبرغش ، كما أن مندرا قد استسلم تماماً لجند ماثيوس عندما وصلوا إلى منطقته . ولكن جوهلك استطاع أن ثبت صحة هذه الأنباء حين روى قصة رحلته المفصلة ومقابلته لمندارا . وعما يلفت النظر في رواية جوهلك ساذجة هؤلاء الرؤساء الإفريقيين الذين كانوا لا يفهمون مضمون هذه الاتفاقيات ، ويستسلمون لأي شخص يغريهم بالاعطيات . فقد قال مندارا لجوهلك : « إنني صديق للألمان منذ زيارة فون درديكن وأود بحبي البيض إلى بلادي . ولا أحب الإنجليز والعرب ، وقد رفعت علم زنجبار لأن ماثيوس أعطاني ٦٠٠٠ روبية . »

وهناك حقيقة يجب أن تلفت نظر القارئ إليها ، فقد يتوهم البعض أن هؤلاء الرؤساء أهمية تشبه مثلاً حكام المشيخات على ساحل الخليج العربي ، ولكن حسب وصف الرحالة الأوروبيين تقل أهمية هؤلاء الرؤساء كثيراً عن نظرائهم في شبه جزيرة العرب ، فقد ذكر المبشر فورلر أن بعض هؤلاء الرؤساء الذين عقدوا معاهدات مع الإمبراطورية الألمانية لم تكن سلطته تتجاوز ٣٠ عشة في إحدى القرى الإفريقية ، وتكون رعيته من أسرته بالمعنى الضيق ومن عبده الذين يمتلكهم ملكاً خاصاً . ويبدو أن كثيراً منهم كان يفهم أن تلك الأوراق التي يوقعها هي مجرد طلب كي يعيش البيض في أراضيهم .

كان من الطبيعي أن يعول برغش على معونة أصدقائه الإنجليز فيحموه من هذا العدوان الألماني كما سبق أن حووا أخاه ماجداً من احتمال العدوان

الفرنسي سنة ١٨٥٩ . ولكن الإنجليز خيخوا آماله بالمرّة ، فقد كانت سياسة جلاد ستون تميل إلى إشراك الألمان في التوسع الاستعماري في شرق إفريقيا حتى يضمّنوا صداقة ألمانيا في حالة وقوع أزمات أكبر في أوروبا . ولم يكن هناك رأى عام في الإمبراطورية البريطانية يهتم بمشكلة شرق إفريقيا ، بحيث يعارض في امتداد نفوذ ألمانيا إليها ، كما عارض في مسألة احتلال الألمان لجزر ساموا في المحيط الهادى ، حيث تقوم بقرها مستعمرة أنجلوسكسونية كبرى هي قارة استراليا . وقد أشار كيرك أيضاً إلى هذه الحقيقة ، معترضا على الحكومة البريطانية التى تخلت عن ٦٠٠٠ من رعاياها الهنود ، ولو كانوا من الإنجليز لما تساهلت بريطانيا على هذا النحو . واستطرد كيرك مبيّناً أن مثل هذه التصرفات تشجع على نمو الفكرة القومية لدى الهنود لأنهم يشعرون بمرارة التفرقة .

والواقع أن الحكومة البريطانية قد سارت الإطباع الألمانية إلى أقصى حد دون أن تستشير حكومة الهند ، ومع أن المحافظين أو الاتحاديين كما كانوا يعرفون في ذلك الوقت قد تولوا الحكم خلال أعمال التوسع الألمانية في شرق إفريقيا في يونيو سنة ١٨٨٥ ، فإنهم لم يغيروا من سياسة حزب الأحرار إزاء المشكلة ، بالرغم من أنهم انتقدوا سياسة الأحرار في تهاونها في مسائل المستعمرات بصفة عامة .

وقد ذهبت الحكومة البريطانية في تخليها عن برغش إلى حد أنها لامت كيرك على اهتمامه بمساعدة السلطان ، وطلب إليه جرائفل عدم إثارة الشقاق مع ألمانيا ، لأن حكومة برلين كانت تشكو من تدخله . ومن أمثلة هذا التدخل الذى أثار شكوك حكومة برلين ، خطاب أرسله كيرك إلى سمبا في إبريل سنة ١٨٨٥ يحذره فيه من الأوربيين . وحين أبرق كيرك في ٣٠ يونيو يسأل وزارة الخارجية ما إذا كانت بريطانيا تنوى إرسال قوة بحرية

لحماية السلطنة ، أجابته الحكومة مستفسرة عن حقيقة ترأسه مع سببا ،
ومبدية دهشتها لتجاوز كيرك سلطاته في حالة ما إذا كانت الشكوى
الألمانية صحيحة (١) .

أما السبب الذي دعا كيرك إلى السؤال عن مدى استعداد بريطانيا لحماية
السلطان ، فهو ورود أنباء بأن الحكومة الألمانية قررت إرسال وحدة بحرية
لتأديب السلطان على جرأته بإرسال احتجاج شديد اللهجة إلى الإمبراطور ،
ولتجبره على الاعتراف بمعاهدات الحماية الألمانية في شرق إفريقيا . وقد
وصلت البوارج الحربية الألمانية فعلا إلى شواطئ زنجبار بقيادة
الكومودور باشن في ١١ أغسطس سنة ١٨٨٥ ، وسلت إنذارها إلى برغش
وهو يتضمن مطلبين أساسيين : أولهما سحب الاحتجاج والاعتراف بمعاهدات
الحماية التي عقدها ألمانيا مع (الرؤساء المستقلين) حسب الادعاءات الألمانية
والثاني يتعلق بتعديل معاهدة سنة ١٨٥٩ ، طبقا للبادئ التي نص عليها
ميثاق برلين . وكان هذا المطلب الثاني نتيجة حتمية لوجود محميات ألمانية
في داخل القارة ، فإن ألمانيا لن تستطيع استغلال هذه المحميات ، إلا إذا
ضمنت حرية مرور البضائع في الموانئ المقابلة . وطبقا لميثاق برلين كان على
الدول التي تحتل ساحلا في إفريقيا أن ترفع القيود عن التجارة إلى الأراضي
التي تقع خلفها في الداخل ، ومعنى تطبيق هذا المبدأ على زنجبار هو أن يفقد
السلطان أهم موارده من الرسوم الجمركية ، لا سيما وأن إعطاء هذا الحق
لألمانيا سيؤدي حتما إلى منحه لانجلترا وفرنسا . لأن معاهدة التجارة
والصداقة التي تربط هذين البلدين بزنجبار تعطيها حق الدولة الأولى بالرعاية
وحق تبالغ ألمانيا في إذلال برغش أرسلت سلمي ، أخت السلطان برفقة
هذه الحملة . وكانت قد فرت بصحبة أحد الضباط الألمان وتزوجته وأصبحت

تعرف بليدى إمبلى^(١) . وقد أتت في هذه المناسبة لتطالب بحقها في ميراث والدها السيد سعيد ، فلورفض السلطان فمن السهل على الحملة الألمانية أن تجد مبرراً للتدخل بحجة حماية مصالح أحد الرعايا الألمان .

ولما كان الألمان يعرفون تحاذل الإنجليز في مناصرة حليفهم الصغير برغش ، فقد طلب جرهرد القصل الألماني إلى كيرك أن يعاونه في الضغط على السلطان كي يسحب قواته من منطقة الحماية الألمانية . وكان رد كيرك على هذا الطلب هو مجرد السؤال عن حدود هذه المناطق ، فلما أجاب جرهرد بأنها تمتد من نيوزاجارا حتى الساحل ، أبرق كيرك إلى وزارة الخارجية البريطانية مبيناً أن إجابة مطلب الألمان سيكون مدمراً لبقاء السلطنة ، لأنه يتعلق بالشاطئ المقابل للجزيرة زنجبار نفسها . وأرسلت حكومة لندن تستفسر عن حقيقة المطالب الألمانية . فأجاب بسمارك بأنه ليس لألمانيا أطماع في الساحل ، وأنه يمكن بقاء حاميات السلطان في مواضعها الحالية بالداخل . وأظهر استعداداً لانضمام ألمانيا إلى تصريح سنة ١٨٦٢ الخاص باحترام استقلال زنجبار .

تظاهرت بريطانيا بأن جواب بسمارك يعد تراجعاً هاماً ، ومحاولة لإرضاء السلطان والسياسة البريطانية في شرق إفريقيا ، ولذلك وجهت تعليمات إلى كيرك بأن يتعاون مع الألمان في المفاوضات التي مستحرج برفق مع برغش. أما السلطان فقد كان يعلم أن التنازل عن المناطق الداخلية لا بد وأن يتبعه مطالب أخرى ، ولكنه كان مغلوباً على أمره بعد أن تخلى عنه حلفاؤه الإنجليز

(١) من المدهش أن تكون إمبلى ، وهي ابنة السيد سعيد قد ألقت كتاباً باللغة الألمانية باسم مذكرات أميرة عربية . وهذا الكتاب يعطى صورة عن حياة القصر في زنجبار ، وقد ترجم إلى الفرنسية والإنجليزية — انظر ثبت المراجع .

ولم يجد وسيلة لإلتوثيق صلاته بالدولة الأقوى ولاحظ كيرك أنه بدأ يتباعد عنه فوصفه بالخيانة لأصدقائه التقليديين .

وكان أول مظهر من سياسة الاستسلام للألمان هو إعلان برغش اعترافه بالحماية الألمانية على المناطق التي يدعونها ، أما مسألة تعديل المعاهدة فقد أجلت المفاوضات بشأنها إلى سبتمبر سنة ١٨٨٥ . واشترك فيها كيرك ، مؤيداً في الغالب المطالب الألمانية . وجدت هذه المطالب على النحو الآتي :

أولاً : الاعتراف بالحماية .

ثانياً : استمرار نظام الرسوم الجمركية على الواردات مع الحد الأقصى المنصوص عليه وهو ١ ٪ وكذلك احتكار تجارة العاج والصمغ .

ثالثاً : حرية تجارة المرور من ميناء إلى آخر ، ووضع أحد الموانئ تحت الإدارة الألمانية مع بقاء سيادة السلطان عليه .

رابعاً : تعهد السلطان بعدم فرض ضرائب جديدة في الساحل .

عارض السلطان قدر ما استطاع ، وخاصة فيما يتعلق بالمطلب الأخير ، كما أن وضع ميناء تحت الإدارة الألمانية يوشك أن يهدم نظام زنجبار الجمركي من أساسه ، لأن السلطان سيفقد الرقابة عليه . ولكن كيرك أفهم السلطان بأن قبول هذه المطالب برضاء خير من أن تفرض عليه بالقوة . وبناء على المطالب التي قدمها الألمان تم توقيع معاهدة جديدة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥ بين ألمانيا وزنجبار . وفي نفس الوقت عدلت معاهدة التجارة والصداقة المعقودة مع بريطانيا سنة ١٨٣٩ ، وهكذا فتح الطريق أمام جميع الدول الأوروبية لإدخال تعديلات مشابهة على المعاهدات التي عقدها مع زنجبار .

ذلك أنه خلال تعرض زنجبار للتدخل الألماني انتهزت جميع الدول الأوروبية ذات الأطماع الاستعمارية في إفريقيا هذه الفرصة ففقدت معاهدات تجارة مع زنجبار لتستفيد منها في استغلال مجاهل القارة البكر . فبدأت بلجيكا بعقد معاهدة في سنة ١٨٨٣ ، أما إيطاليا . فقد أرسلت مندوبها تشيكي على رأس بارجة حربية كي تبدأ علاقاتها مع السلطان بطريقة تضمن لها الهيبة وفي ٢٨ مايو سنة ١٨٨٥ تم عقد المعاهدة الإيطالية على نمط المعاهدات الأخرى . ولكن برغش أطلع كيرك بسر هذه المظاهرة الحربية حين أخبره بأن إيطاليا تطالب بميناء قرب نهر الجب مثل ميناء قسمايو ، ولكن وزارة الخارجية الإيطالية أنكرت هذه الواقعة حينما استفسرت منها الحكومة البريطانية عن هذا الموضوع .

بقيت دولة البرتغال وهي بلاشك أصغر الطامعين في أسلاب زنجبار ، ولكن يرر مشاركتها في الغنيمة كونها صاحبة مستعمرة قديمة في شرق إفريقيا في موزمبيق المتاخمة لدولة زنجبار . وكان البرتغاليون قد حاولوا عقد معاهدة تجارية مع زنجبار منذ سنة ١٨٦١ ولكنها لم تتم لوجود خلاف على الحدود ، فقد طالب البرتغاليون بامتداد موزمبيق إلى نهر روفوا أى إلى مسافة ٢٠ ميلا شمال الحدود التقليدية للمستعمرة ، والتي تنتهى عند خليج دلجادو ، وفي سنة ١٨٧٩ زار حاكم موزمبيق زنجبار وحاول تهديد السلطان ورفض وساطة كيرك في الأمر . ولكن برغش صمد له وأصر على أن يكون نهر منجانى هو الفاصل بين البلدين . فلم يجد البرتغاليون بدا من الاكتفاء بعقد معاهدة عادية . ولكن بعد العدوان الألماني في سنة ١٨٨٥ ، وجد البرتغاليون الفرصة سانحة في استخدام القوة لتنفيذ أطماعهم في أشلاء السلطنة . وفي إبريل سنة ١٨٨٦ وجه بنيتو حاكم موزمبيق إنذارا إلى برغش بسحب جنده من خليج تونجى ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع زنجبار . وطلب إلى ألمانيا

حماية مصالح البرتغال عليه بذلك أن يحصل على معونتها في خصوماته مع السلطنة ، ومن المعروف أن ألمانيا كانت تؤيد المطالب البرتغالية نكابة في الدول الاستعمارية الكبرى . وهكذا أرضخ برغش للإنذار البرتغالي ، وأخلى المنطقة الواقعة جنوب نهر روفما . ونص على ذلك في معاهدة جديدة^(١) .

الفصل الثاني عشر

التقسيم والحماية

(١٨٨٦ - ١٨٩٢)

نشأت فكرة تقسيم السلطنة إلى مناطق نفوذ منذ ظهور الاطماع الألمانية جدياً في شرق إفريقيا في أوائل سنة ١٨٨٥ . ولا شك أن فتح الداخل للتجارة الحرة طبقاً للعاهدات الجديدة جعل التفاهم على هذا التقسيم وعلى تحديد حدود السلطنة أمراً ضرورياً . ربما أن الألمان قد وضعوا أيديهم فعلاً على بعض المناطق داخل إفريقيا الشرقية ، فقد أصبح وصول نفوذهم إلى منطقة البحيرات أمراً محتملاً . ولا شك أن الإنجليز منذ احتلالهم لمصر كانوا يفكرون في السيطرة على وادى النيل بأكمله فما كانوا ليركوا الألمان يتقدمون إلى البحيرات دون معارضة . ولذلك فكر القنصل البريطاني في بمبة هولمود في إحياء مشروع قديم رسمه غوردن كي يصل السودان بالمحيط الهندي . وأصبح هذا المشروع ألزم لبريطانيا من الناحية العسكرية بعد استيلاء المهديّة على السودان، لأنه يسهل لهم أمر الإحاطة بهؤلاء الخصوم من الشمال ومن الجنوب في وقت واحد .

أما كيفية استغلال منطقة النفوذ المقترحة فتنبى على نفس الأسس التي اقترحها ماكنز لامتياز سنة ١٨٧٨ . وعلاوة على هذا تضيف خطة هولمود اقتراحاً بإنشاء خط حديدى يصل البحيرات بالمحيط الهندي . ومشروعاً بتوطين الأوربيين في هضبة كينيا التي أثبتت الرحالة الإنجليزي طومسن صلاحيتها للاحتيطان الأوربي . وقد أتاحت للإنجليز فرصة تنفيذ المشروعين معاً ، ولكن بعد فترة طويلة من تقديم إقتراح هولمود . ذلك

أن ستة من الرأسماليين الإنجليز عرضوا على وزارة الخارجية تنفيذ هذا المشروع سنة ١٨٨٦ ، واشتروا ضمان الحكومة البريطانية له ، ولكنها رفضت ، فتخلى ما ككن وشركاؤه عن المضي في المشروع وعلى كل فإن برغش بعد أن لاحظ تخلى الإنجليز عن حمايته . وقف من الامتياز موقف المعارضة بخلاف الموقف الذى وقفه فى عام ١٨٨٧^(١).

والملاحظة الهامة التى ترتبط بهذا المشروع هى أن الحكومة البريطانية قبل أن تتخذ قراراً بشأنه ، سألت حكومة برلين ما اذا كان الامتياز المقترح يتعارض مع المصالح الألمانية فى شرق إفريقيا . وهذا تسليم ، بوجود فكرة تقسيم السلطنة إلى مناطق نفوذ منذ ربيع سنة ١٨٨٥ . لهذا أجاب بسمارك على سؤال الحكومة البريطانية بالشكر ، ورجا سفيرها فى برلين أن ينتظر حتى يضع الخبراء الألمان خريطة توضح توزيع الوحدات السياسية فى شرق إفريقيا . ولمناسبة وضع هذه الخريطة ظهرت نظرية خطيرة للحكومة الألمانية ، مؤداها أن سلطنة زنجبار لا تضم تحت سيادتها الفعلية سوى الجزر المواجهة للساحل ، أما أراضي القارة فتعرف فقط بساحل إفريقيا الشرق ولا تخضع لآية دولة معترف بها دوليا .

ومع أن الإنجليز كانوا مستعدين لفكرة تقسيم السلطنة إلى مناطق نفوذ كما رأينا ، إلا أنهم لم يذهبوا فى ذلك الوقت إلى حد ترك شرق القارة بأسره مفتوحا للادعاءات الأوربية دون نقد . ولا شك أن خير وسيلة لتحديد الاطماع الألمانية هى تأييد حقوق سلطنة زنجبار فى السيادة على أكبر جزء ممكن من الساحل . وكان هذا هو السبب الأول الذى دعا روزيرى سفير بريطانيا فى برلين إلى تقديم اقتراح بتأليف لجنة تكون مهمتها تعيين حدود

سلطنة زنجبار في شرق إفريقيا . أما السبب الثاني الذي أظهر الحاجة الفعلية إلى مثل هذا التحديد ، فهو فتح المنطقة الداخلية للنشاط الاقتصادي الأوربي ولا سيما بعد تعديل المعاهدات التجارية مع زنجبار في ديسمبر سنة ١٨٨٥ .

ومنذ شهر سبتمبر من هذا العام تم الاتفاق بين الحكومتين الألمانية والبريطانية على تأليف اللجنة بالاشتراك مع فرنسا ، بالرغم من أنها لم تساهم في خطط التوسع الاستعماري الأخيرة على حساب السلطنة . ولكن رغم ذلك ، الطرفان المتنازعان في اشتراك فرنسا لعدة أسباب منها ، ارتباطها بالتصريح الثاني لسنة ١٨٦٢ ، ومنها وجود أطباع فرنسية في جزيرة مدغشقر وجزر الكومور منذ زمن بعيد . وكانت فرنسا قد نجحت في سنة ١٨٨٣ في إجبار رانافولانا الثالثة ملكة مدغشقر على التنازل عن إدارة الشؤون الخارجية للجمهورية الفرنسية ، وحقها في إنشاء المدارس والبعثات في مدغشقر دون قيد . هذا علاوة على ادعاءات فرنسا في جزر الكومور تلك الادعاءات التي انتهت بوضع الحماية عليها سنة ١٨٨٦ . ولعل كلا من الطرفين (الإنجليز والألمان) كان يرغب في اجتذاب الفرنسيين إلى صفه ، ولهذا ظنت الحكومة الفرنسية منذ البداية أنها تستطيع أن تلعب دور الحكم في هذه اللجنة^(١) . وقد حاول البرتغال الاشتراك في هذه اللجنة ولكن دون جدوى . أما السلطان فقد دعا إلى إرسال وكيل عنه لا كعضو في اللجنة بل ليؤخذ رأيه عند وجود حاجة لاستشارته . وقد اختير ماثيوس لتمثيل السلطان في هذه اللجنة . ولكن برغش توجس منها خيفة . فظن أنه يعدد الخطر عن بلاده بتجنّبها قدر المستطاع . وقد مثل بريطانيا في هذه اللجنة كعضو الذي بدأ صلته بإفريقيا كضابط في حملة ولزلي لإنقاذ غوردون من الخرطوم سنة ١٨٨٥ . والذي سيصبح فيما بعد حاكما للسودان ثم معتمدا بريطانيا في مصر . ثم وزيرا للحرية

البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى . أما ألمانيا فقد عينت شميث قنصلها في القاهرة ممثلاً لها في اللجنة . وعينت فرنسا باترومينو قنصلها في بيروت ولكن الممثل الفرنسي في اللجنة سيتغير أكثر من مرة .

بدأت اللجنة محادثاتها في زنجبار في ديسمبر سنة ١٨٨٥ . واصطدمت منذ البداية بتعارض كبير بين وجهتي النظر الإنجليزية والألمانية . فطبقاً للدعاء الألماني ، من أن سلطنة زنجبار تنحصر في الجزر فقط تصبح مهمة اللجنة هي التحقيق في صحة وجود أي سلطة للسلطان في الموانئ الساحلية . أما الإنجليز فكانوا يسلون مبدئياً بخضوع الساحل كله للسلطان فتكون مهمة اللجنة في هذه الحالة هي تحديد مدى امتداد هذه السلطة في داخل القارة . وعندما بدأت اللجنة طوافها بالقطاع الجنوبي من الساحل بين تونجي باي ودار السلام في المدة بين ١٠/١ ، ٧/٢ ، ١٨٨٦ . ظهرت للجنة وقائع جلية كلها تؤيد وجهة النظر البريطانية . فأكد كيتشنر وجود سلطة ثابتة على امتداد الساحل وقال : لقد وجدنا لكل مدينة كبيرة على الساحل مثل كلوة وطنجة وادي واليا عليها من عرب عمان وفي القرى الأقل أهمية يقوم سبعة نواب على حكمها باسم السلطان . . ولم ينس كيتشنر أن يعزو وجود هذا النظام إلى نصائح فرير التي قدمها للسلطان ، وحسب الشهادات التي نقلها عن حكام هذه الموانئ مثل حاكم لندى ، كانت سلطة برغش تمتد إلى بحيرة نياسا بدليل أنه أخذ على عاتقه مسئولية معاقبة الجناة في حادث مقتل أحد الرحالة البيض هناك . كذلك سجل كيتشنر وجود قضاة مسلمين يعملون باسم السلطان في الساحل وفي القرى الواقعة خلفه ، ولكنه لم يذهب إلى حد موافقة موظفي زنجبار من أن السلطنة تمتد إلى البحيرات ، وإنما اقتنع بامتدادها مسافة ٤٠ ميلاً فقط (١) .

نخرج موقف شميدت إزاء هذه الوقائع ولكن ألمانيا لم تكن تأبه كثيرا للأوضاع القانونية ، ولا غرو فإن الأسس التي بنت اللجنة أدلتها عليها تنم أصلا عن كثير من التحيز . ففكرة تحديد سلطة دولة ماني إفريقيا على أساس المبادئ التي وضعها مؤتمر برلين لم تطبق إلا على زنجبار ، وأعني بذلك النص الذي يلزم كل دولة تدعى السيادة على منطقة في إفريقيا بأن تمارس فيها سلطة فعلية . والذي يرجع إلى تاريخ تقسيم القارة بين الدول الأوروبية ، يجد أن معظم الادعاءات في السيادة على مساحات شاسعة كانت تنبني على مجرد غرس علم وسط الغابات أو معاهدة مع أحد الشيوخ غير المعترف بهم دوليا بينما أن سلطة زنجبار أخذت تدعم تدريجا ، وبعد جهود شاقة قام بها العرب والسواحلية لفتح مجاهل القارة فضلا عن أن السلطنة كانت مستعدة لإدماج عناصر السكان المختلفة في مجتمع واحد على قدر المساواة ، فهي من هذه الجهة تختلف عن الدول الاستعمارية إلى حد كبير . وما يدلنا على تجاهل الألمان للأوضاع القانونية أنهم لم يوقفوا أعمالهم التوسعية خلال قيام اللجنة بعملها . وكان مفروضا أن يحترموا الوضع الراهن في هذه الفترة . ففي أغسطس سنة ١٨٨٥ عقد شميدت سبع معاهدات جديدة مع عدة مشايخ يسكنون بين بوزاجارا وبجمويو ، وفي نوفمبر امتد نشاط الألمان إلى أقصى الشمال . فعقد هورنك مع أحد المغامرين العرب الذي استولى على أويا ، وادعى أنه يملك الصومال كله معاهدة حماية تجعل من المنطقة الواقعة من بربرة إلى وارشيخ محظورة على التجار غير الألمان . وفي نفس الوقت واصل مندوبو شركة شرق إفريقيا الألمانية صلاتهم المريبة مع كثير من الرؤساء الإفريقيين . ورغم هذا لم يحتج مثلا انجلترا وفرنسا في اللجنة بل على العكس أخذوا يطمئنان برغش بأنهما يسهان لضم ألمانيا إلى التصريح الثنائي الخاص باحترام استقلال زنجبار .

عندما استأنفت اللجنة طوافها بالساحل في مارس سنة ١٨٨٦ لم يستطع شميدت أن ينكر وجود سيادة السلطان على الأجزاء المواجهة للجزيرة

زنجبار وبمجه ، حتى نهر تانا شمالا . وحسب ملاحظات العضو الألماني في اللجنة تنقطع فجأة مظاهر السيادة عند مصب هذا النهر . أى في المنطقة المواجهة لسلطنة ويتو تلك السلطنة التي خضعت للحماية الألمانية . إذن قد كانت جميع استنتاجات شmidt مبنية على مصالح ألمانيا ، دون أى مراعاة للحقائق السياسية والتاريخية القائمة في المنطقة . فهو يسلم بسيادة السلطان فيما يعتبره الألمان منطقته نفوذ بريطانية (وهو ما يقابل ساحل كينيا حاليا) . أما في ساحل الصومال شمال نهر تانا فقد اتفقت الآراء على أن سلطة زنجبار تنحصر في الموانئ الساحلية حيث كان موظفو الجمرك التابعون للسلطنة يمارسون أعمالهم بانتظام . فلم يبق مجال للشك في هذه المسألة . ولكن ككتشر قد أثبت امتداد سلطة زنجبار في دوائر حول هذه المدن تتراوح بين عشرة أميال حول مريكة وبروة ومقديشيو وخمسة أميال في الموانئ الأخرى . أما بالنسبة للبراكنز العربية داخل القارة مثل تابورة ويوجيجي ، فقد مال ككتشر إلى الاعتراف بدوائر قطرها ٢٥ ميلا حول تلك المستعمرات يجب إدخالها في حدود السلطنة قانونا ، ولكنه لم يتمسك بهذا الحق لأنه في رأيه غير عملي . وفي أثناء انعقاد اللجنة وصل مندوبون عن عرب تابورة يطلبون تعيين حاكم جديد من لدن برغش ، ولكن اللجنة تجاهلت هذا الدليل الواضح .

وقد احتدم الخلاف بين أعضاء اللجنة بخصوص منطقتي ككتجارو وشاجا ، فإن ككتشر لم يعترف بالمعاهدات الألمانية التي عقدت مع مندرا أو غيره من رؤساء المنطقة ، وقال إن ارتباطات زنجبار مع هؤلاء الرؤساء طبقا للشهادات التي قدمها ماثيوس هي العقود الصحيحة . ولم يتفق ككتشر مع زملائه الألمان في نظرتهم التعصبية المنبثقة عن الاعتقاد بتفوق الأجناس الأوروبية ، فقرر أن سلطنة زنجبار تعتبر واسطة لقل التجارة والحضارة إلى وسط إفريقيا وذكر تسامح برغش مع المبشرين والتجار والهنود وكيف أن دول أوروبا لن يكون بوسعها إقامة الجاليات والمنشآت المدنية اللازمة

للمحافظة على الأمن في هذه المنطقة المتراصة الأطراف كما تفعل سلطنة زنجبار ، لأن الوسائل التي تستخدمها ستكون أوربا كثيرا . أما بسمارك فكان على العكس يرى أن السلطنة تحول دون الإفريقيين ودون تلقى الحضارة الأوربية .

وعما زاد موقف اللجنة تعقيدا تردد فرنسا بين الفريقين ، ففي البداية مالت إلى تأييد وجهة النظر الإنجليزية . وعبثا حاول المندوب الألماني إغراء كتشنر في مناسبات عدة بأن بسمارك يعد الإنجليز بالوقوف إلى جانبهم في المسألة المصرية ضد فرنسا ، إذا وافقوا على السياسة الألمانية في شرق إفريقيا^(١) . ولذلك تحول بسمارك إلى محاولة اجتذاب الفرنسيين . فعرض على حكومة باريس أن تعاونها في مسألة شرق إفريقيا في نظير اعتراف ألمانيا بالحماية الفرنسية على الكومور . ولما علم كيرك بميل الحكومة الفرنسية إلى إغراء بسمارك ألح إلى سالسبوري بقبول وجهة النظر الألمانية لأنه إذا استمرت بريطانيا على معارضتها فربما استطاعت ألمانيا تنفيذ خطتها رغما عنه فن الأفضل إذن وقوع الأمر بموافقة بريطانيا . وهكذا أسرع الممثل البريطاني بالتنازل عن معظم آرائه ، فسلم بامتداد سلطة زنجبار عشرة أميال فقط في الداخل وخمسة أميال في الأجزاء الشمالية ، وترك المنطقة الواقعة خلف هذا الساحل مفتوحة لادعاءات أية دولة أوربية^(٢) . وبهذه الطريقة أمكن صدور قرار إجماعي للجنة التحديد في ٩ يونيو سنة ١٨٨٦ :

وحتى صدور هذا القرار الذي حدد أراضي سلطنة زنجبار لإقليميا لم تكن فكرة التقسيم تتجاوز اقتراحات ومشروعات أشرنا إلى المهم منها . وخلال عام ١٨٨٦ أخذ دعاة تقسيم السلطنة يكثرون في الدوائر البريطانية

K. P. Vol. 15, Kirke à Salisbury, 14—2—1868 (١)

Hertslet, P. 875. (٢)

المهمة بإفريقيا ، فقد كتب جونستن إلى ماكنز وهاتن وغيرهم من رجال الأعمال يلومهم على رغبتهم في الاعتماد على الحكومة البريطانية ويحتم على تبنى مشروع هلود ، فصادف ترحيبا من هؤلاء الرأسماليين في أوائل سنة ١٨٨٦ . وبذا تكونت نواة شركة شرق إفريقيا البريطانية . ومن جهة أخرى أبرز كتشنر بعد انتهائه من أعمال اللجنة وعودته إلى بريطانيا أهمية بمسبة الإستراتيجية بالنسبة للهند وخاصة في حالة استيلاء الألمان على دار السلام وهو أمر لابد من وقوعه إن آجلا أو عاجلا . وتعتبر بمسبة في رأيه حلقة مكملية لخط السويس - عدن - سوقطرة .

ولكن الخطوة الحاسمة نحو تقسيم السلطنة إلى مناطق نفوذ أتت من ناحية بسمارك . فقد استغل حادثا بسيطا وقع في لامو إبان شهر سبتمبر سنة ١٨٨٦ . إذ حبس حاكم الميناء العربى أحد المواطنين الذين يعملون في خدمة التاج الألماني . وحتى تحافظ ألمانيا على كرامتها وتعاقب السلطان على جرأته بحبس خادم يتبع أحد الرعايا الألمان تقوم بعض القطع الألمانية الحربية بالمنورة أمام شواطئ زنجبار . وفي هذه الأثناء يخبر بسمارك مالت السفير البريطاني في برلين باستيائه من الموقف غير الودى الذى تتبعه بريطانيا في شرق إفريقيا ضد المصالح الألمانية ، وقال إنه أصبح يفكر من أجل هذا في توثيق صداقته مع فرنسا واشترائه معها اشتراكا فعليا في معارضة الاحتلال البريطانى لمصر^(١) .

كان الجو مهيئا في لندن كما رأينا لتلقى مثل هذه الاقتراحات . ولذلك لم تمض بضعة أيام على رسالة بسمارك حتى كان مندوبه كراول قد وصل إلى لندن للتفاوض في هذا الشأن في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٦ . وأظهر كراول بناء على تعليمات بسمارك استعدادا للتفاهم ودبلوماسية أكثر مرونة من تلك التى

اتبعها شmidt . فبسمارك لا يطالب بفرض الحماية الألمانية على جميع المناطق التي رسم حدودها ، بل يكتفي بتأجير ميناء دار السلام وإدارة ألمانيا بحركة مقابل مخصص تدفعه للسلطان مع الاعتراف بسيادته .

وفي ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٦ تم توقيع أول اتفاق بتقسيم سلطنة زنجبار إلى مناطق نفوذ بين ألمانيا وبريطانيا ، وتنص هذه الاتفاقية في مادتها الأولى على اعتراف الدولتين بسلطة سلطان زنجبار على الجزر وعلى الساحل الممتد من منجاني جنوبا حتى لامو بعمق ١٠ أميال في الداخل ، وعلى مدن فسمايو وبراو و مركة ومقديشيو في دائرة قطرها عشرة أميال ووارشيخ في دائرة قطرها خمسة أميال .

ثانيا : تؤيد بريطانيا مطالب ألمانيا بتأجير جرك دار السلام لشركة شرق إفريقيا الألمانية .

ثالثا : يقسم الساحل بين تانا وروفا إلى منطقتي نفوذ يفصلهما نهر أومبي ، وتدخل المنطقة الجنوبية مع كلنجارو وشاجا وتافيتا في دائرة النفوذ الألمانية . أما القسم الشمالي فيختص ببريطانيا وهو قابل للامتداد حتى بحيرة فكتوريا . وتمهدت الدولتان بعدم إجراء أى توسع إقليمي دون وضع حمايات في الداخل .

رابعا : اعتراف بريطانيا بالحماية الألمانية على ويتو بالساحل المقابل لها كمسطة نفوذ ألمانية .

خامسا : ضم السلطان إلى الدول الموقعة على ميثاق برلين .

سادسا : انضمام ألمانيا إلى التصريح الثاني لسنة ١٨٦٢^(١) .

يعتبر هذا الاتفاق حلا وسطا بين وجهة نظر شميدت وبين زميله في لجنة التسديد، وذلك فيما يتعلق بمسألة العشرة الأميال. فإن شميدت كان قد ادعى انقطاع سلطة زنجبار في عدة مناطق مثل المنطقة الواقعة بين غازي وبجمويو، حيث فكر الألمان في التآمر مع بقايا المزرعيين الذين كانوا يسكنون هذه المنطقة. ولكن من جهة أخرى حرم السلطان من جميع المناطق الداخلية التي كانت تخضع له بصفة فعلية مثل تابورة ويوجيجي وكلمنجارو. كما أن منطقة النفوذ البريطانية حسب هذه الاتفاقية تقع بين منطقتين ألمانيتين، وإن كان الإنجليز قد ضمنوا على الأقل إدخال منطقة البحيرات في دائرة نفوذهم وهي تهمهم بصفة خاصة. وعلى وجه العموم يعد هذا الاتفاق نجاحا لألمانيا أكثر منه لبريطانيا.

ولم يشأ الطرفان إشراك فرنسا في توقيع هذا الاتفاق، فاكتمل بلاغ صورة منه للحكومة الفرنسية وبقى الحصول على موافقة برغش. على أن يقدموا أولا ميثاق برلين ليوقعه السلطان على حده. لأن الإنجليز كانوا يفضلون الانتظار قليلا قبل مواجهة السلطان باتفاق التقسيم لأنهم كانوا يشعرون بمدى إضرارهم بحليفهم سلطان زنجبار. ولكن الألمان هددوا بتقديمه على أفراد ولم يكن بد من مساندة السياسة الألمانية. واضطر برغش إلى التوقيع بنفسه على اتفاقية تقسيم السلطنة في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦.

هكذا شهد برغش قبيل نهاية حكمه نتيجة السياسة التي بدأها ماجد من الاعتماد على الإنجليز في فصل ممتلكاته الأفريقية عن الوطن الأم، فقد ظن أن هذه الممتلكات ستخلص له فإذا تقسم بين الدول الأوروبية. ولعل برغش قد أدرك هذه الحقيقة حين فكر في ربط الصلة من جديد مع بني عمومه الذين يحكمون مسقط. ففي سنة ١٨٨٧ قرر القيام بزيارة وطنه الأصلي ليعيد تلك الصلة التي انقطعت منذ زمن بعيد بين فرعي أسرة أن سعيد ولكنه لم يجد أقرابه في مسقط أقل خضوعا منه للنفوذ البريطاني.

ولم يلبث بعد عودته إلى زنجبار أن قضى نحبه في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٨ .

وقبل وفاة برغش بنحو سنة كاملة كان جون كيرك قد غادر بدوره شرق إفريقيا ، وقد تركها في الوقت الذي هدمت فيه دعائم السياسة التي اتبعها نحو عشرين عاما ، والتي كانت تهدف إلى المحافظة على أراضي السلطنة ، طالما أن ذلك يؤدي بطريقة غير مباشرة إلى استئثار بريطانيا بالنفوذ في شرق إفريقيا . على أن صلة كيرك لم تنقطع نهائيا بهذه البلاد فقد عين عضوا في إدارة شركة شرق إفريقيا الإمبراطورية التي تأسست في سبتمبر سنة ١٨٨٧ وذلك لاستغلال منطقة النفوذ البريطانية في السلطنة أسوة بشركة الاستعمار الألمانية التي ينسب لها استغلال منطقة النفوذ الألمانية . ولم يعش برغش كي يوقع بنفسه عقد امتياز هذه الشركات ، فكان على خلفه السيد خليفة ابن سعيد أن يبدأ حكمه بمنح شركتين أورييتين حق إدارة واستغلال معظم ممتلكاته في إفريقيا الشرقية . مع ملاحظة أن شروط الامتياز تشبه الشروط التي كان برغش قد انفق عليها مع ما كنن في سنة ١٨٧٨^(١) .

وبانتقال إدارة دولتين أورييتين هما بريطانيا وألمانيا إلى ساحل إفريقيا الشرق في إبريل سنة ١٨٨٨ طبقا لعقد الامتياز أصبحت المنطقة الداخلية محل نشاط هائل قام به الرحالة والمبشرون والتجار الذين يتبعون هاتين الدولتين . ولم تكن اتفاقية التقسيم الأولى المعقودة في أكتوبر سنة ١٨٨٦ قد حددت فواصل بين مناطق النفوذ في داخل القارة . ولذلك أصبح الصدام بين الإنجليز والألمان أمرا محتما . وكان من الممكن أن تجد أزمة أخرى بين بريطانيا وألمانيا بسبب هذا النزاع ، خاصة وأنه كاد يتصل بمنطقة البحيرات في أوغندا التي تم بريطانيا صاحبة الأطماع المعروفة في حوض النيل ولكن في عام ١٨٨٩ حدث تطور هام في السياسة الألمانية ، ذلك أن بسمارك أعلن في عام ١٨٨٩ أن ألمانيا يكفيها ما ضمت من أراضي وما رفعت من أعلام .

ولعله كان يسعى من وراء هذا الإعلان إلى التقرب من بريطانيا بعد أن ظهرت بوادر التحالف الفرنسي الروسى . ولما كان مفتاح السياسة الألمانية يتأثر دائماً بالأوضاع فى أوربا ، فقد وجد الإنجليز الجو مهيئاً فى برلين كي تعدل اتفاقية سنة ١٨٨٦ تعدىلا شاملاً على ضوء الأحداث التى وقعت فى شرق إفريقيا فى السنوات الأربع الماضية . فقد تبين أن وجود منطقة نفوذ ألمانية فى حوض نهر التانا يفتح الطريق أمام الألمان للوصول إلى منطقة البحيرات ، كما حدث عندما قام بيترز فى عام ١٨٨٩ بحملة استكشافية سياسية بأوغنده ، أثبت فيها أهمية إيجاد طريق بين البحيرات وبين المحيط الهندى من الناحية الاقتصادية لشرقى إفريقيا الألمانية . كما أبرز بيترز أهمية سلطنة ويتو الاقتصادية . فذكر أن أهلها مستقرون يشتغلون بالزراعة ويقومون سدابين قبائل الجالا المتوحشة وبين منطقة النفوذ البريطانية^(١) .

نتيجة لكل هذه التطورات اتفقت الحكومتان الألمانية والإنجليزية على إعادة تقسيم ساحل إفريقيا الشرقى وتسوية جميع الخلافات القائمة بين الدولتين فتم فى يوليو سنة ١٨٩٠ توقيع الاتفاق الثانى لذلك الغرض ، ولهذا الاتفاق أهمية كبرى فيما يتعلق بتاريخ سلطنة زنجبار ، إذ تخلت ألمانيا عن مبدأ استقلال السلطنة الذى أقرته حينما انضمت إلى التصريح الثانى سنة ١٨٦٢ ، فى اتفاقية التقسيم الأولى ، واعترفت بإمكان وضع السلطنة تحت الحماية البريطانية وتنازلت فى نفس الوقت عن منطقة نفوذها فى نهر تانا (سلطنة ويتو) والساحل المقابل لها ، وسلت بإمكان امتداد المنطقة البريطانية إلى بحيرة فكتوريا وحوض الكنفو . وبذا تكونت كتلة بين المحميات البريطانية تمتد من المحيط الهندى حتى حوض الكنفو بعد أن كانت فى اتفاقية سنة ١٨٨٦ محصورة بين منطقتى نفوذ ألمائيتين على الساحل^(٢) . وفى نظير هذا قبلت بريطانيا

(١) Peters, P. 334.

(٢) Hertslet, Page, 898.

مد منطقة النفوذ الألمانية في الداخل حتى بحيرة نياسا وتنجانيقا، وتهددت بالضغط على السلطان حتى يتنازل نهائيا عن المنطقة المؤجرة للشركة الألمانية طبقا لامتياز سنة ١٨٨٨ وهي تضم الساحل بين نهري أومبا وروفا، وذلك في نظير تعويض عادل . وقد قدر هذا التعويض فيما بعد بمائتي ألف جنيه . وانتقلت سيادة المنطقة نهائيا إلى الحكومة الألمانية . وأخيرا تنازلت بريطانيا في هذه التسوية عن إحدى جزر بحر الشمال لألمانيا وهي جزيرة هليجولند Heligoland .

على أن إعلان الحماية على زنجبار كان يتطلب من الناحية الشكلية على الأقل الاتفاق مع فرنسا بالإضافة إلى ألمانيا وذلك باعتبار أن فرنسا هي الطرف الثاني في تصريح سنة ١٨٦٢ . وكان إرضاء فرنسا أمراً يسيراً بالنسبة لعملية التقسيم لأن نصيبها في غنائم إفريقيا الشرقية كان واضح المعالم . فقد سبق أن صرح بسمارك سنة ١٨٨٦ بأن جزر الكومور منطقة نفوذ فرنسية ، وفي مدغشقر كان الفرنسيون يمتلكون في هذا الوقت ميناء ديجو سواريز باعتراف الدول الاستعمارية . ولكن يوجد للإنجليز علاقات تاريخية مع مدغشقر ترجع إلى عهد راداما الثاني في أوائل القرن التاسع عشر ، الذي ارتبط مع الإنجليز بمعاهدة لإلغاء تجارة الرقيق ، وسمح لمبشرينهم وتجارهم بممارسة نشاطهم في البلاد بحرية كاملة . فركز بريطانيا من هذه الجهة يشبه مركز فرنسا في زنجبار وهكذا اتفق الطرفان في سنة ١٨٩٠ على أن تعترف فرنسا بحماية إنجلترا على زنجبار وكان يحكمها حينذاك السيد علي بن سعيد ، في نظير أن تعترف إنجلترا بحماية فرنسا على مدغشقر .

وعلى الرغم من أن الحماية البريطانية قد وضعت على زنجبار بالاتفاق مع فرنسا كما رأينا ، فقد جددت منازعات أخرى بين الدولتين تتعلق بحق التفتيش بريطانيا للسفن في مياه زنجبار الإقليمية . فحسب الادعاءات البريطانية تنتقل حقوق السلطان في ممارسة حق التفتيش إلى الدولة الحامية نتيجة لاتفاقية

الحماية . ولكن فرنسا اعترضت بأن هذا الحق لم يكن قائما في عهد السلطان لأن زنجبار من الدول الخاضعة لنظام الامتياز ، ذلك النظام الذى تؤكد معاهدة سنة ١٨٤٤ . وانتهى الأمر باتفاق على المعاملة بالمثل في زنجبار ومدغشقر^(١) . ولم يمنع قيام الحماية البريطانية من استمرار عملية التقسيم للسلطنة بموافقة الدولة صاحبة الحماية وبضغطها في معظم الأحيان . بالرغم من أن مهمة هذه الدولة أمام القانون الدولى هى حماية سلامة أراضي الدولة المحمية قبل كل شيء .

ولم يمض زمن طويل على إعلان الحماية البريطانية حتى كانت إيطاليا قد أتمت اقتطاعها لجزء من أراضي السلطنة في ساحل الصومال . وقد ظهرت الاطماع الإيطالية في شرق إفريقيا متأخرة عن الدول الأخرى وقد أشرنا إلى معاهدة التجارة التى عقدتها إيطاليا مع زنجبار في سنة ١٨٨٥ . وكيف أنها أخفت في ذلك الوقت أطماعها التوسعية في منطقة نهر الجب . ولكن بعد وفاة برغش انتهزت إيطاليا ضعف السلطان الجديد المسن من جهة وحصول الشركتين الألمانية والانجليزية على امتيازها من جهة أخرى . فقدم قنصل إيطاليا فيلونا ردى طلبا في ١٥ مايو سنة ١٨٨٨ بمنح إيطاليا امتيازاً مشابهاً في سهل نهر الجب . وأفهم السيد خليفه أن انجلترا وفرنسا ستؤيدان هذا الطلب ولكن سمعة الإيطاليين في شرق إفريقيا كانت سيئة للغاية . لأن أنباء تعسفهم إزاء الأهالي في مصوع التى استولوا عليها سنة ١٨٨٥ . كانت قد بلغت أهل الصومال وزنجبار . ولذلك لم يلتفت السيد خليفة إلى هذا الطلب واعتبرت الحكومة الإيطالية هذا التأخير ضربة لطبيعتها . ولكنها لم تستطع أن تتخذ منه حجة لتحقيق أطماعها كما كان يقتضى منطق الدول الاستعمارية في ذلك الوقت لأن كلا من حكومتى لندن وبرلين أعلنتا عدم تأييدها المطالب الإيطالية إلا إذا شاء السلطان التنازل عن جزء من أملاكه لإيطاليا بمحض إرادته واعترضت

الحكومتان على استخدام إيطاليا للقوة .

وبالرغم من أن حكومة كرسبي كانت معروفة بميولها التوسعية وعبرت عن حاجة إيطاليا صراحة إلى امتلاك ميناء على المحيط الهندي . فإنها اضطرت إلى التراجع مؤقتا بعد معرفتها بمعارضة بريطانيا وألمانيا في ١١/٦/١٨٨٨ . وذلك لأن إيطاليا كانت تحرص على صداقة بريطانيا وانسجام سياستهما في حوض البحر المتوسط . وحتى تخفف بريطانيا من وقع المعارضة أعطت وعدا لإيطاليا ألا تترك منطقة الجب تقع في يد دولة أخرى . ولما تقرر ضرب الحصار على ساحل إفريقيا لمواجهة الثورة الوطنية ، قبلت بريطانيا وألمانيا اشتراك كل من إيطاليا والبرتغال في أعمال الحصار في ديسمبر سنة ١٨٨٨ . وإن منع الإنجليز الطراد الإيطالي من المراقبة أمام نهر الجب ، كما طلب تشيكي الضابط البحري الإيطالي ، الذي كان يقود الطراد وقد امتثلت إيطاليا لأوامر القائد البريطاني العام ، فاتجه شمالا في أقصى أطراف سلطنة زنجبار الذي يعرف بمنطقة البنادر والذي يقع حاليا ضمن بلاد الصومال^(١) .

وقد استغل تشيكي هذه الفرصة فاتفق مع شيخين من مشايخ الصومال في المنطقة الواقعة شمال وارشيخ ، أي خارج حدود زنجبار لوضع بلديهما تحت الحماية الإيطالية . وهذان الشيخان هما يوسف على يوسف شيخ منطقة أوييه وعثمان محمود شيخ منطقة مجرئين التي تقع بين أوييه ورأس جردفون ولم تعترض بريطانيا على وضع الحماية الإيطالية في تلك المنطقة ، وإن لم تعط تأكيذا بأنها لا تتبع أية دولة أوربية كما طلبت إيطاليا ، والواقع أن هذه المنطقة كانت تدخل ضمن الحدود المصرية طبقا للاتفاقية المصرية الإنجليزية سنة ١٨٧٧ .

(١) انظر جلال محيى - التنافس الدولي في شرق إفريقيا الفصل الحادى عشر .

ولم تكف إيطاليا بهذا الكسب بل اعتبرته مقدمة لتحقيق أطماعها الحقيقية في قسمايو وسهل نهر الجب ، لأن المنطقة الشمالية التي حصلت عليها لا تصلح للاستغلال الاقتصادي . وفي أوائل سنة ١٨٨٦ لاحظت إيطاليا تحول في السياسة البريطانية لمصلحتها . فقد رأت بريطانيا أن تكافئ إيطاليا على طاعتها في كيفية تنفيذ الحصار طبقا للخطة البريطانية ، فأوحت إلى السيد خليفة بأن يكتب إلى الحكومة الإيطالية بأنه قد قبل منح امتياز لشركة إيطالية في نهر الجب بالاشتراك مع شركة شرق إفريقيا البريطانية . ولذلك كان على إيطاليا أن تفاوض في هذا الأمر مع ماكنزي وماكنز وهما من ممثلي الشركة البريطانية في لندن . وقد حاول كتالاني سفير إيطاليا في لندن أن يجعل الحكومة البريطانية طرفا ضامنا للاتفاقية ، ولكنه لم ينجح فتم توقيع الاتفاق في ٣ أغسطس سنة ١٨٨٩ بين الحكومة الإيطالية وبين الشركة البريطانية^(١) . وقد حددت هذه الاتفاقية منطقة الامتياز الإيطالي شمال نهر الجب حتى وارشيخ مع امتداد في الداخل عرضه عشرة أميال بين الجب ومقديشو ، ثم خمسة أميال بين مقديشو ووارشيخ . أما ميناء قسمايو الهام على مصب نهر الجب فتشترك الشركتان في إدارته ، ونصت الاتفاقية على المساواة في الملاحاة بين الشركتين في نهر الجب وعلى مسئولية الشركة الإيطالية والتزاماتها بضمنان من الحكومة الإيطالية .

وفي ٣١ أغسطس من نفس العام وقع السلطان خليفة الامتياز باسم شركة شرق إفريقيا الإمبراطورية البريطانية ، على أن تتنازل هي عن القسم الشمالي للشركة البريطانية بمعرقتها . وكان هذا الامتياز لمدة خمس سنوات فقط ، فلما تولى السيد علي بن سعيد الحكم مد الامتياز إلى ٥٠ سنة ووسع من اختصاصات الشركة البريطانية . ولم يذكر العقد الجديد الذي وقع في ٤ مارس سنة ١٨٩٥ شيئا عن حقوق الشركة الإيطالية في الموانئ الشمالية ،

لذلك طمعت الشركة البريطانية في تعديل اتفاقها مع إيطاليا لسنة ١٨٨٩ . بحيث تستأثر الشركة البريطانية بميناء قساو وتحدد منطقة النفوذ الإيطالية في الداخل . فلا يكون مجرى الجب هو الحد الجنوبي الفاصل للمنطقة ، بل يحدها خط مستقيم يبدأ من مصب الجب ولا يتبعه في انحنائه جنوبا بالداخل . ورغم احتجاج الحكومة الإيطالية على محاولة نقض اتفاق سابق . فقد استطاعت الشركة البريطانية تنفيذ خطتها في اتفاقية جديدة عقدت في ٢٥ مارس سنة ١٨٩١ .

وكانت هذه الاتفاقية بمثابة تسوية عامة للتنافس البريطاني الإيطالي في شرق إفريقيا ، فقد اعترفت فيه بريطانيا بامتداد منطقة النفوذ الإيطالي في شكل مثلث يبدأ في حوض النيل ويضم الحبشة وينتهي بالمنطقة الساحلية التي تمتد بين قساو ورأس جردفون ، بينما اعترفت إيطاليا بالنفوذ البريطاني في جميع المناطق المحيطة بهذا المثلث من الشمال والغرب والجنوب (أى السودان وأوغندة وكينيا) . ورغم وجود هذه التسوية الشاملة فإن الشركة الإيطالية لم تتسلم إدارة البنادر إلا في سنة ١٨٩٣ ، وذلك لسببين :

أولا : الخوف من الاصطدام بالصوماليين الذين عرفوا بكره الأوربيين واعتزوا بتقاليدهم الإسلامية الإفريقية الخاصة بخلاف بلاد البانتو التي لم يقاوم أهلها التغلغل الأوربي كثيرا .

ثانيا : قيام معارضة في البرلمان الإيطالي لهذه المشروعات الاستعمارية التي ترهق الميزانية بنفقات طائلة دون أن تتأكد الحكومة من صلاحية المنطقة لاستغلال اقتصادي واسع النطاق . وكان من المفهوم ضمنا أن الشركة الإيطالية لابد أن تدفع تعويضا لسلطان زنجبار في نظير إدارتها للدواني وتحصيل رسوم الجمارك لحسابها ، ولذلك عندما دارت المفاوضات بين الشركتين الإيطالية والبريطانية بخصوص تسليم الموانئ وتنظيم إدارتها طلبت الحكومة الإيطالية أن يمنح الامتياز مبدئيا لمدة ثلاث سنين كتجربة وليس

خمسین سنة كما كان ينص عليه امتياز سنة ١٨٩٠^(١).

وحسب الاتفاقية التي تمت بين الشركتين في أغسطس سنة ١٨٩٣ قدرت التعويضات التي تدفعها الشركة الإيطالية للسلطان ب ٦٠٠٠٠ روية سنويا تجزأ على أربعة أقساط . ولما كان هناك شك كبير في احتمال تنازل الشركة الإيطالية عن هذا الامتياز نظرا لمشكلاته الاقتصادية ، فقد أضيف إلى الاتفاق نص جديد يقرر دفع تعويض للسلطان قدره ٥٠٠٠٠ روية ، في حالة ما إذا تركت الشركة إدارة الموانئ فجأة للسلطان . ولكن على عكس ما كان متوقعا أدت هزيمة إيطاليا الفاشحة في معركة عدوه مع الحبشة سنة ١٨٩٦ إلى تمسك إيطاليا بهذه الحصون الأمامية في إفريقيا ، حتى لا تضيق هيبتها نهائيا ، وسعت إلى توسيع منطقة نفوذها في الداخل . فاعترفت الحبشة لها بامتداده في أراضي الصومال إلى مسافة ١٨٠ ميلا . وكانت بريطانيا تساعد إيطاليا على تثبيت أقدامها طوال هذه الفترة حفظا للتوازن الدولي في شرق إفريقيا ، ففي سنة ١٩٠٥ توسطت لدى السلطان على عند ارتقائه العرش في سن مبكرة كي يتنازل عن البنادر نهائيا للحكومة الإيطالية وذلك مقابل تعويض قدرة ١٤٠٠٠ جنيه . وفي سنة ١٩٢٤ تنازلت بريطانيا لإيطاليا عن جزء من مستعمرة كينيا يضم المنطقة الواقعة بين نهري الجب وتانا ويشمل مدينة لامو الهامة ، وذلك إرضاء لأطماع الفاشيين بعد توليهم الحكم ، ولكنها عادت بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية فردت هذه المنطقة إلى مستعمرة كينيا بالرغم من وجود عدد كبير من الصوماليين بها . وبذا خلق التقسيم الاستعماري القديم مشكلة من مشاكل الحدود العديدة التي تبرز عادة عند حصول الدول الإفريقية على استقلالها . فإن الصوماليين الذين يسكنون منطقة الجب يطالبون الآن بالانضمام إلى دولة الصومال التي تسقط في سنة ١٩٦٠ . ولا شك أنهم سيزدادون تمسكا بالوحدة مع الصومال بعد حصوله على الاستقلال فعلا .

الفصل الثالث عشر

زنجبار تحت الحماية البريطانية

١ — منذ تسلمت الشركات الأوروبية إدارة ساحل إفريقيا الشرق سنة ١٨٨٨ . انحصرت سلطنة آل أبي سعيد في جزيرتي زنجبار وجمبة . وهكذا تضاعفت الدولة العربية الإفريقية التي أنشأها السيد سعيد تضاؤلا كبيرا . وقد أحفاده الهيبة التي كان يتمتع بها سلفهم العظيم بين مسلمي شرق إفريقيا . ولا شك أن هؤلاء قد سخطوا على السلاطين الذين اعتبروهم مسؤولين عن وقوعهم تحت حكم أوربي ، كما تدل على ذلك الثورات التي قام بها السواحلية ضد الحكم الألماني بصفة خاصة .

وقد رأينا كيف أن السيد علي وهو آخر من حكم زنجبار من أبناء السيد سعيد (١٨٩٠ — ١٨٩٣) قد قبل وضع بلاده تحت الحماية البريطانية دون أن تحتاج بريطانيا إلى إرسال قوات لاحتلال الجزيرة . وقد حصلت بريطانيا منه على الاعتراف بالحماية بمجرد أن طلبت إليه ذلك في ١٧ يونيو سنة ١٨٩٠ . وانتظرت بريطانيا بعد ذلك لتسوى مشاكلها في شرق إفريقيا مع الدول المعنية . فلم تعلن الحماية إلا في ٤ نوفمبر أي بعد عقد اتفاقية التقسيم الثانية مع ألمانيا في يوليو سنة ١٨٩٠ ، وتسوية بعض المسائل المتعلقة مع فرنسا وإيطاليا في أغسطس من نفس العام . ونصت اتفاقية الحماية مع السلطان على أن تضمن بريطانيا العرش لأسرة أبي سعيد وأن يكون للسلطان حق تعيين خليفته^(١) . والواقع أن مشكلة وراثة العرش أصبحت من أبرز مشاكل زنجبار السياسية في الفترة الأولى من الحماية البريطانية . وقد أشرنا إلى محاولة برغش تنظيم

ورئاسة العرش بحيث يؤول إلى أكبر أبناء الحاكم . ولكن هذه المحاولة لم تثمر فتعاقب بعده على العرش إخوته ، السيد خليفه (١٨٨٨ - ١٨٩٠) فالسيد على (١٨٩٠ - ١٨٩٣) . لكن بعد موت آخر أبناء السيد سعيد انفتح من جديد باب التنافس بين أحفاد مؤسس الدولة . فطبقا لنص الحماية اختار على وريثه على العرش ، فوقع اختياره على حامد ابن أخيه ثويني باعتباره أكبر أحفاد السيد سعيد . ولكن هذا الاختيار أثار سخط خالد بن برغش لأنه كان يعتقد أن المدة الطويلة التي حكمها أبوه تؤهله قبل غيره لتولى السطة . على أنه استسلم للأمر هذه المرة انتظارا لفرصة تالية . وقد واثته هذه الفرصة عند وفاة حامد سنة ١٨٩٦ ، فأصر على أن يتولى الحكم اختيارا أو قهرا . ولكن سلطات الحماية كانت أميل إلى الاستمرار في تعيين أكبر أحفاد السيد سعيد ، لا سيما أن حمود بن محمد بن سعيد الذي تتوفر فيه هذه الصفة كان معروفا بميله للإنجليز ..

وتحولت هذه الخصومة إلى ثورة أهلية حين اقتحم خالد القصر الملكي وتحدى إرادة لويد ماثيوس رئيس الوزراء . ولقى خالد تأييدا كاملا من طبقة العرب الأرستقراطية التي أخذت تفقد مصادر ثروتها وقوتها نتيجة لنظم الإدارة البريطانية ، ففتح لها عمل خالد بابا للأمل للتخلص من الحكم البريطاني . ولكن التحدى لم يدم طويلا ، فقد وجه ماثيوس نداء إلى الوحدات البحرية البريطانية المرابطة في شرق إفريقيا . وتجمعت بسرعة أمام القصر في أغسطس سنة ١٨٩٦ وأخذت تضربه بنيران مدافعها . فأسرع خالد بالفرار إلى القنصلية الألمانية التي قبلت منحه حق اللجوء . واكتفت بريطانيا بهذا القدر ، بل لعلها سرت إذ تخلصت منه بهذه الطريقة . وقد أقام خالد بعد ذلك في دار السلام حتى قيام الحرب العالمية الأولى . واشترك في القتال بجانب الألمان إلى أن أخذ أسيرا في عام ١٩١٧ . فنفته السلطات

البريطانية إلى سيشل . وفي عام ١٩٢٥ سمحت له بالعودة إلى بمبسة ^(١) .

نهت هذه الأحداث ماثيوس إلى ضرورة وضع نظام ثابت لوراثته العرش . فصدر مرسوم في عهد حمود يجعل وراثته العرش في أكبر أبناء الحاكم . ويعد حمود الأول من بين سلاطين زنجبار الذين لا تقتصر علاقاته مع الإنجليز على الناحية السياسية ، فتجاوز الاحتكاك بهم إلى المستوى الثقافي والحضاري . فهو الذي ألغى نظام الرق في سنة ١٨٩٧ ، وأرسل ابنه عليا للدراسة في كلية هرو . وعند وفاته أوصى بأن يتولى برتال ممثل بريطانيا في زنجبار الوصاية على ابنه الذي لم يكن قد بلغ سن الرشد بعد .

وحين تولى على الحكم في سنة ١٩٠٥ أنشأ للمرة الأولى في تاريخ زنجبار مجلسا استشاريا ليعاونه في شئون الحكم داخل النطاق الذي حددته له السلطات البريطانية . وكان هذا المجلس يتألف من ثلاثة أعضاء معينين وأربعة أعضاء تختارهم الأجناس الرئيسية في زنجبار وهم العرب والهنود والسواحلية . كما أنشأ أول مدرسة وطنية في زنجبار اتخذت اللغة السواحلية أداة للتعليم في المراحل الأولى واللغة الإنجليزية في المرحلة الثانوية ^(٢) . ويبدو أن تأثير على ابن حمود بأوروبا لم يقف عند مجرد الاستعادة من مظاهر الحضارة الحديثة بل تجاوز ذلك إلى تعلق شديد بالعيش في المجتمع الأوربي ، حتى إنه قرر في سنة ١٩١١ أي بعد ست سنوات من الحكم ، التنازل عن العرش وذهب للإقامة في باريس ، وظل بها حتى وفاته سنة ١٩١٨ . وترك أمر اختبار خلفه لأصدقائه الإنجليز إذ لم يكن له أبناء يخلفونه . وقد وقع اختيار الإنجليز على خليفة من حرب بن برغش الذي امتد به العمر فظل في حكم السلطنة حتى وقتنا الحاضر (ديسمبر ١٩٥٩) . ويبدو من هذا الاختيار أن الإنجليز قد

(١) Hamilton, PP. 232 — 335.

(٢) Reusch, PP, 293 — 295.

اطمانوا إلى انقطاع الصلة بين سلطنة زنجبار ومسقط . وإلا لما وقع عليه الاختيار فإن خليفة قد فضى شبابه في مسقط بصحبة تيمور بن فيصل حاكمها في ذلك الوقت . ثم انتقل إلى زنجبار حينما تولى عمه حامد بن ثويني العرش سنة ١٨٩٣ .

ب - التطور الدستوري ونظم الحكم .

رغم أن مركز زنجبار يفضل من الناحية القانونية عن أقطار شرق إفريقيا الأخرى باعتبار أنها محمية وليست مستعمرة ، فإن تطورها الدستوري لم يمر بصورة أسرع منه في هذه الأقطار ، إن لم يكن قد تأخر عن كينيا مثلا ومبرر ذلك عدة عوامل مختلفة ، منها مسألة سلاطين زنجبار من أسرة أبي سعيد للسياسة البريطانية . ومنها أيضا ضآلة السلطنة من حيث المساحة وعدد السكان بعد أن فصلت الجزيرتان عن الساحل الإفريقي . ثم عدم تجانس السكان من الناحية العنصرية مما كان له أثر على تأخر ظهور الوعي القومي .

وبدل أن يكون العرش الملكي في زنجبار أداة لحفظ كيان الدولة ومظاهر سيادتها . استخدم الإنجليز نظام السلطنة كي يشددوا قبضتهم على إدارة البلاد . فهم يستطيعون أن يتدخلوا في أخف شئونها مادامت المراسيم تصدر باسم السلطان . ومنذ وضع الحماية على زنجبار في سنة ١٨٩٠ يتخذ السلاطين أحد الإنجليز ليشغل منصب رئيس الوزراء في الدولة ، وفي فترة ما قبل الحرب الأولى ، استمر القناصل الإنجليز يمثلون وزارة الخارجية في زنجبار كما كان الحال قبل الحماية . مما سمح لبريطانيا أن يكون لها إشراف ثنائي على زنجبار . فبواسطة رئيس الوزراء يسيطرون على الإدارة الداخلية وبواسطة القنصل الذي أصبح يعرف بالمقيم العام يشرفون على علاقات زنجبار الخارجية . وفي سنة ١٩١٣ ألغيت وظيفة المقيم وتحول اختصاصه إلى

مندوب عن حاكم شرق إفريقيا البريطانى فى نيروبي . وهكذا أصبحت علاقات بريطانيا بزنجانيا تدور بواسطة وزارة المستعمرات دون الخارجية وتحولت المحمية فى الحقيقة إلى جزء مكمل لمستعمرة شرق إفريقيا البريطانية يدل على ذلك أن المحاكم الهامة فى زنجبار كانت تحول إلى المحكمة العليا فى نيروبي .

وعلاوة على هذا أخذ الإنجليز يسيطرون تدريجيا على الإدارة المباشرة فى زنجبار . فقد قسمت الجزيرتان إلى تسع مديريات يرأس كل منها موظف بريطانى . بينما استمر العقدا العرب والسواحلية فى إدارة المراكز وهى الوحدات الإدارية التى تنقسم إليها المديرية . أما الوحدات الصغيرة وهى القرى فيعين رؤسائها من بين السكان الأصليين . . . ومن الناحية الاقتصادية بقيت مزارع القرنفل فى أيدي الملاك العرب . ولكن نحتكر شركة بريطانية تصدير هذا المحصول الرئيسى إلى الأقطار الخارجية ، ومن أهم البلدان المستوردة للقرنفل الهند وأندونيسيا . ومع أن حركة الملاحة العربية لم تندثر بعد ، فإن نشاطها أصبح مقصوراً على التجارة البسيطة بين موانئ الساحل الإفريقى ^(١) .

أما التدهور الاقتصادى الذى أصاب زنجبار فى عهد الحماية ، فيرجع إلى تحول طرق التجارة عن تلك الجزيرة إلى مينائى ممبسة ودار السلام منذ أن تسلمت إدارتهما شركات أوربية . وحتى ضريبة الـ ٥٪ التى كان السلطان يجبئها على الصادرات ، زالت الحاجة إليها بعد تغيير طرق التجارة فأعلن ميناء زنجبار ميناء حراً فى ٨ فبراير سنة ١٨٩٢ . وفى نفس الوقت أخذت بريطانيا تلغى تدريجياً أثر المعاهدات الدولية التى عقدتها سلطنة زنجبار فى عهد

(١) قدرجنتر الذى زار زنجبار سنة ١٩٥٥ السفن العربية التى عازالت تمارس الملاحة على نط القرن التاسع عشر بثلاثمائة مركب .

استقلالها مع الدول الأوروبية . فأدخلت نظام الضرائب على الواردات التي بلغت ٧,٥ ٪ قبل الحرب الأولى . وبعد عقد الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ قبلت فرنسا إلغاء محاكمها القنصلية القائمة بمقتضى معاهدة ١٨٤٤ . وبالتدريج انتقل القضاء القنصلى للدول الأخرى إلى المحاكم البريطانية فى زنجبار .

ويرجع أول إصلاح دستورى فى زنجبار إلى سنة ١٩٢٥ وحتى ذلك الوقت كان السلطان من الناحية النظرية ، والإنجليز من الناحية العملية هم الذين يملكون السلطات التنفيذية والقضائية . وكان يعاون السلطان مجلس خاص من وجهاء العرب فى زنجبار . ولم يدخل إصلاح سنة ١٩٢٥ تغييراً هاماً على الوضع السابق وهو أقرب إلى أن يكون إصلاحاً شكلياً . إذ يقرر إنشاء مجلسين رسميين لمعاونة السلطان فى الحكم يعرف أحدهما بالمجلس التنفيذى وهو أشبه بمجلس وزراء ويرأسه السلطان وينوب عنه المقيم البريطانى . ويتكون المجلس من رؤساء المصالح الرئيسية وهم عادة من الإنجليز وأربعة من الوجهاء يختارهم السلطان ، والمجلس التشريعى يختار أعضاؤه بالتعيين ويرأسه المقيم البريطانى . وهو لا يعدو كثيراً المجلس الاستشارى الخاص لأن قراراته لا تنفذ إلا بموافقة السلطان . والأمر الذى جد فى هذا الإصلاح هو إدخال عناصر السكان المختلفة فى المجلس التشريعى وإن كان تمثيلهم فيه لم يحدد على أساس أهميتهم العددية . فنص على تمثيل الهنود بعضوين والإفريقيين باثنين والعرب بثلاثة ، بجانب أربعة من الرسميين يعينون فى المجلس بحكم وظائفهم ، وظل هذا النظام قائماً حتى تقرر الأخذ بمبدأ الانتخاب الجزئى لبعض الأعضاء فى الإصلاح التالى الذى تأخر حتى سنة ١٩٥٨ . ذلك أنه لم تظهر فى زنجبار كما ذكرنا حركات وطنية تقاوم نظام الحماية أو تدعو إلى إصلاح دستورى إلا فى وقت متأخر جداً . ويمكن القول بأن الحركة القومية فى زنجبار لم تبلور حتى الآن وهى تصادف مشكلتين أساسيتين أحدهما تتعلق بتنافر الأجناس والأخرى بالمفهوم الجغرافى لوطن زنجبار . والواقع أن الأجناس فى زنجبار باستثناء الهنود

لا تفصاها حواجز واضحة بل إن التزاوج يتم بينها بكثرة ويجمع بينها دين واحد هو الإسلام ولغة واحدة هي السواحلية^(١). ولم يحتفظ سوى عدد قليل من العرب بنقاء لغته أو دمه، ولكن يبدو أن الرواسب القديمة التي خلفها توسع العرب في تجارة الرقيق خلال القرن التاسع عشر ما زالت تثير عليها حفيظة كثير من الإفريقيين في زنجبار، ويزيد هذا الإحساس حدة أن مفهوم العرب يبنى على أساس اجتماعي أكثر منه جنسياً. فهو يدل في ذهن كثير من الإفريقيين على الطبقة الأرستقراطية من ملاك الأراضي. وربما كان هذا صحيحاً في القرن الماضي. ولكن العرب كما رأينا فقدوا سيطرتهم السياسية والاقتصادية منذ عهد الحماية، وأصبحت مصالحهم مشتركة مع مصالح الأجناس الأخرى. ومع ذلك فقد نشأ في زنجبار حزب عنصري مناوئ للعرب باسم الاتحاد الإفريقي الشيرازي، يدعى أنه يضم المهاجرين الأوائل الذين أتوا من شيراز في القرون الأولى من الهجرة واستقروا في زنجبار مع الإفريقيين في القرن العاشر الميلادي، وأنهم بذلك يكونون الأكثرية العظمى ويدعون أنهم يمثلون الطبقات العاملة ضد الأرستقراطية العربية.

وقد نص الإصلاح الدستوري لسنة ١٩٥٧ على انتخاب اثني عشر عضواً في المجلس التشريعي، خمسة من الإفريقيين وأربعة من العرب وثلاثة من الآسيويين. وهذا التوزيع يدل على أن السواحلية قد اعتبروا نهائياً من الإفريقيين، وعندما جرت الانتخابات في يوليو من نفس العام، حصل حزب الاتحاد الإفريقي الشيرازي على معظم المقاعد الاثني عشر. ويعتقد زعماء هذا الحزب أن التعاون مع الأوروبيين أفضل من التعاون مع العرب بالنسبة للإفريقيين، شريطة أن يتخلى الأوروبيون عن النظم الاستعمارية العتيقة، ومن ثم يصبح التعاون مفيداً لإفريقيا من الناحيتين الاقتصادية والثقافية. يدل على هذا وصف أحد أعضاء الحزب في المجلس التشريعي

(١) انظر الفصل الأول.

للعرب بأنهم قوم متخلفون فلا يجوز لهم أن يتخذونا عبيدا . وكان الإنجليز إلى عهد قريب يميلون إلى تأييد العرب في شرق إفريقيا جريا على سياستهم من التظاهر بالمحافظة على حقوق الأقليات . ولكن بعد أن قويت فكرة التضامن العربى تحول الإنجليز عن موقفهم خشية أن يحدث نوع من الارتباط بين عرب زنجبار وبين مراكز القومية العربية في مصر والشام ، فأصبحوا يميلون إلى تأييد حزب الاتحاد الإفريقى الشيرازى . والواقع أنه لم يكن في وسع العرب في زنجبار الدعوة إلى تأليف حزب عنصرى . والحزب الوطنى الذى يتزعمه أحد العرب هو على بن محسن يجعل من أهدافه الرئيسية القضاء على الطائفية في زنجبار . غاية الأمر أنه يدعو إلى تقوية الروابط بين العالم الإسلامى بصفة عامة والعالم العربى بصفة خاصة . ولهذا الدعوة ما يبررها من الناحية التاريخية والثقافية . ولعل الثقافة العربية هى أهم رابطة تصل ما بين هذا الحزب وبين العالم العربى . ولذلك استطاع بعد إلحاح شديد أن ينشئ مدرسة لتعليم اللغة العربية في زنجبار . ويدعى زعماء الحزب أن ثلثي أعضائه من الإفريقيين ، بما يدل على رغبتهم في معارضة الطائفية . وكان على بن محسن قبل تأليف الحزب عضوا في المجلس التشريعى المعين ، وبرزت شخصيته السياسية عندما تزعم حركة المعارضة للسياسة العنصرية وللإنجليز في نفس الوقت . وقبل تشكيل المجلس التشريعى الجديد أُلّف في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ الحزب الوطنى الزنجبارى . ومن أهم مبادئه الدعوة إلى الوطن الاقليمى الذى يشمل زنجبار وساحل كينيا الذى ما زال من الناحية القانونية يتبع السلطنة . ويهتم الحزب بمسألة التقدم الدستورى وإنشاء حكومة برلمانية مسئولة وكذلك مسألة إنهاء الحماية البريطانية ، ولكنه أقل اهتماما من الاتحاد الإفريقى الشيرازى بالمسائل الاجتماعية . وتلاقى دعوة الحزب الوطنى لاسترداد الساحل معارضة شديدة من السياسة الإنجليزية . ومن ثم ندرك أهمية المشكلة الثانية التى تتعلق بالمفهوم الجغرافى لدولة زنجبار ، فالزعماء الوطنيون الذين يريدون لبلادهم استقلالاً حقيقياً يدركون صعوبة قيام دولة كبيرة في عدة جزر صغيرة

يبلغ سكانها نحو ٣٠٠ ألف نسمة . بينما ترتبط الجزر بالساحل المواجه من النواحي التاريخية والاجتماعية والدينية . ويمكن في هذه الحالة تكوين دولة ساحلية تضم أكثر من مليون ، ٣٠٠.٠٠٠ نسمة يتكلم أهلها لغة واحدة هي لغة السواحلية . ويدين معظم سكانها بالإسلام .

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو هل يفضل سكان الساحل زعامة زنجبار مع وجود أسرة حاكمة فيها موالية للإنجليز ، أم أنهم يفضلون الارتباط بالوحدات السياسية الجديدة التى خططها الاستعمار الأوروبى . والتى تضم أغلبية من الإفريقيين ؟ وقد يكون هذا الاحتمال مغريا إذا قيض لدولة مكافئة مثل كينيا أن تظهر باستقلالها . وفى هذه الحالة لابد وأن تدير الدول الإفريقية على نظام فدرالى يضمن للأجناس المختلفة الاحتفاظ بتقاليدها وثقافتها .

على أن السلطات البريطانية فى شرق إفريقيا لم تغفل هذا الاحتمال البعيد فعملت منذ الآن على تلافيه . وذلك بأن أوعزت إلى المصنوعين العربيين فى المجلس التشريعى بنىروبي بأن يطالبوا باستقلال ذاتى للمنطقة الساحلية . ويتولى رئاسة هذا المجلس الإقليمى نائب الحاكم ، على أن يتحول إلى مجلس تشريعى بعد خمس سنوات ، ويهدف هذا المشروع إلى أمرين أحدهما المحافظة على ميناء ممبسة ، والثانى هو الحيلولة دون مطالبة الحزب الوطنى الزنجبارى لاسترداد هذا الجزء بحجة أنه مازال تحت سيادة السلطان . وأن علم زنجبار مازال يرفع فى ممبسة بجانب العلم البريطانى . والحق أن آمال الوطنيين الزنجباريين لا تنقف عند هذا الجزء من ساحل إفريقيا الشرقية . بل تمتد إلى ساحل تنجانيقا أيضا . فقد ساهم أهل زنجبار فى الحرب العالمية الأولى فى القتال بجانب الإنجليز ضد الألمان على أمل أن يستردوا بعض أشلاء دولة زنجبار القديمة . ولكن إذا كان الإنجليز قد عملوا على فصل ساحل كينيا عن زنجبار . فقد كانت لديهم حجة أقوى لتنفيذ هذه السياسة فى تنجانيقا ،

ذلك أن السلطان كان قد تنازل عنه نهائيا في معاهدة مع الحكومة الألمانية سنة ١٨٩٠ . بينما الأمر يختلف في كينيا ، فهو قد تنازل عن إدارة الساحل في نظير إيجار سنوى قدر ستة عشر ألف جنيه زيد إلى سبعة عشر ألفا بعد ضم الجزء الجنوبى من ساحل الصومال سنة ١٩٤١ . وما زال هذا الإيجار يدفع حتى الآن كرمز على العلاقات التاريخية التى كانت تربط الساحل بجزيرة زنجبار .

وعلى كل فإن السلطات البريطانية فى شرق إفريقيا تسمى لإيجاد اتحاد سياسى واقتصادى يضم كينيا وتنجانيقا وزنجبار . ولهذا الغرض انعقدت مؤتمرات دورية لحكام هذه المناطق منذ سنة ١٨٢٧ . ولكن الفكرة تلاقى معارضة شديدة من الوطنيين فى زنجبار لأنهم لا يريدون أن يرتبطوا بمصير مستعمرة كينيا التى تعانى من مشاكل معقدة ترتبت على وضع المستوطنين الأوربيين فيها ...



صومال الهند وها
 ندخها احمد بن ماجد

Οαναβιτιτε μααυαυηηιτιτε ηυηηηηιτε
 μεχ λουου
 Μααααα αβη Μαααααα

مصادر الكتاب

﴿ ١ ﴾ وثائق غير منشورة :

١ — دور المحفوظات الفرنسية

- 1 — Archives des Affaires Etrangères (A. A. E.)
- 1 — Zanzibar : Correspondance Commerciale, tomes I et II
- 2 — Zanzibar : Correspondance Consulaire, Toms I — III
- 11 — Archives des Colonies (A. C)
- 3 — Ile de France, tomes cités
- 4 — Ocean Indien (O. I)

Cartons cités

٢ — دور المحفوظات البريطانية

- 1 — India Office (I. O)
- 5 — Bombay Political Consultation (B. P. C.)
- 6 — Secret letters from Bombay (S. L. B.)
- 11 — Public Record Office
- 7 — Foreign Office (F. O) Muscat 54
- 8 — F. O. 84 (slave trade) tomes cités
- 9 — Colonial Office (C. O.)

Maurice 167 — 168 tomes cités

- 10 — Admiralty Records (Adm — Rec)
- Serie 1, Cartons 2188, 2269 et 2270

1 — Aitchison, C. U.

A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and Neighbouring Countries — Vol XII Calcutta 1909 .

2 — Foreign and British State papers (S. P) tomes cités.

3 — Guillaïn (Charles) Documents Sur L' Histoire, la géographie et le Commerce de L' Afrique orientale tomes I—III, Paris 1856 .

4 — Hertslet. The Map of Africa by Treaties London 1909 .

5 — Kirk papers (K. P.)

Vols. 1 - 12 .

6 — Report from the select committee for the slave trade (R. S. T.) .

7 — Russel (Mrs Charles, E. B).

General Rigby, Zanzibar and the Slave Trade.

8 — Selections from the Records of the government of Bombay No . 24, Bombay 1856 (S. R. B.) .

(ج) الدراسات والرحلات^(١) :

1 — Brunet - Millon - Les Bourriers de la Mer des Indes, Affaires de Zanzibar et de Mascate - Paris .

2 — Burton (Richard)

١ — ذكرت المراجع العربية القليلة في حينها ، ونكتفي هنا بذكر كتاب السالى : مجلة الأعيان بسيرة آل عمان في مجلدين — القاهرة . ١٣٥٠ هـ .

Zanzibar, City, Island and Coast Vols L,II London 1872 .

3 — Chappuis, F.

Visite à L' Imam de Mascate au Zangubar (Extrait des
Mémoires de la société de géographie de Genève - 1860).

4 — Colomb, R. N.

Slave Catching in the Indian Ocean. London. 1873.

5 — Coupland. (Reginald)

1 — East Africa and its Invaders. Oxford, 1938 .

6 — Coupland (Reginald)

11 — Exploitation of East Africa (1856—1890) London.
1933 .

7 — Eliot (Charles)

East Africa Protectorate. London 1905.

Firouz (Kajare)-Le Sultnate d'Oman et la qaution de Mascate-
Paris 1914

8 — Krapf. Rev. (Dr. J ; Lewis) .

Travels, Researches, and Missionary Labours during an
eighteen years residence in Eastern Africa, London 1860.

9 — Hamilton (Genesta)

Princes of the Zinj, London 1857 .

10 — Livingstone .

Exploration du Zambeze et ses affluents (Traduit de
l 'Anglais) , Paris 1866 .

11 — Lyne (Robert Nunez)

Zanzibar in Contemporary Times, London 1905 .

12 — Owen (William)

Travels in East Africa, London 1933.

- 13 — Pankhurst, E. Sylvia .

Ex Italian Somaliand London 1951.

- 14 — Pearce, F. B

Zanzibar .

The Island Metropolis of Eastern Africa, London 1920.

- 15 — Peters (Karl).

New light on dark Africa (Traduit de l'Allemand)
London 1920 .

- 16 — Prior (James)

Voyage along the Eastern Coast of Africa, London 1819 .

- 17 — Ruesch .

History of the East Africa, London 1954 .

- 18 — Rabaud (Alfred)

Zanzibar, La Côte Orientale de L' Afrique Equatoriale
(Extrait du Bulletin de la société de géographie de Marseille)
Marseille 1881 .

- 19 — Ruete (Emily)

Mémoires d'une princesse Arabe (Traduit de L'Allemand)
Paris 1905.

- 20 — Ruete (Rudolf Said)

Said Bin Sultan, Ruler of Oman and East Africa (1791-
1856) London 1929.

- 21 — Sanger (Richard)

The Arabian Peninsula, Newyork 1954 .

22 — Strong (Sir Arthur) .

History of Kilwa, London, 1877 . .

23 — Wellested, J. R.

Travels in Arabia.

Two Vols .

London 1838 .

فهرس

١	مقدمة
٤	الفصل الأول : اتصال العرب بساحل إفريقيا الشرق ونشأة الإمارات السواحلية .
١٦	الفصل الثاني : البرتغاليون
٣٠	الفصل الثالث : تدخل عرب عمان
٤٣	الفصل الرابع : السيد سعيد منشاء سلطنة زنجبار الحديثة (١٨٥٦ - ١٨٥٦)
٦٠	الفصل الخامس : السياسة والاقتصاد
٨٢	الفصل السادس : العلاقات الخارجية
١١٨	الفصل السابع : انفصال زنجبار (١٨٥٦ - ١٨٦١)
١٢٨	الفصل الثامن : حكم السيد ماجد (١٨٦١ - ١٨٧٠)
١٤٤	الفصل التاسع : سلطنة زنجبار في عهد برغش
١٧١	الفصل العاشر : المشروعات الاستعمارية (١٨٧٧ - ١٨٨٤)
١٨٧	الفصل الحادى عشر : تسرب الأطماع الأوربية إلى الداخل
٢٠٢	الفصل الثانى عشر : التقسيم والحماية (١٨٨٦ - ١٨٩٢)
٢٢٠	الفصل الثالث عشر : زنجبار تحت الحماية البريطانية
٢٣٠	مصادر الكتاب

تصويب الأخطاء

الصواب	الخطأ	السطر	صفحة
البوكوك	البوكوك	١٥	٢١
Godnhoe	Godnh	١	٣١
عن	عنه	٢١	٣٩
B. G	B. 9	٢٥	٥١
Vol. II	Val II	٢٣	٥٢
Elphinstone	Elphinst ane	٢٣	٥٢
8 - 9 - 1826	8 - h - 1826	٢٥	٥٣
Sur l'histoire	Sus l'his Toire	٢٥	٥٦
Paukhurst	Pan Khnrst	٢٥	٥٨
يرس	يرس	٩	٦٤
ولم نسمع	ولم نسمع	٥	١٣٣
منظمة تبشيرية	منظمة تبيرية	٩	١٣٣
Rapport de Regby	Rapportep Regby	٢٦	١٣٣
البروستينية	البروستينية	١٤	١٣٧
K. P. Vol. 3	K. P. olv. 3	٢٣	١٥٠
تفيدا	تفيدا	٢٠	١٦٦

